جامعة الخليل

كلية الدراسات العليا

برنامج التاريخ

سياسة المملكة المغربية تجاه القضية الفلسطينية(1967 – 1982)

إعداد : عيسى بريجية

إشراف :الدكتور معتصم الناصر

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي في جامعة الخليل

(This thesis is submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of master of the Modern Contemporary History in the College of Graduate Studies &Academic Research, Hebron University)

2015

سياسة المملكة المغربية تجاه القضية الفلسطينية

(1982 – 1967)

إعداد الطالب : عيسى بريجية

"نوقشت هذه الرسالة يوم الخميس' بتاريخ 2015/2/26 الموافق

وأجيزت"

أعضاء لجنة المناقشة : التوقيع

1. د. معتصم الناصر (مشرفاً ورئيساً) .....

2. د. عماد البشتاوي (ممتحناً داخلياً) .....

3. د. عبد الرحمن الحاج إبراهيم (ممتحناً خارجياً) .....

المختصرات والرموز

ت : تاريخ

ج : جزء

ح : حلقة

دت : دون تاريخ نشر

دم : دون مكان نشر

دن : دون دار نشر

ص : صفحة

ع : عدد

م : مجلد

الإهداء :

إلى أرواح الشهداء الذين ضَحَّوْا بأنفسهم في سبيل فلسطين

إلى كل من يساند هذه القضية ويؤمن بعدالتها

إلى أبي وأمي

إلى فلسطين الحبيبة

الشكر والتقدير

أتقدم بجزيل الشكر وأوفر الامتنان إلى كلٍّ من :

الأستاذ الفاضل : الدكتور معتصم الناصر ، الذي كان خير مرشد لي وناصح.

الأستاذ الفاضل : الدكتور عماد البشتاوي ، الذي كان لي خير معين ومؤازر.

الأساتذة الأفاضل : الدكتور خلقي خنفر ، والدكتور عبد القادر الجبارين ، والدكتور محمد العلّامي، والدكتور شوكت حجة خاصّة ، وأساتذة قسم التاريخ في جامعة الخليل عامة .

السادة الأفاضل : الأستاذ محمد زياد الجعبري ، والأستاذ محمد زهير سعيد، والدكتور إبراهيم الملوكي ، والدكتور سعيد الحسن على ما قدموه لي من مساعدة في السفر إلى المغرب الأقصى.

سعادة السفير المغربي محمد الحمزاوي.

الشاعر والأديب يوسف محمد الحروب ، الذي دقّق الرسالة لغوياً.

موظفي مكتبة جامعة الخليل ، ومكتبة جامعة بيت لحم ، ومكتبة بلدية الخليل ، ومكتبة بلدية البيرة والمكتبة الوطنية في الرباط ، ومكتبة آل سعود في الدار البيضاء ، ومكتبة الجامعة الأردنية على ما قدموه لي جميعًا من المساعدة.

أصدقائي الذين شجعوني وأعانوني.

وكل من قدم لي يد العون في إخراج هذه الدراسة إلى حيّز الوجود.

المَسْرد (الفهرس)

الموضوعات	
المختصرات والرموز	ت
الإهداء	ث
الشكر	ج
المسرد (الفهرس)	ح
الملخص باللغة العربية	ذ
المقدمة	ز
تمهيد : (موقف المملكة المغربية من القضية الفلسطينية قبيل عام 1967م)	
تولي الملك الحسن الثاني الحكم	2
مؤتمر القمة العربية الأول والثاني عام (1964م)	4
مؤتمر القمة الثالث عام (1965م)	5
الفصل الأول : موقف ودور المملكة المغربية في تطورات القضية الفلسطينية (1967م-1969م)	
العوامل التي ساهمت في تغيير السياسة المغربية	9
حرب عام (1967م)	14

قمة الخرطوم عام (1967م)	25
قرار 242	26
لقاء أغادير عام (1967م)	28
الجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني	31
إحراق المسجد الأقصى	37
إنشاء منظمة المؤتمر الإسلامي	40
مؤتمر القمة العربي الخامس عام (1969م)	46
الفصل الثاني : مواقف دعم المملكة المغربية للقضية الفلسطينية (1970-1976)	
مبادرة روجرز	50
صندوق مساندة المغرب للشعب الفلسطيني	52
التحركات السلمية عام (1970م)	56
أحداث الأردن عام (1970م-1971م)	59
حرب عام (1973م)	65
مؤتمر الرباط عام (1974م)	72
أحداث لبنان عام (1975م-1976م)	82

الفصل الثالث : موقف المملكة المغربية من الحلول السلمية للقضية الفلسطينية (1977-1979)	
موقف المغرب من المفاوضات المصرية الإسرائيلية	89
الاجتياح الإسرائيلي لجنوب لبنان عام (1978م)	100
كامب ديفيد (1) عام (1979 م)	104
مؤتمر بغداد عام (1978م)	108
كامب ديفيد (2) عام (1979م)	114
لجنة القدس	117
الفصل الرابع : سياسة المملكة المغربية تجاه القضية الفلسطينية (1980م-1982م)	
إعلان مدينة القدس عاصمة لـ إسرائيل عام (1980م)	127
مبادرة الأمير فهد عام (1981م)	138
الاجتياح الإسرائيلي لجنوب لبنان عام (1982م)	144
مؤتمر قمة فاس عام (1982م)	149
الخاتمة	154
قائمة المصادر والمراجع	157
الملخص بالغة الانجليزية	175

الملخص

اهتمت هذه الدراسة بالبحث في تطورات السياسة المغربية تجاه القضية الفلسطينية من عام1967وهو عام احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية والعربية وحتى عام 1982 ،فقد شكل هذا العام نقطة فارقة في تاريخ القضية الفلسطينية ،وهي خروج المقاومة الفلسطينية من بيروت وبداية تراجع العمل العسكري والفدائي والتوجه الفلسطيني والعربي للعمل السياسي .

وقد حملت هذه الحقبة في طيّاتها أحداثًا مهمة في مسار القضية الفلسطينية ، وتبلورت خلالها مواقف كثير من الدول وأهمها الدول العربية. وبالرغم من كون المملكة المغربية واحدة منها إلا أنها لم تحظ بالبحث الكافي ، وهذا ما دفع الباحث إلى الخوض في هذا الموضوع ليوفّيها حقها.

تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بالمواقف المغربية تجاه القضية الفلسطينية من خلال دراسة سياستها الرسمية ، وإخضاع هذه المواقف للتحليل ، والبحث عن متناقضاتها وتحليل أسباب تغير مواقفها.

تناولت الدراسة المواقف المغربية في إطار السياسة العربية الرسمية من خلال مؤتمرات القمة العربية ،ودور المغرب في تأسيس منظمة المؤتمر الإسلامي، بعد حريق المسجد الأقصى.

وتحدثت الدراسة عن الحقبة الممتدة من حرب عام 1973م إلى أحداث لبنان عام 1976م وما أسفرت عنه من تدخل المغرب عسكريًّا إلى جانب الدول العربية الأخرى ، واحتضانها للمؤتمرات العربية ، وموقفها من الحرب الأهلية في لبنان.

كما تناولت دور المغرب في المفاوضات المصرية الإسرائيلية التي جرت بين 1977–1979م وما نجم عنها من توقيع اتفاقية كامب ديفيد ، وتقريبه المواقف بين الدول العربية ، ومحاولة تحليل الموقف

المغربي المتناقض تجاهها. وعرّفت الدراسة بلجنة القدس ، وأسباب تولي الملك الحسن الثاني رئاستها، والدور الذي أنيط به وبها.

تناولت الدراسة أحداث مطلع الثمانينات ، والتي شملت أحداثًا جسامًا كإعلان مدينة القدس عاصمة لإسرائيل ، ومبادرة الأمير فهد ، والاجتياح الإسرائيلي لجنوب لبنان ، وما أفضى إليه المقاتلون الفلسطينيون في لبنان عام 1982م .

وأخيرًا تناولت مؤتمر قمة فاس ، الذي عقد عام 1982م ، وما نتج عنه من مبادرة خاصة للسلام سميت مبادرة فاس .

المقدمة

اتّسم موقف المملكة المغربية من القضية الفلسطينية في الفترة الممتدة بين عامي 1956م و1967م إبداء نوع من الحذر ، فمنذ استقلالها عام 1956م انكبّت على بناء مؤسساتها وتعزيز علاقاتها مع الدول العظمى ، وكانت سياستها قائمة على النأي بنفسها عن المشاكل التي تدور في العالم العربي وعلى رأسها القضية الفلسطينية. وكان من معالم هذه الحقبة محاولات إسرائيل لاستقطاب القيادة المغربية ، إلا أن الفترة بين الأعوام 1967م–1982م شهدت رسْم المغرب لمعالم سياستها تجاه القضية الفلسطينية , والقائمة على أساس الحل السياسي . فمنذ عام 1967م ، برزت مواقفها العسكرية والسياسية تجاه القضية الفلسطينية ، حيث كان لها مشاركة عسكرية في حربي عام 1967م وعام 1973م ، ومشاركة سياسية تمثلت بمواقفها من المبادرات الدولية ، والمشاركة ضمن الإطار العربي في مؤتمرات القمة العربية ، واحتضانها لمعظم القمم العربية في تلك الفترة مثل مؤتمر فاس ، الذي عقد عام 1982م على إثر خروج المقاومة الفلسطينية من لبنان ، حيث لعب المغرب دورًا في إنجاح ذلك المؤتمر .

ولم تقتصر سياسة المغرب على مشاركة الدول العربية ، بل تعدّت ذلك إلى محاولات إقامة اتصالات فلسطينية (إسرائيلية) للتوصل إلى حلول سلمية ، وكان المغرب الراعي لمعظم تلك اللقاءات وذلك لطبيعة التركيبة الاجتماعية .

أسباب اختيار الموضوع

تناولت الدراسة سياسة المملكة المغربية تجاه القضية الفلسطينية في الحقبة الممتدة من عام 1967م وحتى عام 1982م ، وركزت على الموقف السياسي الرسمي من خلال رصد أهم المحطات والمعالم التي حدثت خلال خمسة عشر عامًا ، ورصد كيفية التعامل معها ، ومحاولة إخضاع هذه المواقف للتفسير والتحليل مع إبداء بعض المواقف الشعبية والنشاطات المهمة والتي أثرت على السياسة الرسمية.

اختار الباحث موضوع الدراسة لافتقار المكتبة الفلسطينية والعربية لهذا الموضوع ، إذ إن معظم الدراسات ركزت على العلاقات الفلسطينية مع دول الطوق العربية بسبب قربها الجغرافي. وقد ندرت الدراسات التي تخص العلاقات الفلسطينية مع دول المغرب العربي بشكل عام ، والعلاقات الفلسطينية مع المملكة المغربية بشكل خاص بسبب بعدها الجغرافي عن مركز الصراع ، لذلك قرر الباحث القيام بهذه الدراسة والسفر إلى المغرب بنفسه للكشف عن أسرار تلك العلاقة ، وإجراء هذه الدراسة لسدّ النقص في المكتبة العربية.

منهجية الدراسة

آثر الباحث اتّباع المنهج التحليلي في العلاقة بين المغرب وفلسطين ، فحلل الخطاب المغربي للحصول على الموقف السياسي تجاه فلسطين ، واستخدم إضافة إلى ذلك المنهج التاريخي المعتمد على التسلسل الزمني للأحداث ، لأن ذلك يساعد في تقريب الصورة إلى الأذهان وحاول الباحث مراعاة الضوابط التالية :

* جمْع المعلومات من مصادرها الأولية مباشرة كالوثائق المغربية والفلسطينية ، والصحف المغربية ، ومذكرات شخصيات المملكة المغربية.

* مراعاة الموضوعية في الكتابة بدون التحيز لأي فريق.

مشكلات الدراسة وصعوباتها

من أبرز الصعوبات التي واجهت الباحث : عدم القدرة على إجراء مقابلات مع بعض الشخصيات المغربية والفلسطينية, لوفاة عدد كبير من شخصيات ذلك الجيل ، وكون مادة البحث مستقاة من كتابات صحفية وخطابات ، وهذا النوع من الوثائق يفتقر إلى الأسلوب العلمي في البحث والتحليل ، لذلك احتاج الباحث إلى جهد مضاعف في تحليل تلك المعلومات.

الدراسات السابقة

مع ندرة الدراسات التي تحدثت عن موقف المملكة المغربية من القضية الفلسطينية الا ان هناك بعض الدراسات التي تناولت الموضوع وهي :

1- المغرب والقضية الفلسطينية ، بعض مظاهر الدعم الشعبي. لعبد الله البطبوطي. وقد اقتصرت هذه الدراسة . كما يظهر من اسمها . على الدعم الشعبي. ولم تكن كاملة.

2- المغرب والقضية الفلسطينية منذ عهد صلاح الدين إلى إعلان الدولة الفلسطينية. لأبي بكر القادري ، الأمين العام للجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني. وهذه الدراسة عبارة عن مجموعة خطابات وإنجازات لتلك الجمعية.

3- السياسة العربية للمملكة المغربية. للحسان بو قنطار. وقد تطرق فيها المؤلف إلى سياسة المملكة المغربية العربية تجاه القضية الفلسطينية .

وقد كانت الدراسات السابقة عامة , حيث تناولت الموضوع بشكل سطحيّ ، وكانت غير كافية لتغطية موضوع العلاقات المغربية الفلسطينية في تلك الحقبة. ولذلك فإن الدراسة التي بين أيدينا ليست الأولى من نوعها ، ولكنها الأولى من حيث شموليّتها ، وتحليلها ، وكمية المعلومات التي تحتويها ، والتي أضافت جديدًا إلى المكتبة العربية.

فصول الدراسة

اشتملت هذه الدراسة على إهداء ، ورسالة شكر ، ومسرد (فهرس) لمواضيعها ، وملخص باللغة العربية إضافة إلى المقدمة.

وتضمنت فصلاً تمهيديًّا شمل موقف المملكة المغربية من القضية الفلسطينية خلال الفترة التي سبقت فترة الدراسة.

واشتمل الفصل الأول على المواقف المغربية من حرب عام 1967م ، وقمة الخرطوم وقرار رقم 242 ، ولقاء أغادير ، وتطرق إلى دور الجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني وحادث إحراق المسجد الأقصى ، وما أعقب حريقه من إنشاء منظمة المؤتمر الإسلامي ، وعقد مؤتمر القمة العربي الخامس.

وتناول الفصلُ الثاني تحليلاً لمبادرة روجرز والمواقف المختلفة منها ، وتناول الدعم المادي المغربي للقضية الفلسطينية من خلال إنشاء صندوق مساندة المغرب للشعب الفلسطيني وتطرق أيضًا

إلى الجهود السلمية المغربية من خلال التمهيد للقاءات الإسرائيلية الفلسطينية ومحاولة تقريب وجهات النظر الأردنية الفلسطينية عقب أحداث الأردن ، وتناول مشاركة المغرب في حرب عام 1973م إلى جانب الدول العربية ، ومشاركته في مؤتمر الرباط ، وموقفه من أحداث لبنان عام 1976م.

أما الفصل الثالث ، فقد قدم تحليلاً لدور المغرب في المفاوضات المصرية الإسرائيلية ولا سيّما زيارة السادات للقدس ، والموقف من الاجتياح الإسرائيلي لجنوب لبنان عام 1978م والمشاركة في مؤتمر بغداد ، وتناول موقف المغرب من اتفاقية كامب ديفد ، وإنشاء لجنة القدس التي رئسها الملك الحسن الثاني.

وجاء الفصل الرابع ليعلن موقف المغرب من إعلان مدينة القدس عاصمة لإسرائيل عام 1980م ، ومبادرة الأمير فهد ، والاجتياح الإسرائيلي لجنوب لبنان عام 1982م ، ومؤتمر قمة فاس الذي عقد عام 1982م.

وتضمنت الخاتمة خلاصة لما توصل إليه الباحث من نتائج ، وختمت الدراسة بقائمة المصادر والمراجع التي استقى منها مادتها ، وملخص باللغة الانجليزية لها.

تحليل المصادر والمراجع

اعتمدت الدراسة على كثير من الوثائق ، والمذكرات الشخصية ، والمراجع العربية والدوريات ، والمقابلات الشخصية ، والصحف ، وبعض المراجع الأجنبية ، والأبحاث غير المنشورة.

1- الوثائق المنشورة :

كان لهذه الوثائق الأثر الواضح في الدراسة ، فمن خلالها تم الحصول على المادة الثرية التي أغنتها ، وكان أبرزها :

1- الوثائق الفلسطينية العربية الصادرة عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية في بيروت بين عامي 1967-1981م.

2- انبعاث أمة ، مطبوعات القصر الملكي 1963-1981م.

3- خطب وندوات صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني . منشورات وزارة الدولة في الإعلام 67-82.

4- يوميات ووثائق الوحدة العربية 1979-1982م. إصدار مؤسسة الدراسات الفلسطينية .

2- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية منذ عام 1964-1977م الصادر عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية .

3- المذكرات الشخصية : وقد شكلت مادة مهمة للدراسة ، وأعطت إضاءات على أحداث مهمة ، وكان أهمها :

1- مذكرات الملك الحسن الثاني في كتاب (ذاكرة ملك).

2- مذكرات محمود رياض في كتاب (البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط 1948-1978م) .

3- مذكرات جولدا مئير في كتاب (اعترافات جولدا مئير).

4- مذكرات صلاح خلف في كتاب (فلسطيني بلا هوية).

4- المصادر والمراجع العربية :

جاءت هذه المراجع متعددة في الدراسة ، وقد أفادت الباحث في إغناء مادة الدراسة ، وإثراء مواضيعها.

5- الدوريات : هناك كثير من الدوريات التي شكلت مصدرًا مهمًّا للمعلومات ، والتي نقلت وجهة نظر السياسيين ، وأهمها : شؤون فلسطينية ، والمستقبل العربي ومطبوعات أكاديمية المملكة المغربية.

6- المقابلات الشخصية : تمكن الباحث من مقابلة بعض الشخصيات المغربية المعاصرة لتلك الحقبة ، ما ساهم في جلب معلومات مهمة للدراسة.

7- الصحف : غطت الصحف التي رجع إليها الباحث أحداثًا كثيرة ، ورصدت تبدل المواقف خلال بعض الأحداث ، ومن أهمها : صحيفة العلم ، وصحيفة فلسطين.

8- المراجع الأجنبية : أفاد الباحث من بعض المصادر الأجنبية التي تمكن من خلالها من التعرف على وجهة النظر الغربية ، وكان أهمها : Maghreb et palistine

تمهيد

(موقف المملكة المغربية من القضية الفلسطينية قبيل عام 1967م)

1-1تولي الملك الحسن الثاني الحكم

2- 1مؤتمرا القمة العربي الأول والثاني عام 1964م

1-3 مؤتمر القمة العربي الثالث عام 1965م

تمهيد

(موقف المملكة المغربية من القضية الفلسطينية قبيل عام 1967م)

تولّي الملك الحسن الثاني الحكم

ولد الحسن الثاني في 9 تموز (يوليو) عام 1929م[1]. واسمه الحسن بن محمد بن يوسف . وقد نشأ في رعاية والده ، الأمير محمد الخامس ، الذي أشرف على تربيته ، وتعليمه . منذ طفولته . ممارسة السياسة ، والتقاليد الملكية ، وقواعد الحكم ، والانخراط في الشؤون الوطنية.[2]

عاش الحسن الثاني في ظل ظروف سياسية صعبة شهدها المغرب والعالم بأسره ، فقد كان المغرب يرزح تحت الاستعمار. وفي تلك الظروف ، شارك الشاب الصغير والده في عام 1943م اجتماعاته مع روزفلت وتشرشل ، وتزعّم في المعهد الملكي المظاهرات المؤيدة لوثيقة الاستقلال.[3]

وفي عام 1949م ، شهدت تلك الحقبة توتّرًا سياسيًّا بين والده والسلطات الفرنسية الاستعمارية بلغ الذروة في عام 1953م ، حيث قامت تلك السلطات بنفي والده ونفيه . وهو وليٌّ للعهد . إلى جزيرة كورسيكا ، ثم نقلتهما إلى جزيرة مدغشقر في المحيط الهندي ، وظلّا في المنفى إلى أن أجبرت المقاومة المسلحة السلطات الفرنسية على إعادتهما إلى بلادهما[4].

---

[1] منصور ، عبد الوهاب ، **مكونات الفكر الحسني. مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية** ، 2000 ، 54 .

[2] رابح ، محمد ، **الحسن الثاني وثقافة السلام** ، 24.

[3] منصور ، عبد الوهاب ، **مكونات الفكر الحسني ، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية** ،2000 ،56.

[4] رابح ، محمد ، **الحسن الثاني وثقافة السلام** ،25.

و أصبح في عام 1956م قائدًا للقوات الملكية المسلحة ، وتقلد . رسميًّا . مهامّ وليّ العهد وواجباته عام 1957م.[1] وصار في عام 1961م ملكًا على المغرب بعد وفاة والده الملك محمد الخامس .[2]

في ظل تلك الظروف ، نشأ الحسن الثاني ، وكوّن خبرة عن الحكم ، و إدارة السلطة فتهيّأت له أسباب القيادة ، وإدارة البلاد.

لم يكن قد مضى وقت طويل بعد استقلال المغرب عامَ 1956م ، حتى بدأ الملك بتوحيده واستكمال استقلاله ، وبناء مؤسساته. وفي هذه المرحلة ، لم يطرأ على الموقف المغربي . إزاء القضية الفلسطينية . أيّ جديد ، فقد ظلت التصريحات الملكية حول القضية الفلسطينية من سنة 1961م إلى سنة 1966م هامشية وعابرة ، ولعل أهم خطاب أشار فيه الحسن الثاني إلى قضية فلسطين كان الخطاب الذي ألقاه أمام مؤتمر بلغراد في 3 سبتمبر عام 1961م.[3]

وفي هذه الحقبة ، لم تتبلور استراتيجيات محددة للمغرب تجاه القضية الفلسطينية ، ولم تكن مواقفه تتعدى بعض الإشارات الصادرة عنه بين الفينة والأخرى ، وكان هدفها التماشي مع الواقع. ويمكن استنتاج ذلك من خلال إجابة الحسن الثاني على سؤال صحفي عن موقفه من القضية الفلسطينية حيث ذكر فيها أن المغرب لا يحبّذ التدخل في مشاحنات الآخرين ، وهو مكتفٍ بسياسة

---

[1] رابح ، محمد ، **الحسن الثاني وثقافة السلام** ،25.

[2] شحشي ، عبد الرحمن ، **قراءة في الخطاب عند الحسن الثاني** ، 29.

[3] **انبعاث أمة لعام 1960م – 1961م** ، ج6، 115.

الإصلاح . وفي ذلك تفسير للسياسة المغربية في بداية الستينيّات : "وأكد على أن المغرب . بصفته عضوًا في الجامعة العربية . حدد موقفه بوضوح من القضية الفلسطينية في المؤتمرات الدولية كلها ، وأنه لا يفرق بين اليهود المغاربة الذين يعيشون في المغرب وباقي المواطنين ، فقد منحهم الدستور الحقوق والواجبات التي منحها لمواطنيهم المسلمين ، وبيّن المشكل الفلسطيني الذي يشترك موقف المغرب منه مع مواقف الدول العربية الأخرى."[1]

مؤتمرا القمة العربية الأول والثاني عام 1964م

انعقد مؤتمر القمة العربية الأول بتاريخ 13 يناير 1964م [2] بطلب من جمال عبد الناصر ، وكان غرضه التباحث في التهديدات الإسرائيلية الناجمة عن تحويل مياه نهر الأردن ، وقد لَبّت الدعوة ثلاث عشرة دولة عربية[3] ، وكانت المغرب من بينها ، فمثّل حضورها منعطفًا جديدًا في السياسة المغربية من خلال مشاركتها العرب في ذلك المؤتمر ، وتنقية الأجواء بينهم عن طريق اللقاءات مع قادتهم. هذا على المستوى العربي[4] ، أما فيما يخصّ القضية الفلسطينية ، فقد أيّد المغرب اقتراح الحبيب بورقيبة ، الذي طالب "بإعداد الشعب الفلسطيني عسكريًّا وماديًّا ، ودعم مسيرته حسب خطة

---

[1] **انبعاث أمة لعام 1963م** ، ج 8 ، 194 – 195.

[2] النسر ، محمود ، **جامعة الدول العربية والقضية الفلسطينية من عام 1945م إلى 1974م** ، ص156، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الأردنية ، عمان ، 1991م.

[3] هي : الأردن ، والجزائر ، وتونس ، والسودان ، والعراق ، والسعودية ، وسوريا ، والجمهورية العربية المتحدة واليمن ، والكويت ، ولبنان ، وليبيا , والمغرب. النسر ، محمود ، **جامعة الدول العربية والقضية الفلسطينية من عام 1945م إلى عام 1974م** ، ص 165، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الأردنية ، عمان ، 1991م.

[4] الحجوي ، خديجة ، **تطور الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية** ، 7 ، بحث لنيل الإجازة في القانون العام جامعة محمد الخامس ، الرباط ،1983م.

مدروسة ، ليتولى الكفاح المسلح ضد إسرائيل من أجل استعادة فلسطين ، وأن يقوم هذا الشعب بنفسه بتنوير الرأي العام في قضيته ، وأن يدافع عنها بكل الوسائل المتاحة".[1]

وقدمت كل من مصر والأردن واليمن والسعودية اقتراحًا يقضي بتنفيذ العرب مشروع استثمار مياه نهر الأردن على أن تتحمل نفقاته الدول العربية كافة [2].

من خلال دراسة اقتراح الحبيب بورقية ، الذي أيّدته المغرب ، يتبين أنه أَسّسَ لإنشاء منظمة تمثل الشعب الفلسطيني ، وكان له دور في تكليف أحمد الشقيري في المؤتمر نفسه بإجراء مناقشات مع الدول العربية والفلسطينيين لتكوين تصوّر لكيان فلسطيني قادم قادر على تحمل مسؤولياته.

مؤتمر القمة الثالث عام 1965م

تجسيدًا للدبلوماسية المغربية على الصعيد العربي ، عقد مؤتمر القمة العربية الثالث الخاص بالقضية الفلسطينية في الدار البيضاء في 13سبتمبر1965م[3] ، وشكل هذا المؤتمر تحوّلًا نوعيًّا في سياسة المغرب تجاه فلسطين بسبب كونه عقد على أرضها.

عقد ذلك المؤتمر في ظروف صعبة ، إذْ كانت الساحة العربية تشهد عدة خلافات ، وكان أهمها الخلاف حول الأزمة مع ألمانيا بعد اعترافها بإسرائيل وتزويدها بالسلاح ، حيث تباينت مواقف الدول العربية من ذلك ، فمنها من طالب بقطع العلاقات مع ألمانيا ، ومنها من اقتصر على مجرد

---

[1] الحجوي ، خديجة ، **تطور الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية** ، 8 ، بحث لنيل الإجازة في القانون العام جامعة محمد الخامس ، الرباط ،1983م.

[2] مناع ، عبد الحليم ، **القضية الفلسطينية في مؤتمرات القمة 1964م – 1990م** ، ص32 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الأردنية ، عمان ، 1991م.

[3] **انبعاث أمة لعام 1965م** ، ج10 ، 263.

الإدانة. هذا فضلاً عن سوء العلاقات العربية نفسها ، كالتدهور في العلاقات التونسية المصرية الناجم عن تصريحات بورقيبة بشأن القضية الفلسطينية. [1]

ومن أجل إنجاح المؤتمر ، عملت الدبلوماسية المغربية على خلق ظروف موائمة له عن طريق إنهاء الخلافات العربية العربية ، وقد حمّل الملك الحسن الثاني العرب في خطابه نصيبًا من مسؤولية عدم إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية ، واعتبر الخصومات والنزاعات بين الدول العربية هي التي حالت دون وحدة الرأي العربي ، وأضاعت مجهود العرب في المعارك الجانبية بدلًا من تسخيرها ورصد إمكانياتها وهممها لتنفق في معركة العرب الأولى ، معركة فلسطين.[2]

وذكر الحسن الثاني[3] فيه أنه اقترح . في مؤتمر القمة الذي عقد في الدار البيضاء . حلولًا للقضية الفلسطينية ، وأنه لا يوجد من وجهة نظره إلا حلٌّ واحد من حلين : أحدهما مفاوضة إسرائيل من أجل تعايش سلمي ، وهو يبدي رغبته في هذا الخيار ، والآخر يتمثل في استغلال عدم وجود تفوق تكنولوجي إسرائيلي كبير على العرب ومهاجمتها. فإذا كان العرب لا يريدون التفاوض معها ، فلا داعي للانتظار وإضاعة الوقت ، وعليهم الهجوم عليها بجيش قوامه مئة مليون فرد حتى ولو بسلاح العصيّ. [4]

---

[1] **خطب وندوات صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني** ، م2 ، 573.

[2] **الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1965**م ، رقم الوثيقة , (175)،500.

[3] **الحسن الثاني ، ذاكرة ملك** 151.

[4] **نفسه** ،151 -152 .

وبالرغم من هذه المواقف المغربية تجاه القضية الفلسطينية ، إلا أنها لم تكن ترقي لتكوين نهج سياسي واضح ، إذ لم تكن في حقيقتها أكثر من محاولات للتماشي مع الواقع السياسي العربي . وما كان هذا المؤتمر المنعقد في الدار البيضاء إلا بداية دخول المغرب في معترك الصراع العربي الإسرائيلي بالرغم من أنه لم يرسم استراتيجية واضحة للتعامل مع هذه القضية ، ولكنه مهّد لتبلور سياسة واضحة للمغرب أُنجزت عام 1965م. وهذا ما لوحظ في مؤتمر القمة العربية الثاني ، الذي أكد فيه الحسن الثاني على عروبة المغرب ، واستعداده للقيام "بما يُلقى على كاهله من مسؤولية للدفاع عن حقوق الأمة العربية ، وبذل الغالي والنفيس لتحرير فلسطين".[1]

وقد أكد هذا الموقف المغربي في المؤتمر عندما قال الرئيس الجزائري ، أحمد بن بلا : إنه على استعداد لوضع الجيش الجزائري بأكمله تحت تصرف القيادة العربية الموحدة في حال مواجهة العدوان. حيث قاطعه الأمير عبد الله ، رئيس الوفد المغربي ، قائلًا : "وقوات المغرب أيضًا".[2]

---

[1] **خطب وندوات صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني** ، م2 ، 426.

[2] **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1964**.20

الفصل الأول

موقف و دور المملكة المغربية في تطورات القضية الفلسطينية 1967م – 1969

1-1 العوامل التي ساهمت في التأثير على السياسة المغربية بعد حرب 1967

2-1 حرب عام 1967م

3-1 قمة الخرطوم عام 1967م

4-1 قرار 242

5-1 لقاء أغادير عام 1967م

6-1 الجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني

7-1 إحراق المسجد الأقصى

8-1 إنشاء منظمة المؤتمر الإسلامي

9-1 مؤتمر القمة العربي الخامس عام 1969م

الفصل الأول

موقف ودور المملكة المغربية تجاه القضية الفلسطينية 1967م – 1969م

العوامل التي ساهمت في التأثير على السياسة المغربية

اتسمت سياسية المملكة المغربية تجاه القضية الفلسطينية بالتفاوت في مواقفها ، ولعل ذلك راجع إلى مجموعة من العوامل ، منها ما هو داخلي ، ومنها ما هو خارجي.

العوامل الداخلية

فرضت تحديات ما بعد الاستقلال المغربي أولويّات في سياسة المملكة ، كان أهمها : التفرغ لبناء الدولة ، واستكمال سيادتها ، وبناء مؤسسات وأيديولوجية للسير عليها[1] ، والحالة السياسية الداخلية السيئة. فقد نشبت خلافات قويه بين المعارضة الممثلة بحزب الاستقلال والملك ، واتخذت هذه الخلافات منحًى خطرًا ، فقد كان لكل من الفريقين تصور لبناء الدولة ، وكان يحاول الاستئثار بالقرار السياسي[2]. هذا فضلاً عن انشغال المغرب بقضية أخرى تعد من أعقد القضايا ، وهي استكمال تحرير أراضيه ، فقد دخل في مضمار مفاوضات مضنية مع إسبانيا وفرنسا ، لاسترجاع المناطق المغربية التي ما زالت الدولتان تسيطران عليها[3]. ومن أجل ذلك ، أخذ المغرب في استقطاب الدول العربية لتأييده في حل قضاياه.

---

[1] رابح ، محمد ، **الحسن الثاني وثقافة السلام**.31

[2] بو قنطار ، الحسان ، **السياسية العربية للمملكة المغربية**50.

[3] رابح ، محمد ، **الحسن الثاني وثقافة السلام** 54 .

وقد برزت مشكلة أخرى تمثلت في نشوب الحرب المغربية الجزائرية حول الحدود سنة 1963م، وما نتج عنها من وقوف بعض الأنظمة العربية مثل مصر إلى جانب الجزائر ، الأمر الذي أدّى إلى عزلة المغرب على المستوى العربي[1].

العامل الخارجي

كانت الساحة العربية قبيل حرب عام 1967م تشهد انقسامًا وصراعَ أيديولوجيات ، تمثل الأول في التيار القومي الثوري الذي تزعمته مصر الناصرية ، وتمثل الآخر في تيار معتدل تزعمته المملكة العربية السعودية. وكان كل من هذين التيارين يحاول الوصول إلى زعامة العالم العربي ، واعتبار القضية الفلسطينية سُلّمًا يصل به إلى تلك الغاية ، فجعل التيار الناصري من نفسه وصيًّا على القضية الفلسطينية ، ومؤتمنًا عليها[2].

وكان تحالف النظام الناصري مع الجزائر في حربها ضد المغرب سببًا في ضعف الموقف المغربي تجاه القضية الفلسطينية ، لأن القيادة الفلسطينية كانت تتبنّى النهج الناصري نفسه ، وكانت قد جعلت من جمال عبد الناصر المؤتمن على القضية الفلسطينية ، وهذا ما أثار حفيظة المغرب.

---

[1] عنبس ، عبد الرحيم ، **السياسية المغربية الشرق أوسطية** ،192،رسالة لنيل درجة دبلوم الدراسات العليا ، جامعة سيدي محمد بن عبدا لله ، فاس، 1991.

[2] بو قنطار ، الحسان ،**السياسة الخارجية المغربية** ، 109-110؛116،**MAGHREB et Palestine**, ,Paul, jean,

وفي ظل هذه الظروف التي لم تسمح للمغرب بالدخول في معترك السياسية العربية ، اتبع الملك أسلوب التحفظ والحياد منذ استقلال بلاده ، وذلك لكي يبعدها عن الصراعات التي تؤثّر سلبًا على بناء المغرب.

ومما يدل على هذه السياسة قول وزير الخارجية ، أحمد رضا أكديرة : "إنّ المشكل الفلسطيني يخص بالأساس الحسين والناصر"[1].

وقد تخوف المغرب من المدّ القومي العربي ، الذي أخذ يجتاح البلاد العربية في تلك الحقبة ، فقد ازدهرت حركة القوميين العرب بعد فشل العدوان الثلاثي على مصر عام 1956م ، وبعد تزعم جمال عبد الناصر لها.

وكانت أوضاع الفلسطينيين ، وسياسة منظمة التحرير من العوامل المحددة لسياسة المغرب ، فقد انخرط الفلسطينيون في الأحزاب العربية[2]معتقدين أن هذه الأحزاب هي التي ستحقق لهم النصر والتحرير. وكان معظم هذه الأحزاب يسعى . في حقيقة الأمر . إلى استكمال أهدافه وأجنداته الخاصة باتخاذ القضية الفلسطينية مطيّة ، فقد اعتبر عبد الناصر نفسه أمينًا عليها ، وأنه الأقدر على حملها وحلّها.

وكانت سياسة منظمة التحرير المتمثلة في شخص زعيمها الشقيري ، وما اتصف به من تصلب وصرامة من خلال بعض الشعارات التي كان يعلنها ، سببًا في انقسام المنظمة ، ودخولها في

---

[1] الكبيسي ، باسل ، **حركة القوميين العرب** ،80.

[2] انضم الفلسطينيون إلى عدة أحزاب عربية كان من أهمها التيار القومي العربي ، الذي يتزعمه جمال عبد الناصر وحزب البعث السوري الاشتراكي . عبد الرحمن ، أسعد ، **منظمة التحرير الفلسطينية ، جذورها ، تأسيسها مساراتها** ، 65-66.

صراعات مع دول عدة ، فحركة القوميين العرب التي ناصرت الشقيري في البداية ، تراجعت عن موقفها ، واتهمته بأنه أفقد المنظمة شعبيتها وانفرد باتخاذ القرارات داخلها ، وأقصى بعض القياديين الذين لا يؤيدون نهجه ، واختار أعضاء اللجنة التنفيذية ممن يؤيّدونه[1].

وأمام هذه السياسة المتصلبة التي أبداها الشقيري ، تعالت الأصوات التي تطالبه بالاستقالة من منصبه ، وكانت من داخل منظمة التحرير ، ومن جماهير الشعب الفلسطيني ، فقد طالبه الجناح العسكري فيها بتقديم استقالته ، واتهمه بالإخفاق في جمع كلمة الشعب الفلسطيني[2] ، وكان قائد الحملة ضد الشقيري هو الجنرال وجيه المدني ، قائد جيش التحرير الفلسطيني.

وقد استاء المغرب من الموقف الذي أبداه الشقيري من الرئيس بورقيبة حينما اعتبر حل القضية الفلسطينية يكمن في البدء بالتفاوض مع إسرائيل بناء على قرارات الأمم المتحدة إلى حين انسحابها من جزء من الأراضي التي احتلتها ، واستاء من مطالبة الشقيري بطرد تونس من جامعة الدول العربية بسبب تصريحاته تلك[3].

واعتبر الحسن الثاني سياسة الشقيري وتهديداته لإسرائيل عندما كان يقول : "سنلقي باليهود في البحر ، وسنبقر بطون النساء الحوامل ، وسنخرج الأطفال وندوسهم بأقدامنا" ، اعتبر هذا الكلام حماقة

---

[1] عبد الرحمن ، اسعد ، **منظمة التحرير الفلسطينية ، جذورها ، تأسيسها ، مساراتها** 93-98 .

[2] **صحيفة العلم** ، 20 ديسمبر 1967 ، ع6421.

[3] بورقيبة ، **الحبيب ، موقف تونس من القضية الفلسطينية** ، 18.

ووحشية[1] ، وهو سيُفقد الفلسطينيين التأييد في العالم حالما تسمع دوله ممثلهم يتلفّظ به وستبدو إسرائيل . في نظرها . كحمل وديع أمام هؤلاء الوحوش!!!

وعبر محمد بو ستّة[2] ، وزير الدولة للشؤون الخارجية ، عن موقفه من سياسة الشقيري في وقت لاحق بالقول : "نرى أنّ القضية الفلسطينية فوق الأشخاص ، حتى ولو كانوا من المسؤولين في حركة فلسطينية ، وأقول هذا بصراحة لأننا رأينا منذ زمن انزلاقًا من بعض هؤلاء المسؤولين إلى موقف لم يحظ قط ، وفي كل الظروف باستحساننا ، وهو مواجهة هذه الدولة أو تلك من الدول العربية ، وقد نصحنا بإخلاص إخواننا الفلسطينيين بألّا يكونوا طرفًا في النزاعات العربية حتى ولو كانت هذه النزاعات تمس شكليًّا بعض جوانب القضية الفلسطينية ، وإنّ الجوهر في نظرنا هو جعل منظمة التحرير الفلسطينية سياسيًّا وعسكريًّا في موقف القوة ، والحفاظ على قدسية القضية الفلسطينية وترفّعها".

من هذه التصريحات ، يتضح عدم رضا المغرب عن منظمة التحرير من خلال سياسات الشقيري ، الأمر الذي جعله يبقى بمنأًى عن التدخل في القضية الفلسطينية ، وفي حذر من التعامل معها خوفًا من الدخول في صراعات مع الفلسطينيين ومع الدول العربية التي أعطت لنفسها حق الوصاية على قضيتهم.

---

[1] الحسن الثاني ، **ذاكرة ملك** ،152.

[2] بو ستة ، محمد ، **قضية فلسطين في تصريحات الأستاذ محمد بو ستة** ، 14-15 .

حرب عام 1967م

ليس ثمة شك في أن حرب عام 1967م كانت نقطة فاصلة في بناء سياسة المغرب تجاه القضية الفلسطينية ، فقبيل نشوبها ، كانت الوقائع على الأرض تنبّئ باقترابها[1] ، إذْ بعد قيام مصر بإغلاق خليج العقبة ومضائق تيران في وجه الملاحة الإسرائيلية[2] ، أصبح لزامًا على الدول العربية التعامل مع هذا الموقف, ومن بين هذه المواقف كان موقف المغرب ، لذلك أرسل الملك الحسن الثاني في الخامس والعشرين من شهر أيار مبعوثه الشخصي ، أحمد بلا فريج ، إلى القاهرة للاجتماع بالرئيس عبد الناصر موجّهًا له رسالة تضامنية مع خطوات الجمهورية العربية المتحدة[3].

وبعد عودة بلا فريج ، أصدر الديوان الملكي بلاغًا بأمر من الملك الحسن الثاني ، يضع وحدات من القوات المسلحة الملكية تحت رهن إشارة الجمهورية العربية المتحدة ، وسلم هذا البلاغ لسفيرها في المغرب ، وأعطى الملك أيضًا تعليماته للوزراء باتخاذ التدابير والاستعدادات اللازمة لمعاضدة العرب[4] في حربهم مع إسرائيل ، وأرسل رسائل إلى رؤساء الدول العربية يطلب فيها عقد مؤتمر قمة عربية لتدارس الأوضاع العربية ، واتخاذ الإجراءات والقرارات اللازمة لمواجهة أي عدوان[5] ، فقد كانت الوحدة العربية لمواجهة هذا العدو هي السلاح الوحيد القادر على هزيمة هذا الكيان. وهذا ما آمن به الملك

---

[1] كانت إسرائيل لا تنفك عن التهديد على لسان مسؤوليها بضرب سوريا ، وكانت هناك مناوشات من وقت لأخر. فقد أعلن إسحاق رابين يوم 25 مايو 1967م أنه سيشنّ هجومًا على سوريا ، وأرسل أبا إيبان رسالة إلى جميع سفراء إسرائيل لاستقطاب رؤساء الدول التي يقيمون فيها للوقوف إلى جانبها ؛ الهويدي ، أمين ، **أضواء على أسباب نكسة عام 1967م وعلى حرب الاستنزاف** ، 19 .

2 مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، **فلسطين ، تاريخها ، وقضيتها** ، 168.

3 **صحيفة العلم** ، 31 – مايو 1967م ، 6217م ؛ **الكتاب السنوي لقضية فلسطين** لعام 1967م،340.

4 **صحيفة العلم** ، 31 – مايو 1967م ، ع 6217.

5 **الكتاب السنوي** لعام 1967م ، 340–341.

الحسن الثاني ، حيث كان السبب المباشر للهزيمة هو رغبة بعض الزعامات العربية في الانفراد بالنصر. فعندما بعث الملك الحسن المبعوث السامي إلى الجمهورية العربية المتحدة ليخبر زعيمها بأنه مستعد لإرسال فرقة عسكرية من عنده ، أجابه الزعيم بأن القوات المصرية قادرة وحدها على القضاء على إسرائيل في بضعة أيام.[1]

وعندما نشبت الحرب في صباح الخامس من شهر يوليو عام 1967م ، شنّ الطيران الإسرائيلي هجومًا صاعقًا على المطارات المصرية ، ودمرها خلال ثلاث ساعات[2] ، وبعد هذه الفاجعة ، ألقى الحسن الثاني خطابًا في الفوج العسكري الذي قرر إرساله إلى ميدان المعركة ، ودعا فيه أفراده إلى شحذ هممهم ، ورصّ صفوفهم ، والاستبسال في الدفاع عن الأراضي العربية ، وأكد لهم أن المغرب يقف إلى جانب إخوانه العرب ، وأنه مستعد لبذل النفس والنفيس في سبيل عزة المسلمين وكرامتهم [3].

وقد أصدرت اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال المغربي بيانًا شكرت فيه الحكومة على القيام بواجباتها بإرسال قوات مغربية للمشاركة في الحرب ، وحثتها على القيام بمزيد من الواجبات تجاه العرب ، وطالبتها بأن تعلن أنها في حالة حرب ، وبزيادة عدد القوات المسلحة التي أرسلت إلى ميدان المعركة ، وفتح مكاتب للتطوع ، واتخاذ تدابير صارمة تجاه الدول التي تقف إلى جانب إسرائيل[4].

---

1 الكتاني ، محمد ، **العلاقات المغربية الفلسطينية في العصر الحديث** ، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية 2000 ,44.

2 مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، **فلسطين ، تاريخها ، وقضيتها** ، 170.

3 **انبعاث أمة لعام 1967**م ، ج12 , 111 ؛ **الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1967**م ، رقم الوثيقة (222),305.

4 **الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1967**م ، رقم الوثيقة (270) ، 348.

وتلبيةً للضغط الشعبي ، قامت الحكومة المغربية باستدعاء سفير بريطانيا في المغرب ، وسلمته مذكرة احتجاج شديدة اللهجة ضد القرار الذي اتخذته الحكومة البريطانية برفع الحظر الذي كان مفروضًا على إرسال الأسلحة إلى إسرائيل ، وطالبتها بإعادة ذلك الحظر ، وعدم إرسال شحنات الأسلحة إليها ، وطلب الحسن الثاني إلى أحمد العراقي ، وزير الخارجية ، أن يرفع مذكرة احتجاج للسيد يوثانت ، الأمين العام للأمم المتحدة ، ليبين له أن الآمال منعقدة عليه في هذا الصراع.[1]

إن الضغط الذي قام به الشعب المغربي على الحكومة في أثناء الحرب ، دفعها إلى الإقدام على خطوات عملية أخرى للوقوف إلى جانب القضية العربية ، فقد تخوف النظام الحاكم من الزحف الشعبي وما سيسفر عنه من نتائج وخيمة إذا لم تلبّ الحكومة الحد الأدنى من مطالبه.

لذلك وجّه الملك القوات المغربية ، وأقام استعراضًا لها في الرباط حضرته جماهير غفيرة من المواطنين ، وألهب الملك فيهم الحماسة بقوله : "في هذا اليوم العصيب ، تخوض الأمة العربية جمعاء معركة حاسمة من تاريخ حياتها من أجل صد العدوان واستئصال شأفة الطغيان ، واسترجاع أرض فلسطين السليبة ، وحماية المقدسات ، وإعادة اللاجئين العرب ، والمشردين ، والمنكوبين إلى أراضيهم وأوطانهم[2]".

وكان من المقرر أن يرسل الملك تجريدة عسكرية إلى مصر عن طريق الجزائر وتونس ومن هناك تنقلها مصر بطائراتها ، لأنه لم يكن عند المغرب أسطول جوي بعدُ بسبب حداثة استقلاله

---

1 **صحيفة العلم** ، 15/يونيه/1967م ، 6227.

2 **خطب وندوات صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني** ، م3 ,171.

وعندما وصلت القوات المغربية إلى بنغازي في ليبيا ، لم تجد الطائرات المصرية التي كان من المقرر أن تنقلها إلى الجبهة ، فقد كانت إسرائيل قد حطّمتها في بداية المعركة[1]!!

وفي أثناء تواجد القوات المغربية في ليبيا ، أرسل وزير الخارجية المغربي رسالة إلى نائب رئيس الجمهورية العربية المتحدة أكّد فيها على مساهمة المغرب في المعركة ضد العدوان الإسرائيلي ، وعلى أنه قد أرسل قواتٍ إلى بنغازي ، وأنّ قواتٍ أخرى ما تزال داخل المغرب وتنتظر الإرسال بطلب من سفير الجمهورية العربية المتحدة. وطالب وزير الخارجية المغربي بمعرفة أسباب تأخر الاستعدادات لالتحاق القوات المغربية بالمعركة ، وحث نائب الرئيس على الإسراع بتلك الاستعدادات.[2]

في ظاهر الأمر ، يبدو أن الضربة التي تلقاها الطيران المصري كانت سبب بقاء القوات المغربية في ليبيا ، ولكن ، لماذا لم تصدُر أوامرُ من الجمهورية العربية المتحدة لتلك القوات لتتحرك إلى الجبهة بأية وسيلة؟! أو أن تنتقل بوساطة طائرات أخرى ؟! ولعل جواب ذلك هو أن الجمهورية العربية المتحدة كانت تظن أنها قادرة على إنهاء المعركة وحدها ودون تدخل قوات أخرى !! لذا ، فإنّ تعنّتها ومحاولاتها تزعّم العالم العربي كانت سببًا في بقاء الجيش المغربي في ليبيا!! كذلك فإنّ الحكومة المغربية تتحمل جزءًا من تلك المسؤولية ، حيث كان عليها أن تتخذ قرارات حاسمة في مثل تلك الظروف التي لا تحتاج إلى انتظار تعليمات ، وكان عليها المبادرة إلى استحداث وسيلة لنقل قواتها إلى ساحة القتال, وهذا يبين حالة الدول العربية وجيوشها الممزقة والتي لا يوجد بينها تنسيق.

---

1 الكتاني ، محمد ، **العلاقات المغربية الفلسطينية في العصر الحديث** ، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية ،2000 .44

2 **صحيفة العلم** ،15/ يونيه/1967م ، ع 6227.

بعد أن حلت الهزيمة بالجيوش العربية في ستة أيام[1] ، ولم تتمكن القوات المغربية من المشاركة في الحرب ، وجّه الملك الحسن الثاني في 11 حزيران (يونيو) خطابًا إلى الشعب المغربي حثه فيه على التبرع للمنكوبين العرب جرّاء العدوان الإسرائيلي ، وبيّن فيه أنه أصدر أوامره إلى الوزراء لفتح مكاتب في جميع أنحاء المملكة لجمع التبرعات ، وتسليم إيصالات للمتبرعين بما يدفعونه وتحويل هذه المبالغ إلى حساب بنكي خاص لإرساله إلى البلدان العربية المنكوبة[2].

وقد أرسل المغرب بعثة إسعاف إلى المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية العربية المتحدة وكان يرأس البعثة المتوجّهة إلى عمان الدكتور العربي الشرايبي ، وزير الصحة ، وكان يرأس البعثة المتوجهة إلى القاهرة ولد سيدي بابا ، الوزير بالديوان[3]. وأرسل الملك الحسن الثاني رسالة إلى الملك حسين بيّن له فيها أن المغرب يشعر بالمعاناة ، وأنه شريك لإخوانه العرب ، وقام بمساعي لدى الأمم المتحدة للفت أنظارها إلى واجباتها إزاء ما يحصل في البلاد العربية. وبين فيها دور المغرب في المعركة ، حيث أسهم في إعلان حالة الاستنفار في القوات المسلحة ، وأرسل جيشًا للمشاركة فيها ، والقيام بالواجب الواقع على عاتق المغرب ، ولكن المعركة سارت بسرعة كبيرة ولم تكن الأسلحة فيها متكافئة ، فكانت النكبة أليمة[4].

---

1 استطاعت القوات (الإسرائيلية) . في ستة أيام . أن تهزم الجيوش العربية في ثلاث جبهات ، وأن تحتل قطاع غزة وكلَّ سيناء ، وأن تصل إلى قناة السويس ، واحتلت كل الضفة الغربية لنهر الأردن ، وألفَ كيلو متر مربع من الأراضي السورية في مرتفعات الجولان. مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، **فلسطين ، تاريخًا ونضالًا** ،170 .

2 **الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1967**م ، رقم الوثيقة (291) 370–371 ؛ **انبعاث أمة 1967**م ، ج12 121–122

3 **صحيفة العلم** ،11 يونيه 1967م ، ع 6228.

4 **خطب وندوات صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني** ، م3 ،174.

في الوقت الذي كانت الدول العربية تعيش فيه جوَّ النكبة ، وتحاول التخلص من آثارها ، دعا الملك الحسن الثاني إلى عقد مؤتمر قمة عربية على وجه السرعة ، من أجل اتخاذ التدابير اللازمة لإزالة آثار العدوان ، وقد جاءت هذه الدعوة في ظروف مواتية لتقريب وجهات النظر ، وتمتين أواصر الوحدة العربية ، والعمل على إعداد خطط سياسية للوصول إلى الهدف المنشود. واقترح الملك أن يعقد مؤتمر لوزراء الخارجية العرب في البداية لئلا يكون هذا الاجتماع فاشلاً كغيره من الاجتماعات ، ويكون من مهامهم التمهيد للمؤتمر ، واتخاذ تدابير وإجراءات أولية للخروج من آثار الهزيمة.[1]

وقد اتضحت التحركات الدبلوماسية المغربية في الخطاب الذي ألقاه الملك الحسن الثاني في أعضاء السلك الدبلوماسي بمناسبة عيد المولد النبوي الشريف ، حيث قال فيه : "إننا نشير بهذه المناسبة إلى الأحداث المفجعة التي شهدها الشرق الأدنى في المدة الأخيرة ، حيث استهدفَ بعضَ أقطاره عدوانٌ مسلحٌ خلّف آلاف الضحايا ، وانتُهكت فيه حرمة الأماكن المقدسة التي تُبَجّلها الأديان السماوية كلها ، وتعرّض السلامُ العالمي للخطر بسبب ما يتشبّث به المعتدون من تحقيق مطامع توسعية عن طريق القوة والسلاح ، وهو ما يتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة ، ويأباه الضمير العالمي"[2].

وأكد الملك التزام المغرب بمبادئ السلام العالمي ، ورفضه القاطع السكوت والرضا بما تفعله القوة المعتدية بالسيادة الإقليمية ووحدة الدول التي استهدفها العدوان الأخير ، وطالب الأمم المتحدة بإلزام إسرائيل بمواثيقها (الأمم المتحدة) ، وبمبادئ العدالة ، فبغير ذلك ينتشر قانون الغاب[3].

---

1 **الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1967**م ، رقم الوثيقة (295) , 374 ؛ **الكتاب السنوي لعام 1967**م ، 341

2 **انبعاث أمة لعام 1967**م ، ج 12 , 136

3 **خطب وندوات صاحب الجلاله الملك الحسن الثاني** ، م 3 , 197 ؛ **انبعاث أمة لعام 1967**م , ج 12 ، 136-137.

وقد أكد هذه المساعي والمطالب ما ذكره السيد بلا فريج ، مندوب المغرب في مداولات الجمعية العامة للأمم المتحدة حول العدوان الصهيوني ، واستنكر العدوان الصهيوني على الدول العربية ، وقال: إن إدانة إسرائيل ، وإصدار الأوامر بسحب قواتها من الأراضي التي اغتصبتها لا يمكن اعتباره مجاملة وعطفًا على البلدان العربية ، ولا عملاً عدوانيًّا ، وإنما يجب أن يصدر بناءً على إرادة الأمم المتحدة في تطبيق مواثيقها ، واحترام تلك الإرادة والمواثيق. وهي المسؤولية الواقعة على عاتق الأمم المتحدة ، والملزَمة بتنفيذها. وإن لم تفعل ذلك ، فإنها تقدم مكافأة للمعتدي وتزيد طغيانه ، فيؤدي ذلك إلى انتشار الظلم ، وسيادة قوانين الغاب والقوة ، وإلى ضرب السلم العالمي[1].

من الواضح أن هذا الخطاب لم يقتصر على مجرد الإدانة لإسرائيل ، بل تعداه إلى مطالبة المجتمع الدولي بتحمّل مسؤوليته من خلال الضغط عليها لاحترام القرارات الأممية ولاسيما تلك المتعلقة بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

واستكمالًا لمساعي المملكة المغربية الدبلوماسية . من خلال عضويتها في منظمة الوحدة الأفريقية . أعلنت منظمة الوحدة الأفريقية تأييدها للجمهورية العربية المتحدة ووقوفها إلى جانبها وطالبت منظمةَ الأمم المتحدة بالالتزام بواجباتها كما طالبت بانسحاب القوات المعتدية فورًا وبدون شروط ، وعملت المنظمة على إصدار قرار يفرض على أعضائها التأييد السياسي والأدبي والمادي الفعّال لكل البلدان التي وقعت ضحية للعدوان الإسرائيلي[2].

---

[1] **قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الأفريقية بشان القضية الفلسطينية (1964م – 1987م)** ، 16.

[2] في أثناء الحروب الصليبية ، طلب السلطان صلاح الدين سنة 1190م من السلطان أبي يوسف أن يعينه بالأساطيل المغربية لمنازلة عكا ، التي كان يحاصرها الصليبيون. فساهم المغاربة في ذلك. وأبلوا بلاء حسنًا مع السلطان نور الدين زنكي في الدفاع عن المقدسات الإسلامية وتحرير المسجد الأقصى. وتقديرًا لهم وعرفانًا بالجميل ،

بتاريخ 11 يونيو 1967م ، أقدمت قوات الاحتلال على اقتحام مدينة القدس ، وعملت على هدم حارة المغاربة ، وفي أعقاب تنفيذ جريمة الهدم ، وخلال الأيام الأخيرة من شهر يونيو حزيران 1967م[1] ، أصدرت عددًا من القوانين والقرارات التي تهدف إلى إحكام السيطرة على المدينة ، فقد أعلنت حكومة الاحتلال في 28 يونيو 1967م ضم القدس إلى التراب الإسرائيلي ، وأعلنتها عاصمة أبدية موحدة لها ، ونقلت إليها المقرات الحكومية والكنيست[2] ، وأصبحت وزارة الأديان الإسرائيلية هي المسؤولة عن المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس بموجب هذا القرار[3].

وفي إثر ذلك ، أرسلت الحكومة المغربية ، والحكومة الأردنية ، وفلسطينيو 1948 ، مذكرة اعتراض لمنظمة الأمم المتحدة على هذا القرار ، فأصدرت المنظمة قرارًا اعتبرت بموجبه جميع إجراءات إسرائيل باطلة ، وطالبتها بإلغائها والعدول عن أي قرار من شأنه تغيير وضع القدس[4]، ولكنّها لم تكترث لهذه القرارات ، واستمرت في مخططها الاستيطاني ، وفي الاعتداءات عليها ، وتطبيق قرارات ضمّها.

حبس الملك الأفضل بن صلاح الدين البقعة التي كان يقطنها المغاربة قاصدي القدس ، والتي تقع بالقرب من حائط الحرم ، حبسها عليهم ليسكنوا فيها ، وينتفعوا بمنافعها. ومع تكاثرهم فيها ، أخذوا يبتاعون العقارات ويوقفون الأوقاف حتى أصبح لهم ما يسمى بحارة المغاربة. عبد الهادي التازي ، **المغاربة والقدس** ، **دعوة الحق** 5 ، 122- 125 ؛ **صحيفة العلم** ، 30 يونيو 1967م ، 6247 .

[1] عرامين ، محمد ، **المغاربة وحائط البراق الشريف** ، **حقائق وأباطيل** ، 56.

[2] الكدهي ، مقبل ، **قراءة في تاريخ ومشاريع الاستيطان** ، 1/ 100 ؛ شراب ، محمد ، **بيت المقدس والمسجد الأقصى** ، 496 ؛ عرامين ، محمد ، **المغاربة وحائط البراق الشريف** ، **حقائق وأباطيل** ، 57-58.

[3] شراب ، محمد ، **بيت المقدس والمسجد الأقصى** ،497.

[4] عرامين ، محمد ، **المغاربة وحائط البراق الشريف** ، **حقائق وأباطيل** ، 58.

وفي إثر ذلك ، أرسل الملك الحسن الثاني رسالة إلى البابا بولس السادس بتاريخ 1 يوليو 1967م أوضح له فيها خطورة العمل الذي أقدم عليه (الإسرائيليون) في القدس الشريف ، من إلحاقها بالمناطق الخاضعة لسيطرتهم ، واستباحتها ، وانتهاك حرماتها ، وقد بين الوضع الديني للمدينة بالقول : "إن قداستكم لتدركون أن هذا الإجراء التعسفي لا يمس السلطة السياسية التي كانت تحكم القدس الشريف فحسب ، ولكنه يمس الوضع الديني للبقاع المقدسة ، فمنذ قرون طويلة والمسلمون يرعَوْن حرمة تلك الأماكن التي هي مهد سيدنا عيسى بن مريم ، ومسرى سيدنا محمد ، وفي رحابها كان يعيش أهل الأديان السماوية حتى اطمأنّ النصارى وغيرهم إلى تسامح المسلمين."[1] وبناءً على ذلك ، طالبه الملك باستعمال نفوذه الروحي لإرجاع ما اغتصبه المعتدون ، وإرجاع الحالة في القدس إلى ما كانت عليه قبل العدوان[2].

يتبين لي من ذلك أن المغرب لم يجعل من مشكلة القدس مشكلة ذات أولوية فحسب ، وإنما جعلها من مشاكله الخاصة أيضًا ، أضف إلى هذا أن المغرب وفلسطين كانتا ترتبطان بعلاقات من خلال حارة المغاربة التي كان يسكنها عددٌ منهم ، وقد وقع عليهم اعتداء إسرائيلي مثلما وقع على الفلسطينيين ، ما جعلهم يتقاسمون الهموم ، فالمصائب يجمعن المصابين.

لقد عبر الملك الحسن الثاني عن رأيه بصراحة في تحليل سياسي لحرب حزيران وأسباب هزيمة العرب فيها في خطاب ألقاه بمناسبة عيد الشباب ، وكانت تلك أول مرة يخصص فيها عيد الشباب

---

[1] **الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1967م** ، (رقم الوثيقة) 332 , 435 ؛ **انبعاث أمة** ، 1967م ، ج 12, 137.

[2] **الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1967م** ، (رقم الوثيقة) 332 , 435 – 436 .

للحديث عن أمور خارجية ، ولعل ذلك يدلّ على عظم الموقف ، وقد حمّل فيه المسؤولية الكاملة عن الهزيمة لجمال عبد الناصر ، وقال : "لقد ظل السيد جمال عبد الناصر ينادي على مدى أسابيع وأسابيع "ينبغي أن تخرج القبعات الزرق من العقبة ، إنني سأهاجم إسرائيل" . فماذا سيكون موقفنا نحن المغاربة لو تم تهديدنا بهذا الشكل؟!"[1] إنه لا ينبغي تهديد إسرائيل دون مهاجمتها ، أو عليه تهديدها في الصباح والهجوم عليها في المساء[2]. وهذا ما لم يلتزم به عبد الناصر وسائر العرب.

ولقد كان على من يريد خوض حرب . كما قال الحسن الثاني . أن يتقن اختيار الوسائل المناسبة ، والزمان ، والمكان المناسبين كي يخوضها فيهما[3] . فالفلسفة السياسية إذن هي التي أدت إلى الهزيمة العسكرية

وإن المتأمل في آراء الملك السابقة يجد فيها الحل الناجح ، فإذا قرر العرب استخدام الأسلوب العسكري في حل قضيتهم ، فيجب عليهم تنفيذه فورًا والقضاء على إسرائيل .

وقد عمل على إسقاط نظريته في أسباب الهزيمة على أوضاع العرب قبل المعركة ، وفي أثنائها، فالخلافات والنزالات كانت قد ازدادت بين رؤساء الدول العربية ، ولم يكن لها قيادة مجتمعة موحدة ، لأن القادة المهمين منهم أصبحوا يتخذون قرارات فردية ، فكان ذلك من أسباب الهزيمة.

ولقد رأى الملك الحسن الثاني أنّ الوقت لم يكن مناسبًا في عام 1967م لهزيمة إسرائيل فالوضع الدولي كان متأزّمًا ومنقسمًا ، ولم يكن يعنيه شيء غير تقارب الكتلتين الشرقية والغربية[1].

---

[1] الحسن الثاني ، **ذاكرة الملك** ، 152.

[2] **نفسه** ، 152-153.

[3] **انبعاث أمة لعام 1967**م , ج 12 ، 142 ، الحسن الثاني ، **ذاكرة ملك** ،153.

وقد بين أن موقع المعركة لم يكن مثاليًّا ، ولا يساعد العرب في معركتهم ، وبحسب رأيه ، فإن إغلاق ممرّ العقبة أضرّ بحرية الملاحة الدولية ، وآذى الاتحاد السوفيتي ، الذي كان العرب يَصْبون إلى أن يكون حليفًا لهم ، وإنّ موافقة الاتحاد السوفيتي العرب على وقف حركة الملاحة فيه ستكون سلاحًا ذا حدّين يشهر عليه ، إذ المنفذ الوحيد له هو مضيق البسفور ومضيق الدردنيل[2] المؤديان إلى قناة السويس ومضائق تيران.

وقد رد الحسن الثاني على من حمّل الاتحاد السوفيتي مسؤولية هزيمة عام 1967م ، وذكر أنه من غير المعقول أن تضر دولة بمصالحها من أجل إرضاء العرب ، سيما وأن معظم الدول العظمى كانت قد اعترفت بإسرائيل.

ولعل طروحات الملك السابقة تذكر بطرحه لحل النزاع العربي الإسرائيلي الذي أبداه في مؤتمر قمة عام 1965م ، فقد كان طرحه السلمي يكمن في دمج إسرائيل في المجتمع العربي وجامعة الدول العربية ، لأن اليهود الموجودين في فلسطين . في تلك الحقبة . كانوا يتحدثون اللغة العربية ، وكانت عاداتهم مشابهة لعادات العرب ، ما يسهّل إذابتهم في المجتمع العربي ، والتعامل معهم كسكان لهم حقوق وواجبات بدلاً من أن يصبحوا دولة مستقلة.

---

[1] **انبعاث أمة 1967م** ، ج 12 ,142.

[2] إن المنفذ الوحيد للاتحاد السوفيتي إلى المياه الدافئة هو البسفور و الدردنيل ، وقد أبرم اتفاقية مع تركيا بخصوص حرية الملاحة عام 1939م ، وما زال العمل بها جاريًا ، فإذا أرادت أي باخرة سوفيتية العبور يجب عليها أن تمرّ عبر تركيا ؛ **انبعاث أمة 1967م** ، ج12 , 143.

قمة الخرطوم عام 1967م

بعد الكارثة التي حلت بالعرب ، تعالت الدعوات لعقد مؤتمر قمة عربية رابع في الخرطوم لتدارس الوضع ومناقشة آثار الهزيمة ، وكان الملك الحسن الثاني من أوائل من دَعَوْا لعقده على وجه السرعة ، ورغم هذا ، فقد اعتذر عن حضوره[1].

عقد ذلك المؤتمر في العاصمة السودانية ، الخرطوم ، بتاريخ 29اغسطس1967م في جوّ متوتر بين الدول العربية الكبرى وخلافات على مصالحها ,فلا يمكن في هذا الوضع تحقيق أي نتائج[2]، ولعل عدم حضوره لكونه هو الداعي لهذا المؤتمر فأراد أن يكون في بلده ، فسياسة المغرب الخارجية كانت واضحة ، وهي أن تبقى بمنأًى عن الخلافات العربية ، لذلك أرسل إليه ممثلًا عنه ، وهو وزيره الأول ، محمد بن هيمه ، الذي حمل وجهة نظر الملك الذي كان يطالب بعقد مؤتمر عربي قبل وقوع العدوان للاتفاق على تدابير أمنية وعسكرية موحدة لمواجهة الخطر الصهيوني.[3]

ودعا (ممثلُ) الملك المجتمعين إلى استخلاص العبرة من الهزيمة ، وإلى تغيير السياسات العربية وإيجاد روح التضامن الحقيقي ، وإزالة أسباب الخلاف والتوتر من بينها من أجل التغلب على العدو الصهيوني في المعارك القادمة[4].

وقد اتفق المجتمعون على أنه لا سلام مع إسرائيل[1]. وأصدروا ما يسمى باللاءات الثلاثة الشهيرة ، وهي : لا سلام مع إسرائيل[2] ، ولا اعتراف بالدولة اليهودية ، ولا مفاوضات معها[3].

---

[1] **الكتاب السنوي لعام** 1967م ، 341 .

[2] رياض ، **محمود ، البحث عن السلام** ، 118.

[3] **الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1967**م، (وثيقة رقم)470 ،648.

[4] **خطب وندوات صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني** ، م3 , 203.

واتفق المجتمعون على إزالة آثار العدوان ، ولكن في الأراضي التي احتلت عام 1967م ، وهذا ما لم يُرض الوفد الفلسطيني برئاسة أحمد الشقيري ، فانسحب منه[4]!! وقد أخذ المغرب على الشقيري تصلّبه في المواقف ، وعلى ردة فعله في مؤتمر الخرطوم .

وافق الملك الحسن الثاني المجتمعين على ما اتفقوا عليه من أن الأولوية هي تحرير الأراضي التي احتلت عام 1967م ، ووافقهم على إرجاء النظر في تحرير باقي الأراضي في المرحلة التالية.[5]

قرار 242

شكلت حرب عام 1967م منعطفًا خطرًا في تاريخ الدول العربية ، فبعد هزيمتها وفشلها في الوقوف في وجه إسرائيل ، أصبحت إدارة الدِّفة بيدها إسرائيل ، فظهرت على السطح مجموعة من المقترحات التي فرضتها الهزيمة ، منها قرار رقم 242[6] الذي أصدره مجلس الأمن داخل منظمة الأمم

---

[1] مئير ، جولدا ، **اعترافات جولدا مئير** ، 275.

[2] رياض' محمود **'البحث عن السلام '** 128

[3] مئير ، جولدا ، **اعترافات جولدا مئير** ، 275 .

[4] **الوثائق الفلسطينية العربية لعام** 1967م ، وثيقة رقم 483، 669.

[5] عبد الرحمن ، أبو أسعد ، **منظمة التحرير الفلسطينية ، جذورها ، وتأسيسها ، ومساراتها** ، 97.

[6] 1 قرار صادر عن مجلس الأمن الدولي بتاريخ 22 نوفمبر 1967م ، ويؤكد القرار أنّ تطبيق مبادئ الميثاق يتطلب إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط ، ويستوجب تطبيق المبدأين التاليين :

أ_ انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها في النزاع الأخير.

ب_ إنهاء جميع ادعاءات أو حالات الحرب ، واحترام واعتراف بسيادة وحدة أراضي كل دولة في المنطقة واستقلالها السياسي ، وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها ، حرة من التهديد بالقوة أو استعمالها.

2 يؤكد أيضًا على الحاجة إلى :

أ_ ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة.

ب_ تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين .

المتحدة ، بخصوص الصراع العربي الإسرائيلي ، والذي يهدف إلى تحقيق سلام دائم على الجبهات الثلاث.

وكان هذا القرار يجسد مدى الهزيمة التي منيت بها الدول العربية ، حيث لم ترد فيه كلمة فلسطين ، واقتصر على اعتبار الفلسطينيين مجرد لاجئين[1]!! وبالرغم من ذلك ، فقد وافقت بعض الدول على القرار ، وتحفظت عليه دول أخرى[2].

أما المغرب ، فإنه تحفظ على الإجابة ولم يرفض ، وقد دعا إلى عقد مؤتمر قمة عربي خامس يكون على جدول أعماله بحث آلية اتخاذ موقف موحد بخصوص القضية الفلسطينية ، وقرار مجلس الأمن رقم 242 ، وذلك لصيانة كرامة الدول العربية ، وانسحاب الجيوش الإسرائيلية من جميع الأراضي العربية بدون قيد أو شرط ، ويكون الموضوع الأساسي على جدول أعماله دراسة توصيات مجلس الأمن على ضوء مقررات اجتماع القمة العربية الذي عقد في الخرطوم.[3]

وبذلك يتضح أن المغرب لم يتخذ موقفًا صريحًا وحاسمًا تجاه قرار مجلس الأمن ، بل ترك ذلك إلى حين اجتماع مؤتمر القمة العربي ، والاتفاق مع الدول العربية على اتخاذ موقف موحد منه.

ج_ ضمان حرية الأراضي والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة عن طريق إجراءات من بينها إقامة مناطق مجردة من السلاح.

3 الطلب من الأمين العام تعيين ممثل خاص يتوجه إلى الشرق الأوسط كي يجري اتصالات بالدول المعنية ويستمر فيها بغية إيجاد اتفاق ، ومساعدة الجهود لتحقيق تسوية سلمية ومقبولة وفقًا لإحكام هذا القرار ومبادئه.

4- الطلب من الأمين العام أن يرفع تقريرًا إلى مجلس الأمن بشأن تقدم جهود الممثل الخاص في أقرب وقت ممكن.

الأمانة العامة ، **قرارات ومشاريع ومبادرات مختلفة بشأن الصراع العربي (الإسرائيلي)** ، 42.

[1] الزعنون ، سليم ، **دراسة سياسية وقانونية حول قرار 242** ، 26.

[2] رفضت منظمة التحرير الفلسطينية القرار 242 ، ورفضته سوريا والجزائر ، ووافقت عليه الأردن ومصر ولبنان. الأمانة العامة للجامعة العربية ، **تسوية النزاع في الشرق الأوسط** ، 19.

[3] **الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1967**م ، (رقم الوثيقة) 681 , 970.

لقاء أغادير عام 1967م

ترجع الاتصالات المغربية الفلسطينية إلى فترة متأخرة ، وقد كانت تهدف السلطات المغربية من هذه الاتصالات إلى التعرف على مواقف القيادة الفلسطينية وأسلوبها في إدارة الصراع مع إسرائيل بعد أن كانت تعارض سياسة الشقيري الداعية إلى رمي إسرائيل في البحر وتبني عبد الناصر للقضية الفلسطينية .

كانت هناك لقاءات سرية تمهيدية سبقت عقد اجتماع أغادير ، وكانت وظيفة هذه اللقاءات تقريب وجهات النظر ، وذلك بطلب من الملك الحسن الثاني ، الذي كان يريد من ورائها توثيق العلاقة مع القيادة الفلسطينية الجديدة[1].

ومن خلال هذه اللقاءات ، اتضح الأسلوب الجديد الذي ستتبعه القيادة الفلسطينية الجديدة في التعامل مع الصراع العربي الإسرائيلي ، وهذا ما أدّى إلى ربط جسور التفاهم بين السلطات المغربية والفلسطينيين ، وقد تجسد ذلك في اللقاء الذي جرى بين الملك الحسن الثاني وأبي يوسف النجار ، ذلك اللقاء الذي أوضح فيه الملك أنه لا يعتقد بصحة الأسلوب الذي يقضي بأن تحرير فلسطين يكون بإلقاء إسرائيل في البحر[2]. وقد كان ذلك اختبارًا لمواقف القيادة الفلسطينية ، حيث أكد أبو يوسف النجار أن هذا الأسلوب لا يعيد فلسطين لأصحابها ، وأنه (أبو يوسف) يتعامل مع الواقع. فرد الملك الحسن

---

[1] لقد سبق عقد لقاء أغادير العديد من اللقاءات التي عقدت بين أحمد بن سودة ، سفير المغرب ، وأحمد يوسف النجار ، وتمت هذه اللقاءات في المغرب ، واتسمت بالسرية لأن كثيرًا ممن هم حول الملك لم يكونوا يؤيّدون الاتصال بالفلسطينيين ، وهم يؤثرون أن يبقوا بمنأًى عنهم. وبهذا اللقاء وضعت أسس الاتفاق والتفاهم على سبل حل الصراع ؛ السماك ، محمد ، **التحولات المشرقية في السياسة المغربية** ،50.

[2] السماك ، محمد ، **التحولات المشرقية في السياسة المغربية** ،52.

الثاني بالقول : "إذا كانت هذه هي أفكاركم ، فإنني أضع يدي في أيديكم فتوكلوا على الله ، واعتمدوا علي"[1].

يظهر . من خلال هذا الرد . رضا الملك الحسن الثاني عن الخط السياسي للقيادة الفلسطينية حيث مهّدت هذه المقابلة لمقابلة رسمية بينه وبين ياسر عرفات ، وكانت تكملة لما دار من قبل مع أبي يوسف النجار ، إذْ أكد أبو عمار ما قاله أبو يوسف من أنه يقبل الآخر (اليهود) ، ولا ينفي وجودهم[2]. وإن مثل هذه السياسة فتحت على القيادة الفلسطينية ميدان العمل السياسي ، وبداية الاعتراف بها دوليًا.

ومنذ ذلك الوقت ، بدأت القضية الفلسطينية تتحرك على مسار المملكة المغربية ، حيث أخذ الملك الحسن الثاني يتحمل المسؤولية بنقل أفكار القيادة الفلسطينية إلى المجتمع الدولي تمهيدًا للاعتراف بها ، ونظّم لقاءات عدة في إطار استراتيجي يهدف إلى الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني وخاصة حقه في تقرير مصيره . وكانت استراتيجية الملك تكمن في أن الشعب الفلسطيني والدول العربية غير قادرة على إنهاء إسرائيل ، ولذلك ارتأى أن تهادنها.

وفي هذه الفترة ، جرت اتصالات مكثفة للحصول على اعتراف دولي بالقيادة الفلسطينية وإدراجها في المنظمات الدولية ، ومن ثم تحصيل بعض الحقوق الشرعية للفلسطينيين مثل : حق تقرير

---

[1] وهذا ما أكده في المقابلة الصحفية مع إيريك لوزان حين قال : "كنت أشعر أنني أخاطب مسؤولين يدركون تمام الإدراك أنهم لن يستطيعوا أبدًا هزيمة إسرائيل ، وأنه سيفرض عليهم التفاوض معها يومًا ما ، أضف إلى ذلك أنه كان لا يغيب عن بالهم أن الأعمال الإرهابية لن تمكّن أبدًا من استرجاع أرض محتلة" . الحسن الثاني ، **ذاكرة ملك** 153 .

[2] السماك ، محمد ، **التحولات المشرقية في السياسة المغربية** ، 56.

المصير ، وإنشاء دولة على أي شبر يتم تحريره من فلسطين. وخلال ذلك تعمل الدول العربية والقيادة الفلسطينية على تحقيق الهدف الأكبر ، وهو تحرير فلسطين كلها.

إنّ خروج القيادة الجديدة ممثلة بحركة فتح من بوتقة النظام القومي العربي ، الذي كان يعمل على استغلال القضية الفلسطينية لمصالحه ، وإدراكها عدم جدوى الاعتماد عليه ،[1] والسهولة التي أبدتها بعض التيارات في قبول التحاور مع اليهود غير الصهاينة ، جعلها تحصل على التأييد والدعم المساند من الملك الحسن الثاني.[2]

بعد لقاء أغادير ، كانت أهم النتائج التي خرجت بها القيادة الفلسطينية هو الاتفاق على الهدف الاستراتيجي ، ومنهجية العمل الفلسطيني من خلال الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني ، وخاصة حقه في تقرير مصيره ، وإقامة الكيان الفلسطيني على أي شبر من الأراضي الفلسطينية يتم تحريره[3] ، فمنذ ذلك الوقت ، بدأ الملك الحسن الثاني ينظم لقاءات سرية مع القيادة الفلسطينية مثل اللقاءات الفلسطينية الفرنسية والأمريكية[4].

لذلك ، يعتبر هذا اللقاء البداية الحقيقية للاهتمام المغربي بالقضية الفلسطينية ، وهو الذي وضع أسسًا جديدة للصراع العربي الإسرائيلي ، وفتح المجال للعمل السياسي للقيادة الفلسطينية والدخول في المنظمات الدولية فيما بعد.

---

[1] الحسن الثاني ، **ذاكرة ملك** ، 154 .

[2] **صحيفة الاتحاد الاشتراكي** ، 2 يوليو ،2000 ، ع 6194.

[3] السماك ، محمد ، **التحولات المشرقية في السياسة المغربية** ، 57.

[4] بنجلون , محمد ، **الدور الرائد للمغفور له الحسن الثاني طيب الله ثراه في ملحمة الاستقلال والوحدة** ،161, ندوة دولية , الرباط ، 2000.

وقد قدمت المغرب معونة مالية مباشرة لمنظمة التحرير في عام 1967م[1] ، وكانت هذه المعونة تدل على اعتراف ضمني بأن هذه القيادة هي ممثل الشعب الفلسطيني ، وهي المخوّلة بإدارة ملفاته وحدها.

الجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني

في أعقاب حرب (يونيه) حزيران عام 1967م ، وما لحق فيها من هزيمة للجيوش العربية وسيادة جوّ اليأس والإحباط في أرجاء الوطن العربي والعالم الإسلامي ، وما نتج عن هذه الهزيمة من سقوط بقية فلسطين في أيدي اليهود ومعها مساحات واسعة من أراضي مصر وسوريا ، في أعقاب ذلك تنادت مجموعة من الوطنيين المغاربة للاجتماع من أجل مناقشة الأوضاع العربية وما يمكن تقديمه في إطار دعم القضية الفلسطينية[2].

وقد شكل ظهور حركة ثورية اسمها "فتح" كقيادة جديدة للفلسطينيين عاملًا أساسيًّا في تنظيم التيارات السياسية المغربية على اختلاف مكوناتها من أجل هدف واحد هو دعم الشعب الفلسطيني في تحرير أرضه ومقدساته.

ورأت القوى المغربية في حركة فتح الأمل الوحيد في تحرير فلسطين ، ولذلك اتفقت على إنشاء جمعية وطنية لمساندة الكفاح الفلسطيني أطلقت عليها اسم "الجمعية المغربية لمساندة الكفاح

---

[1] السماك ، محمد ، **التحولات المشرقية في السياسة المغربية** ، 57 .

[2] على رأس هؤلاء الذين دعوا إلى الاجتماع السيد أبو بكر القادري ، وعبد الكريم الخطيب بوعبيد . البطبوطي عبد الله صدقي ، **المغرب والقضية الفلسطينية** ، 84/1.

الفلسطيني"[1] ، وشارك فيها أشخاص يمثلون مختلف الأحزاب السياسية ، والتنظيمات النقابية وشخصيات وطنية مستقلة في المغرب [2].

ومن المعروف بداهة أن الأحزاب السياسية تختلف في كثير من القضايا ، ولكن كانت تلك المرة الأولى التي تتفق فيها الأحزاب المغربية بشكل كامل على موقف واحد ، وبكلمة واحدة هي تأييد القضية الفلسطينية ، وكان من المفارقة أن يجتمع المختلفون في مكان واحد ، ويتحدث شخص واحد باسمهم جميعًا.[3]

هناك من يذكر أسبابًا أخرى لإنشاء الجمعية ، ويزعم أنها جاءت لتكون وسيلة ضغط على السياسة الخارجية المغربية ، ولتنشيط دور المغرب في إطاره العربي الرامي لحل القضية الفلسطينية[4]، ولكن هناك سؤال يطرح نفسه ، وهو : أكانت الجمعية تعبّر عن الموقف الرسمي المغربي أم أنها كانت جهة معارضة ؟

لا شك في أن الجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني تشكل مزيجًا من الأحزاب السياسية المغربية ، وهذه الأحزاب في معظمها مشاركة في العملية السياسية ، ويتبين ذلك من خلال الرسالة

---

[1] القادري ، أبو بكر ، **المغرب والقضية الفلسطينية منذ عهد صلاح الدين إلى إعلان الدولة الفلسطينية** ، 16.

[2] وشارك في إنشاء الجمعية كل من "حزب الاستقلال, والحزب الوطني للقوات الشعبية , والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ,وحزب التحرر والاشتراكية ,والحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية وحزب الشورى والاستقلال والاتحاد المغربي للشغل والاتحاد العام للشغالين ورابطة علماء المغرب وجمعية الشبيبة الوطنية , والكن فدرالية الديمقراطية للشغل ومنظمة العمل الديمقراطي الشعبي والمنظمة المغربية لحقوق الإنسان والعصبة المغربية لحقوق الإنسان وجمعية هيئات المحامين ونادي الصحافة بالمغرب والنقابة الوطنية للصحافة واتحاد كتاب المغرب, القادري ، أبو بكر ، **المغرب والقضية الفلسطينية منذ عهد صلاح الدين إلى إعلان الدولة الفلسطينية.**

[3] المساري , محمد العربي ، وزير 18 أكتوبر 2012(مقابلة شخصية).

[4] بو قنطار ، الحسان ، **الأحزاب المغربية والصراع العربي الإسرائيلي منذ الغزو الإسرائيلي للبنان** ، المستقبل العربي ، ع 37 ، 1985, 32.

التي بعثتها إلى الديوان الملكي مطالبة الحكومة بالاعتراف بها وبأهدافها ، وبتخصيص ركن إعلامي لها ، ووعدها بمباركة الديوان الملكي بوجودها ، وبتقديم الحكومة لها كامل الدعم.[1]

وفي هذا ما يؤكد أنه لولا مباركة السلطة المغربية إنشاء هذه الجمعية لما استطاعت الظهور وقد أكد رئيس الجمعية . في مقابلة صحفية . أن موقف الجمعية يسير جنبًا إلى جنب مع موقف الحكومة ، وأن الملك الحسن الثاني قدم الدعم الكثير من أجل الإبقاء عليها.[2]

الأهداف الأساسية للجمعية التي تسعى إلى تحقيقها :

1_ "العمل على التعريف بالقضية الفلسطينية ، وحشد الجماهير خلفها ومعها ، وفضح أي تلاعب أو تقصير ، وصد أي نشاط صهيوني في داخل المغرب وخارجه ، وفضحه".

2_ "العمل على جمع أكبر قدر ممكن من الدعم المادي للثورة الفلسطينية".

3_ "التوجه إلى الرأي العام الخارجي بقصد التعريف بقضية شعب فلسطين".[3]

وقد نشط المكتب المركزي للجمعية وفروعها في العمل على تحقيق الأهداف التي أقيمت من أجلها[1]، فعلى الصعيد الإعلامي ، قامت الجمعية بعدة أنشطة ألقت فيها كثيرًا من المحاضرات

---

[1] وقد طالب الوفد الديوان الملكي بالرخص التالية :

1_ الاعتراف بالجمعية كمؤسسة ذات مصلحة عامة.

2_ السماح لها بجمع الاكتتابات لتأييد المجاهدين الفلسطينيين.

3_ تخصيص ركن في الإذاعة الوطنية والتلفزيون لفلسطين تشرف عليه الجمعيه ؛ **صحيفة العلم** ،13 أكتوبر 1968م ، ع 718 .

[2] بنجلون , محمد ، **الجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني , 16** أكتوبر **2012م** ، (مقابلة شخصية).

[3] القانون الأساسي للجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني ، 1 ؛ البطبوطي ، عبد الله ، **المغرب والقضية الفلسطينية** ، ج 1,87

والندوات، ونظمت اللقاءات والمهرجانات التعريفية والتعبوية في مختلف المدن[2] ، وأصدرت صفحة موحّدة في جميع الصحف المغربية في كل شهر يوم واحد اختصت بالقضية الفلسطينية.[3]

وقد أكد أبو بكر القادري[4] . في خطاب المؤتمر الرابع للجمعية . على أن الجمعية رديف شعبي للثورة الفلسطينية ، وأنها نصير تاريخي للنضال الفلسطيني ، وأنها قلعة وطنية شعبية من قلاع الدعم والمساندة لمنظمة التحرير الفلسطينية في الداخل والخارج.

ونشطت الجمعية على المستوى العربي والإسلامي ، فقد حرصت على مناقشة القادة العرب والمسلمين لمنح تمثيل الشعب الفلسطيني لمنظمة التحرير الفلسطينية[5]، وفي المؤتمر الإسلامي الأول الذي عقد في المغرب سنة 1969م ، بعثت رسالة إلى المجتمعين لمناقشة حادث إحراق المسجد الأقصى ، وحثتهم فيها على البحث عن الحلول الفورية والناجعة.[6]

---

[1] لم يمض عام على إنشاء الجمعية حتى كان لها فروع في المدن التالية : الرباط ، والدار البيضاء ، وفاس ومراكش ، ومكناس ، ووَجْدَة ، وطنجة ، وتطوان ، وأغادير ، وآسفي ، وبركان ، **وبنيملال** ، والناظور ، والحسيمة والعرائش ، والشاون ، والقصر الكبير ، والقنيطرة ، والخميسات ، وتازة ، وتارودانت ، وسلا ، وسطات. **تعريف بالجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني** ،1.

[2] الكتاني ، محمد ، **العلاقات المغربية الفلسطينية في العصر الحديث** ، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية ، 45.

[3] بن جلون،محمد ، **الجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني** ، **16** أكتوبر **2012م** (مقابلة شخصية).

[4] **المغرب والقضية الفلسطينية منذ عهد صلاح الدين إلى إعلان الدولة الفلسطينية** ، 189.

[5] البطبوطي ، عبد الله ، **المغرب والقضية الفلسطينية ، بعض مظاهر الدعم الشعبي** ، 89/1.

[6] **صحيفة العلم** ، 22 سبتمبر 1969م/ع 7061.

وقد بقيت الجمعية تستغل كل الفرص المتاحة لها لتذكّر الدول العربية والإسلامية بما ينبغي عليها القيام به لمصلحة الشعب الفلسطيني ، وعدم توقف حدود الإعانة لهذا الشعب على المال والسلاح ، وإنما يجب عليها دعمه في المحافل الدولية.[1]

ولعل النجاح الحقيقي الذي حققته الجمعية على المستوى الداخلي والخارجي هو جعلها تحظى باحترام الجميع ، فقد شاركت في اللقاءات العربية والإسلامية والدولية التي عقدت لنصرة القضية الفلسطينية ، وشاركت في المجالس الوطنية الفلسطينية ، واستدعت بعض القيادات الفلسطينية لحضور بعض اجتماعاتها.

ومن الأهداف التي حددتها لها : جمع أكبر قدر ممكن من الدعم المادي للثورة الفلسطينية.[2] وفي هذا الصعيد نجد الصحف المغربية مليئة بالنداءات التي كانت توجهها الجمعية للمواطنين المغاربة لحثهم على التبرع لمصلحة الفدائيين الفلسطينيين.

وكان من مظاهر هذا الدعم إرسال 75 مليون فرنك من الجمعية المغربية للفدائيين الفلسطينيين[3] ، والقيام بحملة جمع الأغطية والملابس الصوفية لهم . وقد اتصفت هذه الحملة بالطابع الشعبي ،[4] ودلّت على مدى عمق الترابط بين الشعب المغربي والفلسطيني ، فكانت تنسج الملابس الصوفية

---

[1] البطبوطي ، عبد الله ، **المغرب والقضية الفلسطينية** ،89/1 .

[2] **القانون الأساسي للجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني** ،1.

[3] أوردت جريدة فلسطين وثيقة أرسلها أبو عمار للجمعية المغربية يتقدم فيها بالشكر على دعمها لجهاد الشعب الفلسطيني ؛ **صحيفة فلسطين** ، 21 نوفمبر 1969م /ع 59.

[4] **صحيفة فلسطين** ، 12 ديسمبر ،1969م/ع61.

الشتوية للمجاهدين بالأيدي في البيوت المغربية ، واستمرت في هذا عامًا كاملًا[1]. وفي مثل هذا الموقف تأكيد واضح على ذلك الارتباط ، حيث ضحى المغاربة بوقتهم وأموالهم في سبيل مساعدة المجاهدين الفلسطينيين.

ولئن كان هذا الدعم يتخذ الصفة الشعبية ، فإنه كان مبطّنًا بالدعم الرسمي ، فقد أكد ذالك رئيس الجمعية حين قال : إنّ سياسة الجمعية تعبّر عن سياسة المغرب الرسمية ، وإنّ كل أنشطتها تحظى بموافقة الحكومة ودعمها[2].

وكان من بين أهداف الجمعية كذلك تجنّب كل تدخل في الشؤون الداخلية لشعب فلسطين وكل ما يعتبر تدخلاً في شؤونه الخاصة[3]. ولا شك أن هذا الهدف لم يأت من فراغ.

ولكنّ بعض القادة العرب حاول أن يجعل تصورهم لحل القضية الفلسطينية هو الحل الأمثل وأراد بعضهم الآخر أن يجعل العمل الفلسطيني مكمّلًا لسياسته الخاصة ، ويصبّ في خدمته[4]، أما المغرب ، فقد توجه في سياسته إلى نقيض ذلك ، واقتصر على تقديم الدعم والمساعدة له.

رفضت الجمعية محاولات الهيمنة على القضية الفلسطينية ، وفرض الوصاية عليها[1]. وإن هذا الموقف الذي يعبر عن مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب السياسية داخل المغرب هو نفسه موقف المغرب الرسمي ، حيث أكد الملك . في محطات كثيرة . على أهمية استقلال القرار الفلسطيني.

---

[1] بنجلون , محمد ، **رئيس الجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني** ، 16 أكتوبر 2012م (مقابلة شخصية).

[2] بنجلون , محمد ، **الجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني** ، 16 أكتوبر 2012م (مقابلة شخصية).

[3] **القانون الأساسي للجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني** ،1.

[4] تعريف بالجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني ، 2 ؛ القادري ، أبو بكر ، **المغرب والقضية الفلسطينية** 182.

وبمناسبة ذكر الالتزام باستقلالية القرار الفلسطيني وحريته ، يذكر محمد إبراهيم الكتّاني[2] أن وفدًا جاء إلى علّال الفاسيَّ من مكتب منظمة التحرير في الرباط يطلب مساعدته في أمر ما ، فقال له علال : إن هذا الأمر ليس لنا دخل فيه ، وليس لنا فيه رأي ، ولكنني مستعد لمساعدتكم إذا رأيتم ذلك في مصلحتكم.

إن اجتماع الأحزاب السياسية المغربية في إطار موقف موحد من أجل قضية واحدة لهو ميزة خاصة امتازت بها المغرب عن غيرها من الدول العربية ، وكانت هذه الأحزاب في الوقت نفسه تتوافق وتتناغم في موقفها مع الموقف الرسمي ، حيث كانت سياسة المغرب الرسمية قائمة على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للشعب الفلسطيني كما علمت.

إحراق المسجد الأقصى

هدّدت الحركة الصهيونية ، وما زالت تهدد ، بهدم المسجد الأقصى، وبناء هيكل سليمان مكانه ، ومع أن الحفريات الإسرائيلية أثبتت عدم صحة وجود الهيكل[3] مكان الأقصى ، إلا أنّ الاعتداءات

---

[1] اتهمت الجمعية كلًا من سوريا والأردن والعراق وليبيا بمحاولة إيجاد صدع خطِر في الصف العربي ، وبتورّطها في مؤامرات تحاك ضد منظمة التحرير ، فعلى سبيل المثال ، دعا النظام الليبي إلى تشكيل لجان شعبية داخل مكاتب منظمة التحرير ، ما أدى إلى حدوث تصدع في النظام الفلسطيني ، وعمل النظام السوري جاهدًا على دعم المنشقّين وإنشاء نظام موالٍ له منهم ، ما أدى إلى حدوث مذابح وتنكيل بالفلسطينيين على يديه. البطبوطي ، عبد الله **المغرب والقضية الفلسطينية** ، 96/1 .

[2] **العلاقات المغربية الفلسطينية في العصر الحديث** ، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية ، 46.

[3] العلمي ، سعد الدين ، **وثائق الهيئة الإسلامية العليا** ، 36 .

الإسرائيلية على المسجد الأقصى استمرت ، فقد دأب الشبان (الإسرائيليون) على اقتحامه ، والرقص والغناء فيه ، والاعتداء على المصلين[1].

وفي إثر استمرار هذه الاعتداءات ، بعث مفتي القدس ، روحي الخطيب ، برسائل إلى رؤساء الدول العربية وملوكها يستنجدهم فيها ، ويحثهم على التدخل لوقف الاعتداءات على مدينة القدس ، وتهويدها ، وتخريب أملاكها. وقد استجاب الملك الحسن الثاني لندائه ، وأرسل برقيه إلى مندوب المغرب في الأمم المتحدة لمساندة الأردن في الشكوى التي تنوي رفعها إلى الأمين العام للأمم المتحدة حول مشكلة القدس.[2] ووقف المغرب مع الأردن والسعودية في وضع حدّ للاعتداءات الإسرائيلية على القدس ، وساندهما في الذهاب إلى منظمة الأمم المتحدة.

ولكن الجريمة الكبرى التي توّجت تلك الاعتداءات تمثلت في إقدام صهيونيٍّ يُدعى (مايكل دينس روهان)[3]على إحراق المسجد الأقصى بتاريخ 21 أغسطس 1969م[4] ، ونتيجة لما حدث ، فقد أرسلت

---

[1] شراب ، محمد ، **بيت المقدس والمسجد الأقصى** ، 480.

[2] **صحيفة العلم** ، 30 يونيه /1969م ، ع 6977.

[3] خططت قوات الاحتلال **لإحراق المسجد الأقصى في 21 أغسطس 1968م** ، وأوكلت المهمة إلى دينس روهان ، وهو يهودي أسترالي الأصل ، ولكن حراس المسجد الأقصى اكتشفوا الجريمة ، فألقي القبض عليه ، وأبعد إلى أستراليا ثم عاد مجددًا عام 1969م ، **ونفذ جريمته في 21 أغسطس 1969م** ، حيث إن تاريخ 21/ أغسطس يرمز عند اليهود إلى خراب الهيكل. نجم , رائف يوسف ، وقائع فلسطينية , 2000 ، ع1 , 157؛ الجراري , عباس ، القدس الشريف ، 48.

[4] وقد نتج عن هذا الحريق إتلاف منبر صلاح الدين ، ومحراب زكريا ، وإتلاف الزخارف الموجودة على قبة المسجد. وأتت النيران كذلك على مسجد عمر ، ومقام الأربعين ، وثلاثة أروقة في المسجد الأقصى ، وبعض نوافذه المزخرفة ، وعلى السجاد ، والمصاحف ، والأثاث الموجود بداخله . الخطيب ، روحي ، **الاعتداءات الإسرائيلية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس الشريف** ، مجلة القدس ، ع 39 ، 1988م ، 68–69 . نجم رائف يوسف ، **وقائع فلسطينية** ، 2000 ، ع 1 ، 161_162.

الهيئة الإسلامية العليا نداءً إلى الدول العربية والإسلامية طلبت فيه نجدة المسجد الأقصى وأكدت على أنها لا تريد مواساة ، وإنما تريد خطوات عملية[1].

وجاء رد المغرب سريعًا ، حيث أرسل الملك الحسن الثاني برقيه إلى الأمين العام للأمم المتحدة استنكر فيها ما أقدمت عليه قوات الاحتلال ، وأوضح أن المسجد الأقصى يعتبر أحد الأماكن الإسلامية المقدسة ، وطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة اتخاذ التدابير اللازمة حسب قرارات الأمم المتحدة وميثاقها [2].

وقد رد الملك الحسن الثاني على رسالة البابا في روما التي شجب فيها الحادث ، واقترح أن تقوم الديانات الثلاث بالسهر على الأماكن المقدسة . وكان ردّه على هذا الاقتراح هو أنه لم ير إمكانية حراسة الديانات الثلاث للمسجد الأقصى والقدس ، لأنه لا يمكن وضع شرطة ولا جيش في القدس لحمايتها، وأكد على أن دور العرب والمسلمين هو إعادة وضع القدس إلى ما كان عليه عام 1967م ، ودعا الأمة العربية إلى الوقوف في وجه المغتصبين.[3]وعمل جاهدًا من خلال زياراته للقادة المسلمين على عقد اجتماع لهم لتدارس قضية القدس.[4]

---

[1] حكيم ، سامي ، **القدس والتسوية** ،126-127.

[2] **الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1969م** ، (وثيقة رقم) 328 , 330.

[3] حكيم ، سامي ، **القدس والتسوية** ، 129-130.

[4] أبو عيشة ، إدريس ، **العلاقات المغربية السعودية** ، 2002 ، 22.

إنشاء منظمة المؤتمر الإسلامي

كان للصراع حول زعامة العالم العربي بين القوى الرجعية والتقدمية أثر كبير في بحث المحافظين عن إطار إسلامي يهدف إلى الحدّ من هيمنة القوميين عن طريق محاصرتهم داخله. وتنفيذًا لهذا المشروع ، قامت المملكة العربية السعودية والمملكة المغربية بحملات دبلوماسية هدفها إقناع الدول العربية بضرورة إقامة هذا المشروع . وفي سبيل إنشائه ، بذل الملك الحسن الثاني جهودًا كبيرة ، فقد بدأ بجولات (مكّوكية) شخصيّة في الدول العربية[1]، وبعث برسله إلى كل الأقطار العربية والإسلامية تمهيدًا لعقد مؤتمر القمة الإسلامي ، ومع ذلك ، لم يجد في انعقاده جدوى لأن هذه الفكرة لا تقوم على أساس صحيح ، والدليل على ذلك أنها استمرت حتى بعد انهيار المدّ القومي.

رغم هذه الإرهاصات المبكرة لإنشاء منظمة المؤتمر الإسلامي ، إلا أنّ الحدث الذي فجّر هذه الفكرة كان إقدام الصهاينة على إحراق المسجد الأقصى ، فقد كان الحدث جللاً ، حيث عمل على تحريك الهمم الإسلامية ، ولم يكن هناك شك في إجماع المسلمين حول الفكرة المغربية ، ذلك لأن قضية إحراق الأقصى قضية إسلامية . لذلك دعا الملك الحسن الثاني إلى عقد مؤتمر قمة إسلامي يشارك فيه جميع ملوك الدول الإسلامية ورؤسائها للنظر في تلك الجريمة.[2]

---

[1] قام الملك المغربي بعدد من الزيارات في سبيل عقد مؤتمر قمة إسلامي ، فزار سنة 1968م المملكة العربية السعودية، وإيران ، وتونس لهذا الغرض . الكتاب السنوي لعام 1968م ، 238-241 ؛ **صحيفة العلم** ،30 أغسطس ، 1969م ، ع 7038 .

[2] القادري ، أبو بكر ، **المغرب والقضية الفلسطينية منذ عهد صلاح الدين إلى إعلان الدولة الفلسطينية** ، 17.

وقد عرضت الفكرة على الجامعة العربية ، فأحالتها على العاصمتين الرياض والرباط[1] فعقدت لجنة تحضيرية في الرباط في 8 سبتمبر 1969م للإعداد للمؤتمر[2] ، وبعد استشارات متعددة للجنة التمهيدية ، قررت توجيه دعوة مباشرة بدون إعداد مسبق من جانب وزراء خارجية الدول الإسلامية لعقد مؤتمر قمة إسلامي.[3]

وقد ذكر الملك الحسن الثاني . في ندوة صحفية . أن المغرب والدول التي وجهت إليها الدعوة أصرت على أن يعقد المؤتمر في أقرب الآجال لسببين اثنين هما :

1–كان من المرغوب فيه أن يكون بإمكان وزيري الخارجية أن يتوجها إلى الأمم المتحدة وقد اتخذا موقفاً مشتركا .

2_ إن أحداث العالم تتداخل وتتتابع بسرعة كبيرة ، ما جعلنا نخشى أن يحدث . لا قدّر الله في عالمنا . الكثير من الاضطرابات والأحداث التي تقلل من الأهمية النوعية التي كان يكتسبها حريق المسجد الأقصى[4]."

وقد تحدّد موعد عقد المؤتمر ومكانه ، وهو 22 سبتمبر من عام 1969م ، وفي مدينة الرباط. وكانت هذه هي المرة الأولى التي يلتئم فيها شمل المسلمين رسميًّا.[5]وقد شكل عقده نجاحًا كبيرًا للدبلوماسية المغربية ، وكان إنجازُ مثلِ هذا اللقاء مسألةً في غاية الصعوبة ، فهذه الدول لا يجمعها

---

[1] **خطب وندوات صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني** ، م3 , 504.

[2] كانت اللجنة التحضيرية مكونة من ممثلي الدول التالية : إيران ، وباكستان ، والصومال ، والسعودية ، وماليزيا والنيجر ، والمغرب ؛ الكتاني ، زين العابدين ، **اللقاء الإسلامي الأول من أجل القدس** ، دعوة الحق ، ع5 ، 163.

[3] **خطب وندوات صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني** ، م505/3.

[4] **نفسه** ، م 3 , 506.

[5] الخمايشي ، أحمد ، **البعد الإسلامي في العلاقات الدولية** ، أكاديمية المملكة المغربية , المغرب , 2000 , 288.

شيء سوى الدين ، بل إنّ منها ما له مصالح مع إسرائيل ، ومن هنا جاءت صعوبة الفكرة هذا إضافة إلى أنه كان هناك خلاف في كيفية التعامل مع القضية الفلسطينية ، وفي وضع منظمة التحرير الفلسطينية ، ولذلك فإنّ عقده في ظل هذه الصعوبات هو بحد ذاته إنجاز دبلوماسي كبير للمغرب.

إن الجهد المغربي الذي بذل لإنجاح هذا المشروع كان الهدف منه العمل من خلال إطار جديد غير الإطار العربي ، الذي كان المغرب مهمّشًا فيه نوعًا ما ، فمن خلال هذا المشروع حاول المغرب أن يكون في الصدارة ، وبين الدول المؤثّرة ، وذلك بتحقيق أكبر قدر من الانجازات على مستوى القضية الفلسطينية . وإن أكبر دليل على ذلك هو ما فعله من أجل حضور منظمة التحرير المؤتمر الإسلامي ، فقد كان معيار المشاركة يقوم على أساس الدول ذات السيادة فقط ، ولكن المغرب لعب دورًا مهمًّا في المؤتمر التمهيدي في لجنة السبعة من أجل عضوية الوفد الفلسطيني في المؤتمر الإسلامي ، وتمسك هو والسعودية باستماع اللجنة لإفادة الوفد الفلسطيني. وفي سبيل ذلك أبلغ الملك منظمة (فتح) برغبته في حضور وفد فلسطين إلى الرباط .[1]

وبسبب إصرار المغرب على حضور منظمة التحرير المؤتمر ، فقد أُبقي أمر حضورها سرًّا إلى حين انعقاده ، وذلك لضمان عدم تدخل بعض الدول بإفشال هذا الحضور ، وعدم ممارسة إسرائيل ضغوطًا من أجل عدم مشاركة منظمة التحرير فيه ، إذ إن حضورها ومشاركتها في مثل هذا المؤتمر يمثل اعترافًا بالكيان الفلسطيني من قبل الدول المشاركة فيه.

وقبل الإعلان عن مشاركة منظمة التحرير في المؤتمر ، وصل الوفد الفلسطيني إلى المغرب وحينها أُعلن أن منظمة التحرير ستشارك فيه ، فعارضت بعض الدول هذه المشاركة بحجة أن

[1] **صحيفة العلم** ، 28 سبتمبر 1969م , ع 7067.

الفلسطينيين ليس لهم كيان دولي ، فردّ المغرب على ذلك بأن المؤتمر عقد بدعوة من الجامعة العربية، ومنظمة التحرير عضو في الجامعة العربية.[1]

وفي نهاية هذا الجدل ، تقرر قبول وفد منظمة التحرير الفلسطينية بصفة مراقب فيه[2] ، وسبّب هذا الحضور والنصر الدبلوماسي للمغرب إحراجًا لبعض الدول التي كانت ترتبط بعلاقات دبلوماسية مع إسرائيل ، والتي كانت تهدف إلى البقاء في منأًى عن الصراع العربي الإسرائيلي[3].

وبذلك تكون المغرب قد حصلت على الصدارة في منظمة المؤتمر الإسلامي ، ونجحت في جعل منظمة التحرير الفلسطينية تشارك في المؤتمر ، فكانت أول منظمة تقرر شرعية منظمة التحرير الفلسطينية خارج الإطار العربي ، وشكل ذلك بداية الاعتراف الدولي بها.

لم يسبق أن اجتمع ملوك الدول الإسلامية ورؤساؤها من مختلف الأقطار والأجناس على صعيد واحد من أجل قضية واحدة مثلما اجتمعوا على قضية القدس وفلسطين ، ومما لاشك فيه أن هذا الإنجاز المهم للدبلوماسية المغربية شجع المغرب على زيادة تفاعله في المحيط العربي ولا سيما في القضية الفلسطينية.

عقد مؤتمر القمة الإسلامي في اليوم الثاني والعشرين من شهر سبتمبر عام 1969م بحضور 25 دولة عربية وإسلامية[1] ، وافتتح الملك الحسن الثاني المؤتمر بالحثّ على الوحدة ، ورصّ الصفوف

---

[1] عارض مندوبا النيجر وماليزيا حضور الوفد الفلسطيني ، وذلك بحجة أن اللجنة الممهدة للمؤتمر لا تملك صلاحية توسيع نطاق المؤتمر أو تضييقه ، ونشأ جدل خطير حول قانونية ذلك الحضور . **صحيفة العلم** 28 سبتمبر 1969م/ع 7067 ، المساري , السيد العربي ، وزير الاتصالات ، 18 أكتوبر 2012 (مقابلة شخصية).

[2] المساري , السيد العربي ، وزير المواصلات ، 18 أكتوبر 2012م (مقابلة شخصية).

[3] هذه الدول هي : إيران ، وتركيا ، والنيجر ، والسنغال. **صحيفة العلم** ، 28 ستمبر 1969م/ع7067 .

، فذلك هو السبيل الوحيد لهزيمة إسرائيل ، وطلب إلى المجتمعين أن يكونوا على قدر المسؤولية ، وأن تكون نتائج المؤتمر بمستوى تجمّع المسلمين ، وأن لا تخيّب آمال المسلمين في هذا الاجتماع[2].

وقد خرج المؤتمرون بعدة نتائج كان أهمها ما يلي : إن رؤساء الدول الإسلامية وحكوماتها يرفضون كل حل للقضية الفلسطينية لا يكفل لمدينة القدس وضعها السابق لأحداث 1967م ، وقد أبلغوا كلًا من فرنسا ، والاتحاد السوفيتي ، والولايات المتحدة الأمريكية أن المسلمين متمسكون بمدينة القدس ، وأن حكوماتهم عازمة على تحريرها ، وقد دعتِ الدولَ الكبرى للتدخل من أجل إلغاء تدابير إسرائيل لضم القدس.[3]

كانت النتائج التي تمخّض عنها المؤتمر ، هزيلة ، ولا ترقى إلى الحد الذي يتناسب مع الحدث ، وهو إحراق المسجد الأقصى ، حيث اكتفت الدول المشاركة فيه بالشجب ، وبتحميل المسؤولية للدول الكبرى ، وحثّتها على القيام بواجباتها تجاه السلام تمامًا كما كان يجرى في مؤتمرات القمة العربية التي سبقته.

وقد وصف الحسن الثاني قرارات المؤتمر في ندوة صحفية بأنها خافتة وهزيلة ، وأنّ السبب في ذلك هو أن أعضاء المؤتمر حضروا من بلاد مختلفة ، فكان لكل من هؤلاء التزاماته الخاصة

---

[1] حضرت المؤتمر الدول التالية : أفغانستان ، والجزائر ، وتشاد ، وغينيا ، وإندونيسيا ، وإيران ، والمملكة الأردنية الهاشمية ، والمملكة العربية السعودية ، والكويت ، ولبنان ، وليبيا ، وماليزيا ، ومالي ، والمملكة المغربية وموريتانيا ، والنيجر ، والباكستان ، والسينغال ، والصومال ، واليمن ، والسودان ، وتونس ، وتركيا ، والجمهورية العربية المتحدة ، ومسلمو الهند. وحضر ممثلو منظمة التحرير الفلسطينية هذا الاجتماع بصفتهم مراقبين ؛ **القرارات الخاصة بالقدس الشريف الصادرة عن مؤتمرات القمة الإسلامية** ، 1997م ، 90.

[2] **خطب وندوات صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني** ، م/3/500.

[3] **القرارات الخاصة بالقدس الشريف الصادرة عن مؤتمرات القمة الإسلامية** ، 1997م ، 10.

ومواقفه المختلفة من القضية الفلسطينية. وقد أوضح أنه من الصعب تغيير سياسة هذه الدول في يومين ، ولكنّ مجرد حضورهم مؤتمرًا خاصًّا يعقد من أجل القدس يعتبر بداية لتغيير سياستهم وأن مساعدة هذه الدول للقضية الفلسطينية تتفاوت من التأييد المعنوي إلى الدعم بالسلاح ، والدعم المادي[1].

ولقد كان على المؤتمرين أن يخرجوا بنتائج وقرارات جريئة ، وإيجابية ، وأشد فعالية من أجل أن تتناسب مع حجم الحدث الجلل ، وكان من الواجب التعاون بين الدول الإسلامية لإيجاد حل ناجع يخدم القضية الفلسطينية .

أما إيجابيات هذا المؤتمر ، فقد تمثلت في اجتماع كل هذه الدول من أجل قضية واحدة هي قضية القدس ، والأهم من ذلك هو حضور منظمة التحرير ، الذي شكل اعترافًا ضمنيًّا بالكيان الفلسطيني وخاصة من دول كانت لها علاقة وطيدة ب إسرائيل ، وكان هذا المؤتمر تمهيدًا لإنشاء منظمات خاصة للدفاع عن القدس والقضية الفلسطينية ودعمها مثل لجنة القدس.

وبذلك يكون المغرب قد نجح في تجميع هذه الدول بشتى اختلافاتها على قضية واحدة ، ولو أنها لم تصدر قرارات حاسمة ، ولكن الاتفاق تم على اعتبار هذه القرارات دستورًا للدول المشاركة ففي حال حدوث أعمال مشابهة من قبل إسرائيل ، يتوجب على تلك الدول الانتقال إلى الحلول العسكرية.

---

[1] حكيم ، سامي ، **القدس والتسمية** ، 138 _139.

مؤتمر القمة العربي الخامس عام 1969م

عقد اجتماع القمة العربي الخامس في 20 ديسمبر عام 1969م[1] بناءً على توصية مجلس الدفاع العربي المشترك ، الذي عقد في القاهرة في شهر نوفمبر من تلك السنة.

فقد كان من بين نتائج مؤتمر القمة الإسلامي الطلب إلى الدول الكبرى التدخل لوقف إسرائيل عن أعمالها ، وإجبارها على السير في العملية السلمية ، ولكن الدول الكبرى لم تستطع ذلك ، لذلك لجأت الدول العربية إلى عقد مؤتمر لمناقشة الحلول البديلة ، ومباشرة العمل بها .

ولكن المؤتمر الخامس أدى إلى نشوب خلافات بين الدول العربية ، حيث كانت كل مجموعة منها تحمل تصوّرًا حول العمل العسكري والسياسي ضد إسرائيل[2]، وقد أدّت هذه الآراء إلى نشوب تلك الخلافات لدرجة أنها لم تستطع التوصل إلى صيغة مشتركة ، ولا إلى اتفاق حول العمل السياسي أو العسكري ، أو حتى مجرد الحفاظ على ما تم تحقيقه في بداية المؤتمر من اتفاق على حشد الطاقات

---

1 **خطب وندوات صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني** ، م/3/518.

[2] فقد تبنّت بعض الدول مثل : مصر ، والسودان ، والعراق ، وليبيا ، والجزائر الحل العسكري على أن تقدم الدول العربية الغنية الدعم المادي والعسكري لدول المواجهة ، بينما كانت السعودية ، والكويت ، والأردن تتبنى مشروع الاستعداد العسكري ، وحشد الطاقات العربية بالتزامن مع السير في عملية السلام إلى حين إثبات فشلها . وحينها يستخدم الحل العسكري. وتبنت منظمة التحرير وبعض الدول الأخرى مشروع دعم منظمة التحرير والقوات الفدائية والقيام بعمل عسكري يجبر إسرائيل على الانسحاب من الأراضي الفلسطينية والعربية. عدوان ، عبد الحليم **القضية الفلسطينية في مؤتمرات القمة العربية ، 1964م _1990م** ، 71 ، رسالة ماجستير ، الجامعة الأردنية الأردن1991م.

العربية لتحرير فلسطين ، والموافقة على توزيع التزامات الدول العربية في خطة الحشد ، ودعم الثورة الفلسطينية ، ودعم الصمود في المناطق المحتلة.[1]

وقد جاءت هذه الخلافات لتصبّ في مصلحة الدول الكبرى وخاصة أمريكا ، التي كانت تخشى توحّد العرب على قرار واحد ضد إسرائيل ، ومن أجل ذلك ، أصدرت أمريكا مشروعًا للسلام قُبيل عقد ذلك المؤتمر لإيقاع الخلاف بين العرب ، ونجحت في تحقيق هدفها ، فقد فشل المؤتمر في الاتفاق على صيغة أو حل للعمل به.

أما بالنسبة لموقف المغرب الذي كان حاضنًا للمؤتمر ، فلم يتضح موقفه تجاه الحل العسكري ، وإلى أي فريق كان ينحاز ، ولكن يمكن استنتاج ذلك من خلال الندوة الصحفية التي عقدها الملك الحسن الثاني بعد فضّ المؤتمر ، فقد قال في حديثه : "يبدو لي أن هذا المؤتمر كان مناسبة لظهور وعي واضح جدًّا لما يجب أن تكون عليه مسؤوليات الدول بالنسبة لشعوبها ، وذلك أن عددًا من الكلمات والعبارات التي كانت تستعمل قبل حرب يونيو دون أن تأخذ بعين الاعتبار المواقف التي تنجم عنها عادة لم تعد تستعمل"[2].

ومن خلال هذا الحديث نستنتج أن المغرب كانت تقف إلى جانب الدول التي لا ترى في استخدام القوة العسكرية وسيلة ناجعة ، وخصوصًا بعد المحاولات التي جرت في حرب 1948م و1967م ، وما لحق الجيوش العربية فيها من هزائم ، فقد اعتبر الحسن الثاني الذين ينادون بالحرب من خلال إطلاق عبارات هجومية ليست جدية ، أن عباراتهم لا تعدو أن تكون كلامًا في الهواء ، فهذه

---

[1] **خطب وندوات صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني** ، م 3 ،523.

[2] **خطب وندوات صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني** ، م 3 ،522.

الدول التي تجاهر بالرغبة في القتال هي أبعد ما تكون عن ذلك ، وإنها لا تتعامل مع الحقيقة[1]، وإن الحقيقة التي كان يتبناها الملك ، هي أن الدول العربية إذا أرادت تحرير البلاد العربية فإنها بحاجة إلى تخطيط عميق وإعداد جيد لكي لا تقع فيما وقعت فيه من قبل ، وإن الكلام والتهديد وحده لا يكفي لمعركة التحرير.

وقد أدلى الملك الحسن بوجهة نظره في تسوية المشكلة الفلسطينية ، فقال ما فحواه : إن هذا النوع من الحلول السلمية التي تسير فيها الدول العربية لا تفيد في حل القضية الفلسطينية. وتصوَّرَ أنّ تجاهل المجتمع الدولي وإسرائيل للالتزامات المترتبة عليها نحو المنطقة ، وتناسي حقوق ملايين اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى أراضيهم لا يؤدّى إلى حل سلمي ، كما أن رفض الفلسطينيين والعرب لليهود ووجودهم في فلسطين لا يؤدي إلى حل للقضية. ورأى الملك أن الحل يكمن في "إنشاء دولة ديمقراطية جديدة متعددة الأجناس والأديان تتعايش فيها الديانات والطوائف ولا يتّسم هذا الكيان بالعنصرية".[2]

وبالنظر إلى تصور الملك الحسن الثاني هذا ، يتبين أنه أراد إذابة إسرائيل في المجتمع العربي، وإدخالها في مؤسساته ، فإذا نظرنا إليه من منظور بعيد ، فإنه سوف يكون علاجًا للمشكلة الفلسطينية ، حيث إنّ إذابة إسرائيل في مجتمع كبير مثل المجتمع العربي تشكل خطوة نحو تلاشيها.

---

[1] حكيم ، سامي ، **القدس والتسوية** ،145.

[2] **خطب وندوات صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني** ، م 3 ،523.

الفصل الثاني

مواقف دعم المملكة المغربية للقضية الفلسطينية (1970-1976)

2-1 مبادرة روجرز

2-2 صندوق مساندة المغرب للشعب الفلسطيني

2-3 التحركات السلمية عام (1970م)

2-4 أحداث الأردن عام (1970-1971م)

2-5 حرب عام (1973م)

2-6 مؤتمر الرباط عام (1974م)

2-7 أحداث لبنان عام (1975-1976م)

الفصل الثاني

مواقف دعم المملكة المغربية للقضية الفلسطينية (1970-1976)

مبادرة روجرز

احتدم الصراع بين الأطراف المتنازعة بسبب فشل مشاريع التسوية والسلام التي طرحت لحل أزمة الشرق الأوسط بعد حرب عام 1967م , وظهرت بوادر اتفاق مصري روسي[1] نتج عنه تزايد النفوذ السوفيتي في مصر.

وأمام هذه التطورات ، قام وليم روجرز ، وزير الخارجية الأمريكي ، بتاريخ 9 ديسمبر 1969م[2]، بطرح مشروع يحمل اسم (مشروع روجرز).

وقد وافقت عليه كل من مصر بتاريخ 23 يوليو 1970م , والأردن بتاريخ 26 يوليو 1970م[3] أما موقف المغرب ، فقد وُجّه سؤال إلى الملك الحسن الثاني في المؤتمر الصحفي الذي عقد في الرباط بتاريخ 30 يوليو 1970م حول مخطط روجرز وإلى أي جانب يميل ، إلى القاهرة أم فلسطين ، ولم يجبه بإجابة واضحة ، وظل محافظًا على سياسة الحياد التي تنتهجها بلاده ، واعتبر "أنه لا يوجد

---

[1] قام الرئيس جمال عبد الناصر بزيارة سرية إلى الاتحاد السوفيتي ، واتفق معه على تزويد مصر بشبكة صواريخ حديثة مضادة للطائرات للتصدي للطائرات (الإسرائيلية) ، ومنعها من اختراق العمق المصري . منير الهور , **مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية 1947م-1982م** , 117.

[2] تضمن مشروع وليم روجرز إجراء مفاوضات غير مباشرة بين العرب وإسرائيل بوساطة جونار يارنج ، وذلك على أساس : وقف إطلاق النار لمدة ثلاثة شهور على الأقل , وقيام مفاوضات على أساس قرار مجلس الأمن 242 تؤدي إلى اتفاق سلام عادل ودائم على أساس الاعتراف المتبادل بسيادة كل دول المنطقة واستقلالها السياسي مع ضرورة الانسحاب (الإسرائيلي) من الأراضي العربية المحتلة سنة 1967م ؛ الجامعة العربية ؛ **قرارات ومشاريع ومبادرات مختلفة بشأن الصراع العربي الإسرائيلي** , 44-48 ؛ **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1970م** 16.

[3] **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1970م ، 16.**

تعارض بالضرورة بين موقف القاهرة وبين حقوق الفلسطينيين , إذ يمكن . وبكل يسر . قبول مخطط للسلام ، والتفاوض ، والجلاء عن الأراضي المحتلة ، والاستمرار في الدفاع بكل الوسائل الممكنة عن الوحدة الفلسطينية ، وعن حقوق الفلسطينيين في حياة شريفة وحرّة في دولتهم"[1]. وبذلك يكون المغرب قد حافظ على التوازن بين القاهرة والفلسطينيين ، إذْ قَبِل مبدأ الخطة ، ولكنه تحفّظ عليها بوجوب تحقيقها حلًّا عادلًا للقضية الفلسطينية يضمن للفلسطينيين حق السيادة على أرضهم والانسحاب الإسرائيلي منها.

وأكد الحسن الثاني . في بيان سعودي مغربي . أن البلدان يرفضان أي حل لا يحظى بموافقة الشعب الفلسطيني ، صاحب الحق الوحيد في أراضيه[2].

وبهذا ، تكون الدبلوماسية المغربية قد أكدت موقفها القاضي بالتوفيق بين حل سلمي للصراع العربي الإسرائيلي ومبدأ دعم القضية الفلسطينية . وذلك للحفاظ على مصالحها وعلاقاتها مع جميع الدول .

أما على المستوى الشعبي ، فقد عبر حزب الاستقلال المغربي عن موقفه من مشروع روجرز في بيان صدر بتاريخ 29 يوليو 1970م ، وكان مفاده أنه يقف إلى جانب الثورة الفلسطينية ويؤيدها وأكد الحزب أن البلاد المحيطة بفلسطين يجب أن تبقى محطة تدريب للفدائيين الفلسطينيين حتى يحرروا بلادهم كاملة ، وأوضح أن الشعب المغربي لن يقبل أي حل لا يكون في مقدمة أهدافه تحرير

---

[1] **الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970م** , رقم الوثيقة (469)، 609.

[2] **الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970م**, رقم الوثيقة (218)، 257.

الأراضي الفلسطينية من الاحتلال[1]. وأوضح علال الفاسي ، رئيس حزب الاستقلال المغربي ، في حديث صحفي بتاريخ 2 أغسطس 1970م ، أن مشروع روجرز غير صالح كأداة للبحث في حل كامل للقضية الفلسطينية ، واعتبر هذا المشروع مؤامرة مشتركة بين أمريكا وإسرائيل[2].

صندوق مساندة المغرب للشعب الفلسطيني 1970م

من المعروف أن الشعب الفلسطيني هو أكثر شعوب المنطقة تعرّضًا للمعاناة وخاصة بعد حرب 1967م ، فقد استولى اليهود على كل مقدرات حياته وخيراته وموارده ، لذا ، فقد وجب على الدول العربية أن تقدم الدعم المادي والعسكري له للتخفيف من معاناته اليومية.

وقد بنى المغرب لنفسه استراتيجية لتقديم المساعدة للشعب الفلسطيني ، وهي استراتيجية تتماشى مع نهج المغرب في سياسته التي تقضي بأن الحل السلمي هو الحل الأمثل للصراع العربي الإسرائيلي ، وأن الحل العسكري لا يأتي بنتيجة ولا سيما في ظل الظروف التي تعيشها الدول العربية والمقاومة الفلسطينية ، حيث لا يمكنها هزيمة إسرائيل بإمكانياتها المتواضعة ، فكانت مساعداته تقتصر على الجوانب المدنية لا العسكرية.

بدأت المغرب تقديم التبرعات والمساندات الإنسانية للفلسطينيين في الداخل والخارج بعد حرب 1967م ، وقامت بفتح كثير من مراكز التبرع في مختلف المدن المغربية ، وحث الملك الشعب المغربي على التبرع لمصلحة الفلسطينيين ، ولكن هذه التبرعات كانت تأخذ صفة مؤقتة ، وغير

---

[1] **الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970م** , رقم الوثيقة (468)، 608.

[2] **الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970م** , رقم الوثيقة (482)،629.

منتظمة ، ولذلك ، فقد عمدت المغرب إلى إيجاد مصدر منتظم للتبرعات ، وكان ذلك بإنشاء صندوق مساندة الشعب الفلسطيني بتاريخ 24/يوليو/1970م[1].

وأوضح الحسن الثاني في الخطاب الذي ألقاه في 22 يناير 1970م أن سبب ذلك التوقيت بإصدار مثل هذه المساعدة هو جدّية عمل منظمة التحرير الفلسطينية ، التي لم تعد وسيلة بأيدي الدول العربية ، ولا موضع مساومة ، كما أنها فتحت لنفسها مجالًا في التفكير العقلاني[2] .

إن هذه الأسباب تمثل ما سلف ذكره عن تصور المغرب لحل القضية الفلسطينية ، فإن عكسها هو الذي كان السبب في عدم تدخل المغرب في القضية ، وبزوالها ، أخذت في اتّباع سياسة جديدة ، وابتكار أساليب لمساندة القضية الفلسطينية ودعمها.

وقد كانت وظيفة هذا الصندوق تقديم مساعدات منتظمة للفلسطينيين ، ولذلك يتبادر إلى الذهن سؤال حول آلية عمله ومصادره .

لقد أوضح الملك الحسن الثاني في الخطاب الذي ألقاه في 23 يناير 1970م بأن مصادر هذا الصندوق ستجبى من بعض السلع ، ولكنها لن تتخذ صفة الضريبة ، لكي لا يظن المواطن المغربي أنها تأخذ رغمًا عنه ، وأوضح أنّ من لا يستطيع أن يحظى بشرف الشهادة في فلسطين فإنه سيحظى بثواب التبرع لشعبها ، وقد قدر الحسن الثاني قيمة هذه الإعانة بملياري فرنك في السنة[3].

---

[1] **انبعاث أمة لعام 1970م , ج 15 , 28.**

[2] **نفسه , ج 15 , 27.**

[3] **نفسه , ج 15 , 30-31.**

وبناءً على الظهير الشريف رقم 16. 70. 1 الصادر بتاريخ 24 يوليو1970م ، أُنشئ صندوق مساندة المغرب للشعب الفلسطيني[1]، وأعلن الملك حالة الاستثناء ، وأصدر أوامره بذلك[2]

---

[1] **صحيفة الجريدة الرسمية** , 7 أكتوبر 1970م/ع 3023.

[2] "الفصل الأول :

يفرض لمساعدة الشعب الفلسطيني أداء خاص على جميع أنواع التبغ ، ويستخلص هذا الأداء في شكل تصويرات توضع على علب التبغ والسجائر واللفائف (السيكار) طبق الشروط الآتية :

0.05 درهم فيما يخص التبغ والسجائر واللفائف (السيكار) من النوع العادي.

0.10 درهم فيما يخص التبغ والسجائر واللفائف من النوع الممتاز.

الفصل الثاني :

تدفع شركة التبغ محصول هذا الأداء إلى الدولة طبق الشروط الجارية على الضريبة المفروضة على بيع التبغ.

الفصل الثالث :

يفرض كذلك أداء خاص على الفرجات إضافة إلى أثمان تذاكر الدخول للفرجات السينماتوغرافية والمسرحية.

ويحدد مقدار هذا الأداء الذي يستخلص بكيفية مستقلة عن الرسوم والأداءات الأخرى المعمول بها حاليًا ، وذلك كما يلي :

أ_ الفرجات السينماتوغرافية :

0.10 درهم بخصوص المقاعد التي يقل ثمنها عن درهمين ونصف (2.50) ، أو ما يعادل هذا المبلغ.

0.20 درهم بخصوص المقاعد التي يتجاوز ثمنها درهمين ونصف (2.50) .

ب_ الفرجات المسرحية :

0.20 درهم بخصوص المقاعد التي يقل ثمنها عن 1000 درهم أو ما يعادلها.

0.50 درهم بخصوص المقاعد التي يتجاوز ثمنها 1000 درهم .

الفصل الرابع :

توصف هذه المساعدة بأنها حُدّدت من قبل الجانب الرسمي ، ومن هنا تكون أهميتها ، فهي تدل على عمق العلاقة بين الفلسطينيين والمغاربة ، وتدل على النهج الجديد الذي تبنّته القيادة المغربية

لا تفرض على محصول هذا الأداء الحقوق المتخلصة برسم الفقراء والأداء البلدي المفروض على الفرجات والضريبة عن المنتجات والخدمات ، ولا يعتبر المحصول المذكور لتطبيق حقوق الإبراء ، ولا لحساب مقدار المعاملات .

الفصل الخامس :

يصفى هذا الأداء ، ويقبض ، وتثبت المخالفات ، ويعاقب عليها ، وتجري المتابعات كما هو الشأن في الحقوق المستخلصة برسم الفقراء.

وتقام الدعاوي أمام المحاكم التي تبحثها ، وتحكم فيها كما هو الشأن في الحقوق المستخلصة برسم الفقراء. غير أن محصول الغرامات والمعاملات يوزع كما هو الشأن في أداء الاستهلاك الداخلي .

الفصل السادس :

يُستحدث في الخزينة حسابٌ يدعى "صندوق مساندة المغرب للشعب الفلسطيني" ، ويكون وزير المالية هو الآمر بدفع اعتماداته ، ويتضمن هذا الحساب ما يلي :

في الرصيد الدائن :

محصول الأداء الخاص المفروض على أنواع التبغ والمقرر في الفصل الأول أعلاه.

محصول الأداء الخاص المفروض على الفرجات المقرر في الفصل الثالث أعلاه.

التسبيقات القابلة الإرجاع التي تمنحها الخزينة.

في الرصيد المدين :

الدفعات المنجزة لفائدة الشعب الفلسطيني

إرجاع التسبيقات التي تمنحها الخزينة للصندوق

الفصل السابع :

يعمل بظهيرنا الشريف هذا ابتداءً من 23 يناير 1970م"[2]

تجاه القضية الفلسطينية. ولكنّ هذه المساعدة لم تكن الوحيدة على مستوى الشعب المغربي بل يمكن اعتبارها الأهم ، فقد قامت الجمعيات الشعبية والمثقفون بوقفة جدية مع القضية الفلسطينية. وقد سبق وذكرنا أن الجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني قدمت مساعدات مادية ، فقامت بحملة استمرت ثلاثة أشهر حققت خلالها إنجازات كانت محطّ اعتزاز الشعب المغربي ، حيث سارع المغاربة إلى تقديم الأغطية ومختلف أنواع الملابس الصوفية للثوار الفلسطينيين وتسابقت النساء المغربيات في صنع المعاطف الصوفية لهم بأيديهن ، وأسهمت هذه الحملة بجمع 260 ألف درهم ، و 20 سيارة من نوع جيب ، و4 سيارات كبيرة ، هذا إضافة إلى حملة لجمع الزكاة لمصلحة الفلسطينيين[1].

التحركات السلمية عام 1970م

كان الملك الحسن الثاني أول زعيم دولة عربية يجتمع بقيادات صهيونية [2] ، لأنه يعتمد على التعايش بين المسلمين واليهود في المغرب كنموذج مرجعي يخدم الحوار العربي الإسرائيلي[3] فكان يرى أن حل القضية الفلسطينية يكمن في التعايش "فإن الفلسطينيين لا يطلبون المستحيل ، وإنما يرغبون في أن يعيشوا في دولة متعددة الأجناس والعقائد على غرار ما هو موجود في المغرب "[4] وهذا الحل مرتبط بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم باعتبارهم مواطنين[5].

---

[1] **صحيفة فلسطين** , 27 فبراير 1970م , ع 72.

[2] الحسن الثاني , **ذاكرة ملك** .156.

[3] لارامندي , ميغيل , **السياسة الخارجية للمغرب** ,261.

[4] **انبعاث أمة لعام 1970م** , ج15 , 41.

[5] **نفسه** , ج15, 42.

وفي سبيل تنفيذ ذلك ، التقى الحسن الثاني في 26 يونيو 1970م ناحوم جولدمان ، رئيس المجلس اليهودي العالمي ، وأحد المقربين من السلطات الإسرائيلية [1] ، وقد مهد لهذا اللقاء بعض اليهود من أصل مغربي ، وعملوا على فتح قنوات سرية للاتصال ، فهيّأوا لعقد لقاءات بين الملك المغربي ، الحسن الثاني ، وكثير من الشخصيات الإسرائيلية[2]. وكان هذا اللقاء يعتبر أول اتصال عربي إسرائيلي ، وتكمن أهميته في كونه مهّد للمفاوضات العربية الإسرائيلية ، وطرح الحل السلمي على الساحة كأساس لحل المشكلة ، وهو ما تم فيما بعد من تبنّي القيادات العربية لهذا النهج والسير فيه ، وعقد اتفاقات مع إسرائيل ، وهو ذاته ما اتخذته منظمة التحرير فيما بعد لحل القضية الفلسطينية.

كان الملك الحسن الثاني يطمح . من خلال هذه الزيارة . إلى القيام بمبادرة دبلوماسية من أجل إيجاد صلح في الشرق الأوسط [3] ، فطرح على جولدمان إنشاء دولة فلسطين الواحدة ، أو إنشاء دولة فلسطين ودولة إسرائيل[4].

وكان الملك يرى أنّ حل المشكل العربي يكمن في الحل السلمي العادل ، ويرى أنه قادر على فهم حقيقة هذا المشكل ، فقد ذكر في مقابلة صحفية لمجلة (نوفيل أوبسيرفاتور) أنه . رغم المسافة التي

---

[1] **الكتاب السنوي لعام 1970م** , 222.

[2] كان من بين هؤلاء اليهود المغاربة : دافيد عمار , وسيرج برديغو , وأندريه أزولاي , وروبير السراف . العبد الله , هاني , **قمة إفران خاتمة علنية لمسار طويل** , شؤون فلسطينية , ع 162, 163, 1986, 138.

[3] **الكتاب السنوي لعام 1970م** , 222.

[4] الحسن الثاني , **ذاكرة ملك** , 156 .

تفصل المغرب عن ساحة العمليات . فإن واجبه الاستعجال بحوار يهودي عربي داخل فلسطين ، ولا يعني هذا القرار التدخل في قرارات الفلسطينيين ، بل هو مجرد مقاربة للأفكار[1].

وذكر في المقابلة نفسها أن الذي شجعه على مثل هذه المساعي هو ما رآه من القيادة الفلسطينية الجديدة من تبصّر ، وذكاء ، وعقلانية ، فهي قيادة رشيدة تدرك الأمور ، وتعلم . في ظل هذه الأوضاع . أنه لا يمكن للعرب إلغاء الواقع الإسرائيلي بجرّة قلم[2], ونبّه الحسن الثاني في هذا التصريح على أنه بالرغم من هذا الواقع إلا أن من البدهيّ أن لا يقبل العرب هذا الأمر إلا بانسحاب إسرائيل من جميع المناطق المحتلة ، وإعادة اللاجئين الفلسطينيين إلى أوطانهم ، ثم عقْد حوار إسرائيلي فلسطيني ، والتوصل إلى حلول ممكنة تتماشى مع الواقع[3].

ومن ينظر إلى هذا الحل من منظور عصرنا ، يجده بلا جدوى ، وذلك لأنّنا خبرنا إسرائيل لا تعطي شيئًا ، فبعد التنازلات التي قدمتها الدول العربية لها لإنشاء معاهدات السلام ، لم تلتزم بالحدّ الأدنى من هذه الاتفاقات ، وكذلك الأمر مع السلطة الوطنية من خلال المفاوضات التي لم تسفر عن أية نتائج إيجابية ، فظلت لا تعدو كونها لعبة شدّ الحبل حتى وصلنا إلى قناعة بأن إسرائيل لن تعطي شيئًا .

أما من منظور ذلك العصر ، فإن هذا الطرح كان ممكنًا جدًّا. فهو حل لمشكلة اللاجئين ، كما أنّ الانسحاب من الأراضي التي احتلت عام 1967م ، وفكرة التعايش السلمي حل لمشكلة فلسطين

---

(1) **انبعاث أمة لعام 1970م** , ج 15, 165.

(2) سيديا , محمد , **الحسن الثاني ملك التحدي** ,457.

(3) **انبعاث أمة لعام 1970م** , ج 15, 165 .

على أساس الوضع والإمكانيات ، لأنه لا يمكن للعرب في تلك الحقبة ولا في مقدورهم القضاء على إسرائيل. وكان التصور عند الحسن الثاني أن هذا الحل سيؤدي إلى إذابة مليون ونصف يهودي في وسط العالم العربي ، ويصبح المجتمع العربي مجتمعًا واحدًا متعدد الأجناس والديانات.

أحداث الأردن عام 1970م – 1971م

إن الحديث عن أحداث الأردن عام 1970م وعام 1971م يستوجب منّا تتبع العلاقات الأردنية الفلسطينية ، والأسباب التي أوصلت الفريقين إليها ، فقد كانت العلاقات بين المقاومة الفلسطينية والنظام الأردني سيئة قبل أحداث أيلول . فمنذ انطلاق عمل المقاومة عام 1965م ، كان الأردن هو البلد الأول المعارض لها ولإقامة كيان فلسطيني مستقل ، وقد امتلأت سجونه بأفراد المقاومة الفلسطينية، ومارس ضدها أبشع ألوان التعذيب[1].

وتفاقم سوء العلاقة بينهما بعد نكسة 1967م ، ففي الوقت الذي فشلت فيه الجيوش العربية في هزيمة إسرائيل ، ظهر رجال المقاومة الفلسطينية ليعيدوا للعرب كرامتهم ، ونشطوا عن طريق تنفيذ بعض العمليات التي لاقت استياءً من النظام الأردني ، لذلك أخذت تتصدى للمقاومة وتفشل عملياتها، وتحاول الإجهاز عليها [2] . إلا أن الصراع الحقيقي بين المقاومة والنظام الأردني بدأ بعد معركة الكرامة 1968م ، حيث زاد الإيمان بقدرة المقاومة ، وزادت شعبيتها جماهيريًّا ورسميًّا ، وزاد الدعم المادي لها [3].

---

[1] **الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1971**م , رقم الوثيقة (577) 631.

[2] **نفسه** , رقم الوثيقة (577) 631 – 632.

[3] صايغ , يزيد , **الحركة الوطنية الفلسطينية** , 378.

وفي ظل صمود تلك المنظمات ، شعرت الحكومة الأردنية بخطورة الموقف ، فوضعت خطة للتصدي لها ، ولتصفيتها ، فشهدت الحقبة الممتدة بين 1968م _ 1969م أكثر من 500 اشتباك مسلح بين المقاومة والقوات الأردنية[1] ، واشتد الصراع في نوفمبر 1968م بعد اختطاف ضابط حرس ملكي على يد منظمة سِرّيّة فلسطينية على الرغم من أن صلاح خلف نفى أن تكون هذه المنظمة فلسطينية .

وكانت مشكلة المنظمات الفلسطينية . بعد هزيمة 1967م . ظهور منظمات كثيرة تنازعت القيادة، وقامت بأعمال فردية[2] وتصرّفات أثارت قلق النظام الأردني من مطامع المنظمات الفلسطينية ، فأخذ يبحث عن الذرائع لضرب المقاومة وتصفيتها. مع أنّ السبب الرئيس في هذا التوتر والصراع كان زيادة قوة المقاومة الفلسطينية التي باتت تخيف النظام.

ففي 10فبراير1970م ، اتخذت السلطة الأردنية جملة من القرارات لتقيّد حرية العمل الفدائي فيها وتسلبه كافة حقوقه المتفق عليها[3] ، وجاءت موافقة مصر ومن ثم الأردن على مبادرة روجرز لتؤجّج الساحة من جديد ، فانتشرت المظاهرات في الأردن ، الأمر الذي أعطى مبرّرًا للقوات الأردنية للتصدي للمنظمات الفلسطينية التي رفضت هذا المشروع ، وأعلن بعضها ، مثل الجبهة الشعبية ، أن تحرير فلسطين يبدأ بتحرير عمان ، وحاولت هذه المنظمات إقامة نظام اشتراكي في الأردن[4] . وكان

---

[1] **الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1971**م , رقم الوثيقة (577) 632.

[2] خلف , صلاح , **فلسطيني بلا هوية** , 118.

[3] **الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1971** م , رقم الوثيقة (577) 632.

[4] خلف , صلاح , **فلسطيني بلا هوية** , 119.

لمثل هذه التعابير وهذه المحاولات شديد الأثر في تأزّم الموقف ، ما جعل المقاومة في موقع المواجهة مع السلطة الأردنية.

أضف إلى هذا كله ما قامت به الجبهة الشعبية من اختطاف الطائرات الدولية ، وتدميرها في منطقة شرق الأردن ، حيث أدّى ذلك إلى زيادة الضغط على النظام الأردني[1]. فاعتبر الملك حسين ما يحصل محاولة للاستيلاء على الحكم[2].

في ظل هذا الظرف ، انعقدت دورة المجلس الوطني الاستثنائي في 28اغسطس1970م ، واتفق أعضاؤه على رفض مبادرة روجرز وقرار 242 ، وبعد هذه الدورة ، سارت الأمور إلى الصدام المسلحّ ، فشهدت مدينتا عمان والزرقاء سلسة من الاشتباكات بين المنظمات الفلسطينية والسلطة الأردنية[3].

وقد ازدادت هذه الاشتباكات بين الفريقين عندما ادعت الحكومة الأردنية تعرض الملك حسين لمحاولة اغتيال ، حيث وجهت السلطات الأردنية ضربات مركّزة إلى المراكز الفلسطينية[4].

وفي أثناء ذلك ، دعا جمال عبد الناصر إلى عقد مؤتمر استثنائي لملوك العرب ورؤسائهم في القاهرة لوقف القتال ، وتقرر في إثره إيفاد بعثة إلى عمان برئاسة جعفر النميري رئيس السودان ،

---

[1] العدوان , عبد الحليم , **القضية الفلسطينية في مؤتمرات القمة العربية 1964م _1990م** , 74 رسالة ماجستير الجامعة الأردنية , الأردن , 1991م.

[2] قامت الجبهة الشعبية في 6 سبتمبر 1970م بالاستيلاء على ثلاث طائرات ، اثنتين منها لأمريكا والثالثة لسويسرا وقد حطت طائرة سويسرية وأخرى أمريكية في مطار في الأردن أطلق عليه اسم مطار الثورة ، أما الطائرة الثالثة فقد هبطت في مطار القاهرة ، وبقيت على أرضه بعد إنزال ركابها ؛ المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين , **حملة أيلول وما بعدها 1970م – 1971م** , 6.

[3] **المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين , حملة أيلول وما بعدها 1970م – 1971م** , 6-7.

[4] **الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970م** , وثيقة رقم (700) , 710 .

لتأمين وقف إطلاق النار ، فوقّع النظام الأردني والمنظمات الفلسطينية اتفاقًا سمي اتفاق القاهرة [1] ، وتوقف بعده القتال ، ولكن سَرعان ما عادت الأحداث المأساوية ، وتدهور الوضع من جديد ، ولم تنجح كل محاولات الوساطة لوقف تدهورها ، فقد أصرّت الحكومة الأردنية على تصفية المقاومة الفلسطينية في الأردن بعد عملية اغتيال رئيس الحكومة الأردني ، وصفي التل في القاهرة ، وقررت طردها من الأردن ، فغادرته إلى لبنان [2].

وكان موقف المغرب من أحداث أيلول جزءًا من سياسته العامة التي تقوم على الحياد كما اتضح من قبل ، ويتضح ذلك مما ذكره الملك الحسن الثاني في ردّه على سؤال الصحفي إيريك لوزان : هل تتذكّرون ردود الفعل العنيفة التي خلقها في العالم العربي قمع الملك حسين للفلسطينيين؟ فتضمنت إجابته أن الرئيس بومدين كان عنده عندما أُبلغ بطلب حضور مؤتمر عربي في القاهرة لبحث قضية أيلول الأسود ، وقال لبومدين : "إما أن نذهب إلى هناك لمؤازرة الملك حسين، وسيكون ذلك منا موقفًا غير عادي ، وإما أنه سيطلب منا تصفية المقاومة الفلسطينية ، وهذا أمر غير مقبول على الإطلاق"[3].

لقد اعتبر الحسن الثاني أن الموقف محرج ، والاختيار صعب. وتطبيقًا لسياسته القائمة على البقاء على الحياد . لكي لا يخسر أي فريق . اختار عدم حضور المؤتمر ، واكتفى بإيفاد ممثلين عنه

---

[1] تضمنت اتفاقية القاهرة ما يلي : وقف إطلاق النار ، وانسحاب القوات المسلحة الأردنية وجميع القوات الفدائية إلى ثكناتها ، وضمان عودة الأوضاع العسكرية والمدنية إلى ما كانت عليه قبل اندلاع القتال ، وإيكال الأمن الداخلي إلى الإدارة المدنية ، وإطلاق سراح المعتقلين لدى الفريقين فورًا ، وتشكيل لجنة عليا لمتابعة التنفيذ . **صحيفة فلسطين** , 2 أكتوبر 1970م , ع 103.

[2] الحسن , بلال , **المقاومة الفلسطينية** , شؤون فلسطينية , ع6 ,1972 ,193-195.

[3] الحسن , الثاني , **ذاكرة ملك** , 155.

وقد أيده بومدين في رأيه هذا ، وعلق الملك الحسن الثاني على قرار بومدين بأنّه ما كان كذلك لو لم يكن موجودًا عنده[1].

ويمكن القول بأنّ العلاقة المتميزة بين المغرب والأردن لم تكن لتسمح باتخاذ موقفٍ معادٍ للأردن بخصوص الأحداث ، فاكتفى بطلب وقف القتال ليحافظ على علاقته بالنظام الملكي الأردني. وفي 19 سبتمبر عام1970م ، صدر بيان مغربي جزائري بخصوص الحوادث بين السلطات الأردنية والمقاومة الفلسطينية عبّر فيه الفريقان عن ألمهما لإراقة الدماء العربية ، وعارض المغرب أية محاولة لتصفية المقاومة ، وأكد دعمه الكامل للقضية الفلسطينية[2]. وكان من الواضح في هذا البيان تجنب المغرب توجيه أي انتقاد للسلطات الأردنية.

عمل الملك المغربي كوسيط في حل المشكلة بإرسال رسالة إلى الأمين العام للجامعة العربية عبد الخالق حسّونة ، دعا فيها إلى عقد مؤتمر قمة عربي في مكان بعيد عن موقع تأجّج العواطف واقترح أن تكون الجزائر المكان الذي يعقد فيه المؤتمر لما يتوفر فيها من شروط تمهد لنجاحه[3].

وذكر الملك . في إطار ردّه على سؤال صحفي . بأن أبا إياد ، الرجل الثاني في أحداث أيلول ، كان قد أُلقي القبض عليه ، وحكم عليه بالإعدام ، وأنه تدخل لدى الملك حسين لإطلاق سراحه ، وأرسل له مبعوثًا طلب إليه أن يصفح عنه ، فأطلق سراحه.

---

[1] الحسن , الثاني , **ذاكرة ملك**, 155-156.

[2] **الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970**م , وثيقة رقم (702)،712 ؛ **الكتاب السنوي لعام 1970 ,220.**

[3] **خطب وندوات صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني** , م 168.4.

والغريب في الأمر أنّ الملك الحسن الثاني ذكر للملك حسين أن أبا إياد يستحق الإعدام ، وأنه لا يمكن أن يطعن في سيرة الملك [1] ، ومع هذا فهو يطلب الصفح عنه أهذه مناورة سياسية من أجل إنجاح إطلاق سراحه ، أم اعتراف بصحة مسار الملك حسين في أحداث أيلول؟ فأيًّا ما كان الجواب فإنّ موقف المغرب كان ضعيفًا ، ولم يرق إلى مستوى الأحداث ، وما يتطلبه دعم الفلسطينيين.

ومن الممكن أن سبب هذا الموقف الضعيف هو تعرض النظام المغربي لمحاولة انقلاب [2] في شهر يوليو 1970م تزعمتها القوات المسلحة [3] ، فانشغل الملك بها وبتنظيم شؤونه الداخلية ، وبناء مؤسساته العسكرية من جديد ، حيث أصبح من الضروريّ إعادة بناء الأوضاع الداخلية في المغرب وترتيبها.

ذلك هو موقف المغرب الرسمي من أحداث أيلول ، أما الموقف الشعبي ، فقد كان أشد تفاعلاً منه معها ، حيث اعتبر الشعب المغربي ما يقوم به الجيش الأردني مؤامرة تقف وراءها أمريكا ، فخرج في مظاهرات صاخبة ، وعقد المهرجانات المساندة للفلسطينيين ، ونظمت المنظمات الوطنية في مختلف المدن المغربية تجمّعات شعبية استنكرت ما قام به حكام الأردن (العملاء)[4].

---

[1] الحسن الثاني , **ذاكرة ملك** , 156.

[2] جاءت هذه المحاولة الانقلابية للقضاء على الملكية ، وقد وقعت في العاشر من يوليو سنة 1970م في أثناء الاحتفال بعيد ميلاد الملك ، حيث هاجم فيها 1200 عسكري من الأكاديمية العسكرية قصر التحضيرات. لارامندي ميغيل , **السياسة الخارجية للمغرب** , 143.

[3] 230. chagnallaud,jean,**magreb et Palestine**.

[4] **صحيفة فلسطين** , 2 أكتوبر 1970م , ع 103.

وعبّر حزب الاستقلال عن عدم رضاه عن أداء الحكومة المغربية في أحداث الأردن، وطالب علالٌ الفاسيُّ بأن يهبّ المغرب لنجدة الفلسطينيين المعرّضين للإبادة على أيدي القوات الأردنية[1].

وتوجهت الجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني بنداء إلى الشعب المغربي والأمة العربية والإسلامية دعتهم فيه إلى الهبّة لنجدة المجاهدين الفلسطينيين بالمال والنفس والدماء[2].

حرب عام 1973م

بعد عدوان الخامس من حزيران عام 1967م وما نجم عنه من احتلال ما تبقى من فلسطين وأجزاء أخرى من سوريا ومصر ، جرت محاولات عديدة لتسوية النزاع العربي الإسرائيلي[3] فقد أرسل الملك الحسن الثاني برقية إلى الأمين العام للأمم المتحدة يخبره فيها بقلقه إزاء خطورة الوضع في المنطقة ، فإسرائيل متمسكة بموقفها الرافض لمبادرات السلام كلها ، وهي تضرب بقرارات مجلس الأمن في عرض الحائط ، وقد طلب إلى مجلس الأمن تحمل مسؤولياته بإلزام إسرائيل بالقرارات الدولية التي تقضي بانسحابها من جميع الأراضي العربية المحتلة ، وضمان حقوق الشعب الفلسطيني ، وحذّر من غضب الشعوب العربية وفقدانها الثقة بمنظمة الأمم المتحدة[4].

خلال هذه الظروف التي كانت تنبّئُ بحدوث شيء ما ، عُقدت الدورة الثانية عشرة لمجلس الدفاع العربي المشترك في 30 يوليو 1971م من أجل الاستعداد للمعركة المقبلة ، وقد أوصى

---

(1) **صحيفة العلم** , 27 , سبتمبر 1970م , ع 7430.

(2) **صحيفة فلسطين** , 2 أكتوبر 1970م , ع 103.

(3) بهلوان , سمر وآخرون , **دراسات في تاريخ القضية الفلسطينية** , 455.

(4) **خطب وندوات صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني** , م 4,.470.

المجلس الحكومات العربية بالمشاركة بقسم من قواتها المسلحة فيها حسب حاجة جبهات المواجهة[1]. وهذا يعني بحث الإمكانيات العسكرية لكل دولة ، وموقف القوات المسلحة فيها.

وقد اقترح الفريق سعد الدين الشاذلي[2] أن تقوم الجمهورية العراقية ، والمملكة العربية السعودية والجمهورية الليبية ، والجمهورية الجزائرية ، والمملكة المغربية بدعم دول المواجهة ، فحصل هذا الاقتراح على الإجماع على أن تتم زيارة هذه الدول تنفيذًا لتوصيات مجلس الدفاع المشترك ، ولكن الرئيس السادات رفض زيارة المغرب والعراق والجزائر ، ووصف هذه الدول بأنها تزايد فقط وأنها لن تقدم شيئًا للمعركة ، ووافق على زيارة السعودية وليبيا ، ولكنه . في نهاية المطاف وبضغط من الشاذلي . وافق على زيارة جميع هذه الدول دون توقّع نتيجة إيجابية [3].

روى الشاذلي في مذكراته أن طريقة مقابلة الملك الحسن الثاني له كانت مثيرة ، وكان ملؤها الحفاوة والتقدير ، وقال له فيها : إن القوات المسلحة المغربية تحت تصرفك ، وإن كل فرد في المغرب سوف يكون سعيدًا عندما يرى قواتنا المسلحة تقاتل من أجل القضية العربية.وطلب الشاذلي إلى الملك أن يسمح له بزيارة القوات المغربية للتعرف على مستواها التدريبي والقتالي ، فرحب بطلبه ، وأعلمه أنه

---

[1] مسلم , طلعت , **التعاون العسكري العربي** , 194.

[2] ولد عام 1922م ، وتوفي عام 2011م ، وقد كان رئيس هيئة أركان القوات المسلحة المصرية من عام 1971م إلى عام 1973م , وأصبح الأمين العام المساعد للجامعة العربية للشؤون العسكرية ، ورئيسًا للجنة الاستشارية العسكرية فيها ؛ **مذكرات حرب أكتوبر** , 193.

[3] الشاذلي , سعد الدين , **مذكرات حرب أكتوبر** , 199 – 200.

يستطيع زيارة أية وحدة يشاء[1]. وطلب أيضًا أن تشمل الإمدادات المغربية سرب (ف 5) ، ولواء دبابات ، فوافق الملك على ذلك [2].

وفي 17 سبتمبر 1973م ، زار الشاذلي المغرب مرة أخرى للتأكيد على طلب المساعدات العسكرية ، وقد يكون الذي دعاه إلى تلك الزيارة ما حدث في المغرب من محاولة انقلاب عسكري فقد أرجع بعض المحللين سبب إرسال المغرب قواته العسكرية إلى المعركة إلى هذا السبب[3] حيث كان معظم طياري السرب (ف 5) الذين عزم على إرسالهم إلى الجبهة مشاركين في محاولة الانقلاب ضد الملك ، ولكن على الأرجح أن هذا التحليل غير صحيح ، لأن هذا السرب لم يُرسل إلى المعركة .

وفي زيارة الشاذلي للمغرب ، طلب إلى الملك تخصيص وحدات إضافية لتدعيم الجبهة المصرية فأجاب طلبه بإرسال لواء مشاة آخر إليها[4]. وكان الملك قد أرسل فرقة عسكرية إلى سوريا قبل نشوب الحرب بستة أشهر ، وأكد في خطاب ألقاه في 22 فبراير 1973م على أنه قرر إرسال وحدات آلية ، وقوات بشرية إلى سورية .

وفي تعليقه على التساؤل "لماذا الآن؟" أجاب : "بأن السنين التي عاشها العالم العربي لم يكن فيها في حالة سلم ، ولا في حالة حرب ، وأن تلك الحقبة لن تنتهيَ بجرّة قلم ، بل ستنتهي بعد معركة"[5].

---

[1] الشاذلي , سعد الدين , **مذكرات حرب أكتوبر**,**202**.

[2] **نفسه** ,**202**–203.

[3] بو قنطار , الحسان , **السياسة العربية للمملكة المغربية** ,81

[4] الشاذلي , سعد الدين , **مذكرات حرب أكتوبر** ,225

[5] **الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1973**م , رقم الوثيقة (53)، 69 ؛ **انبعاث أمة لعام 43.1973**.

وفي حديث صحفي للملك أدلى به لمجلة الحوادث في 23 مارس 1973م ، أجاب على سؤال حول التوقيت الذي اختاره لإرسال القوات إلى سوريا ؟ بالقول : إن تقديراته للأحداث هي أن إسرائيل ستوجّه ضربة إلى سوريا ، لأنّ الدول العربية ، ولا سيّما دول المواجهة ، كانت مصرة على ضرب إسرائيل[1].

قد يرى بعض الباحثين أن هناك تناقضًا في كلام الملك ، ولكن هذا غير صحيح ، حيث إنّ المؤتمر الذي صرح فيه بذلك كان قد عقد في 23 مارس 1973م ، بينما اندلعت الحرب بتاريخ 6 أكتوبر 1973م ، كما أنه لم يبلّغ بشنّ الحرب صراحة إلا بتاريخ 18 سبتمبر 1973م ، ولم يبلّغ بساعة شنها ، والدليل على ذلك أنه لم يبعث لواء المشاة إلى الجبهة إلا بعد اندلاع الحرب[2].

كان الملك الحسن حريصًا على سِرّية المعلومات ، فقد أوصى ضباطه المشرفين على الفرقة العسكرية بالقول : "إنني أمنعكم من أن تبعثوا إليّ بأي خبر كان حتى ولو وضعتم في حالة استنفار ، فأنا لا أودّ . في حالة تسرب الخبر إلى الخارج . أن تنسب إلينا مسؤولية ذلك ، أو يقال : إنني أرسلت قواتي لكي أعطي لوجودها طابعًا سياسيًّا قد يمكّنني من أن أحصل بفضل ذلك على مقابل ماديّ"[3].

وفي مجال الدعم المغربي للقضية الفلسطينية ، صدر بيان مغربي تونسي مشترك في 24مارس 1973م ، أكد فيه الجانبان عزمهما على مضاعفة جهودهما ودعمهما للحق العربي ، وتقديم الدعم

---

[1] **الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1973**م , رقم الوثيقة (83)، 91.

[2] عندما طلب الشاذلي إلى الحسن الثاني إرسال وحدات أخرى ، طلب تجهيز اللواء خلال 7–15 يومًا ، على أن يغادر المغرب في أول أكتوبر ، ولكن الملك طلب وقتًا أطول لإعادة تنظيم الجيش ، وإعطاء الجنود إجازات قبل السفر ، وإرسالهم بعد رمضان ؛ الشاذلي , سعد الدين , **مذكرات حرب أكتوبر** , 225.

[3] الحسن الثاني , **ذاكرة الملك** ,161.

للشعب الفلسطيني إلى أن يتحقق الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي العربية المحتلة والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني[1]. وأكد الملك الحسن الثاني في حديث لمجلة الأسبوع العربي في 5 مارس، أن المغرب من أنصار السلام ، فهو يتمنى حلًّا جذريًّا سلميًّا يضمن تحقيق الجلاء الكامل عن الأراضي العربية المحتلة ، والاعتراف بحقوق شعب فلسطين ، وأكد على أنه في حال استمرار الاحتلال والتوسع الإسرائيلي ، فإن على الدول العربية أن تجند طاقاتها لتحرير أراضيها بكفاح مشروع تكون الضرورة قد دعت إليه[2].

لم يكن الملك الحسن الثاني يعلم بموعد الحرب كما ذكر سابقًا ، ولذلك لم يستطع إرسال الفرقة العسكرية التي اتفق عليها مع الشاذلي ، وذكر في خطاب ألقاه بتاريخ 6 اكتوبر 1973م أنه قرر إرسال الفرقة العسكرية التي أعلن عنها من قبل ، وأن ذلك يأتي تلبية لرغبة رعيّته في المساهمة في معركة التحرير. لذلك فتح باب التطوع في المغرب ، وأمر جميع السلطات المدنية والعسكرية بالبدء بتسجيل تصريحات التطوع[3].

مع بداية الحرب ، لم تكن الفرقة العسكرية المغربية قد استُكمل إعدادها ، ولم تكن جاهزة من ناحية العدد والتدريب ، فاضطر المغرب إلى سحب ثلاث وحدات من القوات الملكية ،

---

[1] **الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1973**م , رقم الوثيقة (88)،95.

[2] **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1973**م ,205.

[3] **الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1973**م , رقم الوثيقة (314)، 330.

وإرسالها إلى المعركة فورًا بوساطة جسر جوي مغربي . وخلال يومين فقط ، كانت القوات المغربية فوق أرض مصر [1].

وقد سارع الملك بإرسال ستة آلاف رجل آخر عند احتدام المعارك ، وفي ظروف قاسية بعد أن وقع الهجوم الإسرائيلي على الدفرسوار ، ذلك الهجوم الذي فوجئت به القوات المصرية من الخلف وتمت محاصرتها به. وقد جمع الملك المغربي هذه القوة ، وأرسلها بطائرات مغربية بدون إشارات ضوئية ، وطلب إلى بومدين إعارته طائرات لنقل الجنود إلى ساحة القتال [2].

كان اشتراك المغرب عسكريًّا في حرب رمضان 1973م عنوانًا لمرحلة جديدة جسدت وحدة المصير العربي المشترك ، وحققت أماني الشعب المغربي في المشاركة الفعلية في معركة التحرير التي طالما حلم بها ، سيما وأنه لم يستطع المساهمة في حرب عام 1967م ، كما أن مساهمته في ذلك عززت الجبهة العسكرية العربية إن الدعم الذي ساهم به المغرب في حرب أكتوبر 1973م على الجبهتين السورية والمغربية جعلها تحتل المركز الخامس بين الدول العربية الداعمة ، والتي ليست من دول المواجهة ، فهي تأتي بعد العراق ، والجزائر ، وليبيا ، والأردن [3].

وعندما ننظر إلى ترتيب المغرب في دعمه العسكري لمصر وسوريا ، نجد أنّ السعودية وهي الدولة التي كان يرتكز عليها السادات في الدعم العسكري في أثناء الحرب ، كانت من أقل الدول العربية مساهمة من حيث الواقع ، وكانت المغرب أكثر منها مساهمة وإيجابية في هذا المجال.

---

[1] **انبعاث أمة لعام 1974م** , 40-41.

[2] الحسن الثاني , **ذاكرة الملك** ,161.

[3] الشاذلي , سعد الدين , **مذكرات حرب أكتوبر** , 226.

بتاريخ 22 أكتوبر 1973م ، صدر قرار مجلس الأمن رقم 338 القاضي بوقف إطلاق النار والدعوة إلى تعجيل إبرام تسوية سلمية[1]. وبعد ذلك ، وجه الحسن الثاني برقية إلى ملوك العرب ورؤسائهم في 24 أكتوبر 1973م دعا فيها إلى عقد مؤتمر عاجل لوزراء الخارجية والدفاع العربي[2] وبيّن لهم أن هذا القرار جاء بهذا الشكل لأنّ العرب كانوا هم المنتصرين ، ونبّه إلى خطورة ذلك القرار مبكرًا ، فقد تسبب في اختلال وحدة الصف العربي ما سيؤدّي إلى نتائج سيئة ينقلب فيها النجاح إلى فشل!! وقد أراد من هذا الاجتماع الاتفاق على قرار موحّد [3]. وأكد على المضمون نفسه في الخطاب الذي ألقاه في 29 أكتوبر 1973م ، وهو أن الظروف التي سيُقبل عليها العالم العربي دقيقة ، لأنّ أي اختبار تتعرض له الأمة العربية سيكون له انعكاسات خطرة وخطيرة ، فيجب على العرب اتباع أسلوب التشاور كي يستطيعوا الوصول إلى القرار السديد ، واستكمال النصر ، وقال : "إنني أعتقد أن العرب قد انتصروا ، وسوف أبقى معتقدًا هذا , إننا انتصرنا على أنفسنا ، وعلى خصومنا ، إلّا أن هناك مبدءًا يجب أن نتعلمه من الناحية العسكرية وهو : كل انتصار لا يستغل إلى النهاية ليس بانتصار ، بل في إمكانه أن ينقلب هزيمة[4]".

عقد مؤتمر القمة العربي في الجزائر في 26 نوفمبر 1973م ، وأكد المؤتمرون فيه أن القضية الفلسطينية قضية العرب جميعًا ، واتفقوا على مواجهة إسرائيل ، ومحاصرتها ، وعزلها عن محيطها

---

[1] حوراني , فيصل , **الفكر السياسي الفلسطيني** 1964م – 1974م , 183.

[2] **الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1973م** , رقم الوثيقة (427)، 399.

[3] **خطب وندوات صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني** , م 4 , 525.

[4] **الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1973م** , رقم الوثيقة (438)، 411.

الدولي[1] . واعتبر الملك الحسن الثاني أن المعركة كانت تسير لمصلحة العرب قبل وقف إطلاق النار، وأكد استعداد المغرب للتضامن التام والمستمر مع مصر وسورية ، وأنه سيواصل دعمهما العسكري ، وإرسال قوات جديدة إلى جبهات القتال في أي ظرف ، وأن تضامن المغرب سيكون في الجوانب العسكرية والسياسية والاقتصادية. وهكذا كان المغرب يعطي مساهمته في كل مبادرة جديدة مهما كان نوعها ومداها ، وذلك حرصًا منه على المساندة الفعالة للقضية العربية ، وقد وافق على الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني ، ولكن الأردن رفضت ذلك[2].

مؤتمر الرباط عام 1974م

كانت نتيجة التطورات التي شهدتها القضية الفلسطينية منذ التغيير الذي طرأ على منظمة التحرير الفلسطينية من إخراجها من كل التسويات السياسية في المنطقة ، ووصاية بعض الدول العربية عليها ، واتخاذ قرارات تتعلق بمصير القضية دون الرجوع إليها ، كانت نتيجة ذلك بدْءُ ظهور طرح على الساحة يحقق للفلسطينيين استقلالية القرار الفلسطيني ، ففي اجتماع مؤتمر القمة الإسلامي في

---

[1] العدوان , عبد الحليم , **القضية الفلسطينية في مؤتمرات القمة العربية 1964م – 1990م** , 85 , رسالة ماجستير , الجامعة الأردنية , الأردن , 1991م .

[2] **صحيفة العلم** , 28 نوفمبر , 1973م , ع 8555.

لاهور ، طرح مشروع الاعتراف بمنظمة التحرير[1] كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني ، ولكن القرار لم يحظ بموافقة الجميع ، حيث قوبل بمعارضة الأردن[2].

ويمكن وضع سببين لهذه الدعوات ، أولهما : أن تكون المستجدات التي طرأت على الساحة العربية والفلسطينية قد خلقت وعيًا بأنّ حل القضايا العربية لا يمكن أن يكون على حساب القضية الفلسطينية. ولذلك أصبح هناك اتجاه مفاده أنّ أية تسوية ليس لها قيمة بدون موافقة منظمة التحرير الفلسطينية. والسبب الآخر . كما أرجّح . هو تحميل مسؤولية القضية الفلسطينية رسميًّا وتحرير فلسطين للفلسطينيين أنفسهم. وبذلك تتنصّل الدول العربية من التزاماتها اتجاه القضية. ولعل أبرز دليل على ذلك هو ما آلت إليه القضية في الوقت الحاضر ، فقد أصبحت تخصّ الفلسطينيين وحدهم ، واقتصر دور العرب فيها على الشجب والاستنكار.

وفي مجال مساهمة المغرب في دعم تمثيل منظمة التحرير ، دعا الملك الحسن الثاني إلى عقد مؤتمر قمة عربي يكون على رأس أولويّاته مسألة تمثيل منظمة التحرير للشعب الفلسطيني. واقترح أن تكون المغرب مكان انعقاده [3].

وقبل انعقاد ذلك المؤتمر ، أبدى الملك نشاطًا دبلوماسيًّا بين الأردن والقيادة الفلسطينية للتوصل إلى تفاهم فلسطيني أردني حول نقاط الاختلاف ، وخاصة مسألة تمثيل الشعب الفلسطيني في

---

[1] النسر , محمود عبد العزيز , **جامعة الدول العربية والقضية الفلسطينية من علم 1945م-1974م** , 174 رسالة ماجستير , الجامعة الأردنية , الأردن ,1991م.

[2] **صحيفة العلم** , 22 فبراير 1974م , ع 8641 .

[3] **انبعاث أمة لعام 1974**م , ج 19 , 145.

مفاوضات السلام ، ومستقبل الأراضي الفلسطينية[1]. وتتويجًا لتلك المساعي ، زار الملك حسين المغرب بتاريخ 14 مايو 1974م لمناقشة أماكن فكّ الارتباط على الجبهة الأردنية[2]. وتناقلت الصحف أن الملك الحسن الثاني يقوم شخصيًّا بجهود لإصلاح ذات بين الأردن والمقاومة الفلسطينية.

وقد بعثت الثورة الفلسطينية موفدا إلى الرباط بناءً على طلب المغرب ليتعرف نتائج الجهود التي بذلتها الحكومة المغربية [3] , وزار زيد الرفاعي ، مستشار الملك حسين ، المغرب ، ثم تبع زيارته اتصالات قام بها السيد أحمد بن سودة ، رئيس الديوان الملكي المغربي ، للعواصم العربية[4].

واستكمالًا لهذه التحرّكات ، فقد زار ياسر عرفات المغرب في 20 يوليو 1974م للحصول على تأييده لوجهة نظر المنظمة . وفي حديث صحفي للملك الحسن الثاني في 17 سبتمبر 1974م ، طرح مبادرة على منظمة التحرير تعطي بموجبها المنظمة تفويضًا محصورًا في ثلاث أو أربع دول بموافقة الجامعة العربية لتكون هذه الدول محامي القضية الفلسطينية أمام الهيئات الدولية[5].

وفي هذا الاقتراح اعتراف بتمثيل منظمة التحرير كونها هي التي سوف تمنح هذه الدول الصلاحية. وقد استُكملت هذه المساعي في أثناء انعقاد القمة من خلال العشاء الذي أقيم على حاشيتها للملك الحسن الثاني ، والملك حسين ، وياسر عرفات ، والسادات ، وحافظ الأسد[6].

---

(1) **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1974م** , 188.

(2) **نفسه , 188-189.**

(3) **صحيفة العلم** , 2 يوليو 1974م , ع 7871.

(4) **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1974م** , 188 .

5 **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1974م**,188, 189

(6) **نفسه** , 189.

ونستنتج من هذه الجهود الدبلوماسية التي قامت بها المغرب . قبيل انعقاد المؤتمر . أنها كانت مصرّة على إنجاحه ، والخروج منه بقرار تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية للشعب الفلسطيني.

وفي إطار الجهد المغربي لدعم التمثيل الفلسطيني ، قام كيسنجر بزيارة الرباط لمعرفة نتيجة الاتصالات العربية قبل انعقاد مؤتمر القمة ، وتحدث الملك الحسن الثاني مع كيسنجر بخصوص تمثيل منظمة التحرير دوليًّا. وكان لهذه الزيارة أثر في إصدار قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في 14أكتوبر 1974م القاضي بدعوة منظمة التحرير الفلسطينية إلى المشاركة كمراقب في المناقشات التي تجري في الجمعية حول المشرق العربي[1].

سبق انعقاد مؤتمر القمة اجتماع مجلس وزراء العرب في 22-25 أكتوبر 1974م ، وكانت قضية تمثيل المنظمة هي القضية الأساسية في المجلس ، فمن ناحية ، أكد الوفد الفلسطيني على أن منظمة التحرير هي الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني ، وأنه لا يجوز للحكومة الأردنية أي تدخل فيما يخصّ الضفة الغربية من شؤون. ومن الناحية الأخرى ، عزم الوفد الأردني على الوصول إلى تحديد واضح ودقيق للمسؤولية الأردنية تجاه القضية الفلسطينية ، وعما إذا كان لها دور بالنسبة للضفة الغربية أم لا ، وقد جاء من ضمن توصيات المجلس إجماعه على الالتزام باستعادة الحقوق الوطنية

---

[1] صوتت 105 دول في الجمعية العامة للأمم المتحدة على استدعاء منظمة التحرير إلى مناقشات الجمعية حول أزمة المشرق العربي ، ولم تعارض القرار إلّا أربع دول فقط ، وهي : الولايات المتحدة الأمريكية ، وبوليفيا وإسرائيل , ودومينكان. في حين امتنعت 20 دولة من الدول الأوروبية عن التصويت ؛ صحيفة العلم , 16 أكتوبر 1974م , ع 8880 ؛ النسر , محمود عبد العزيز , **جامعة الدول العربية والقضية الفلسطينية من عام 1945م -1974م** , 174 , رسالة ماجستير , الجامعة الأردنية , الأردن , 1991.

للشعب الفلسطيني وفق ما تقرره منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، فتحفظت المملكة الأردنية الهاشمية على هذه التوصية [1].

انعقد مؤتمر القمة العربية في الرباط في 26-29 أكتوبر 1974م بحضور الدول العربية جميعًا وأخذت قضية التمثيل الفلسطيني جل اهتمام المؤتمر . وفي محاولة لإيجاد صيغة مشتركة يقبلها الأردن ومنظمة التحرير ، تم تشكيل لجنة خماسية تشمل : مصر ، وسورية ، والأردن ، ومنظمة التحرير ، والمغرب ، وصدر قرار مفاده "إن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني"[2].

وقد اعتبر محمد حسنين هيكل أن المؤتمر عرف اتجاهين : اتجاهًا يؤيد الطرح الأردني للتفاوض باسم الفلسطينيين ، وتسانده كل من مصر وسوريا والسعودية واتجاها آخر يمثل منظمة التحرير [3].

لكن عبد الهادي بو طالب مستشار الملك الحسن الثاني ووزير خارجيته آنذاك ، قال في هذا الصدد : إنه . عندما طرح الموضوع . لم تتحفظ عليه مصر ، ولم تعارضه" . وقال : "ربما كان الصدى الذي يردده هيكل تعبيرًا عن السياسة المصرية قبل عقد القمة وعن تغيّر موقف مصر في

---

[1] النسر , محمود عبد العزيز , **جامعة الدول العربية والقضية الفلسطينية من عام 1945م -1974م** , 176 رسالة ماجستير , الجامعة الأردنية , الأردن ,1991م.

[2] هيكل , **محمد , سلام الأوهام ,42.**

[3] هيكل , **محمد , سلام الأوهام** ,43.

أثنائها"[1] . ولعل ما يدل على ذلك هو أن مصر وسوريا كانتا ضمن اللجنة الخماسية التي أصدرت القرار.

بعد هذا القرار ، ألقى الملك حسين خطابًا أثّر في الحاضرين[2] ، ورأى الملك الحسن الثاني توجه القمة إلى رأي الملك حسين ، ولذلك ، تدخل في المناقشة بطريقة غير متوقعة قائلًا : "إنه يرى اتجاهًا في القمة إلى تأجيل النظر في مشروع القرار الذي يعتبر منظمة التحرير ممثلًا شرعيًّا ووحيدًا للشعب الفلسطيني ، وهو لا يستطيع قبول التأجيل ، وإنما يرى أن الواجب القومي يفرض أن يتحمل الشعب الفلسطيني مسؤوليته ، وأن المعبرين عنه هم قادته"[3].

وعندما حاول الملك حسين التدخل ، لم يسمح له الملك الحسن الثاني ، ولم يعط فرصة لأحد وجاء بأمر غريب ، فقد هدّد بترك قاعة المؤتمر ، والخروج منها إذا اتفقت القمة على تأجيل النظر في المشروع [4] مع أنه كان رئيس الجلسة ، وكان الملوك والرؤساء العرب في ضيافته ، وفي قصره!!! لكن يبدو أنه كان مصرًّا على القرار ، فقال : "إنه حزين لهذا الموقف , لكنه يرجوهم أن يعتبروا البلد بلدهم ، والقصر قصرهم .... وأنهم هم أصحاب القصر ، وهو ضيفهم ، ولذلك فهو يستأذن منهم

---

[1] بو طالب , عبد الهادي , **نصف قرن في السياسة** , 277.

[2] جاء في خطاب الملك حسين : "لئن كان الإخوة العرب في هذا المؤتمر لا يرون أن للمملكة الأردنية صفة شرعية في التكلم باسم الفلسطينيين ، ولا مسؤولية عليها لاستعادة الأرض المغتصبة ، ورفع الاحتلال ، وإزالة العدوان وإذا كانوا يرون أن هذه الصفه الشرعية محصورة في منظمة التحرير وحدها ، فإنني باسم المملكة الأردنية الهاشمية أحمّلهم وحدهم مسؤولية رأيهم وقرارهم". هيكل , محمد , **سلام الأوهام** ,43.

[3] شحشحي , عبد الرحمن , **قراءة في الخطاب عند الحسن الثاني** , 437.

[4] هيكل , محمد , **سلام الأوهام** , 44.

بالخروج"!! ثم أخذ الملوك والرؤساء يطالبون ببقائه. وفي ظل هذه الأجواء ، جرت الموافقة على مشروع القرار[1].

علق عبد الهادي بو طالب على ذلك في إجابته على سؤال صحفي (كيف تفسرون حماس الملك الحسن الثاني لهذا المشروع لدرجة أنه هدد بمغادرة قاعة المؤتمر ؟) ، فقال : "إن الملك الحسن الثاني كان متحمسًا للقضية الفلسطينية ، وكان يقف إلى جانبها بإخلاص ليحقق لها استقلالية قرارها ، ولكن لا يمكن القول إنه هدد بمغادرة قاعة الاجتماعات وهو رئيس الجلسة ومضيفها ، فإن هذا التصرف لا يليق برئيس جلسة ، ولا ببلده ، كما أن الملك كان معنيًّا دائمًا بإنجاح القمم التي تعقد في المغرب[2].

عند إجراء تحليل لموقف الملك الحسن ، يتبين أنه لا يوجد ذكر لانسحابه من الجلسة إلا عند محمد حسنين هيكل ومن نقل عنه ، لأنّ الملك عقد مؤتمرًا صحفيًّا في 30 أكتوبر 1974م بمناسبة اختتام مؤتمر القمة العربي السابع ، ولو أن هذا الحدث كان قد وقع ، لوجّهت إليه أسئلة بهذا الخصوص .

وهناك دليل آخر على عدم صحة ما أورده هيكل ، وهو أنّ الملك الحسن الثاني لم يذكر في كتابه (ذاكرة ملك) هذا الحدث ، بل ذكر إقناع الأردن بقبول القرار بصورة أخرى ، وذكر أنه واجه كثيرًا من سوء التفاهم الذي تسبب في تشويش العلاقات بينه وبين الملك حسين ، وأن المؤتمر كان مليئًا بالمتاعب ، فقد اعتقد الملك حسين أنه منحاز للفلسطينيين ضده . وذكر الحسن الثاني أن الملك حسينًا "كان يشعر في واقع الأمر بأنني قد انتزعت منه ما لم يكن يود التخلي عنه" . لذلك خاطبه قائلًا :

---

[1] نفسه , 44-45.

[2] بو طالب , عبد الهادي , **نصف قرن في السياسة** , 277_278 .

"اعتبر أن عليك أن تتفهم واقع أنّ الشعب الفلسطيني وممثليه يتطلعون إلى أن يتم اعتبارهم ككيان ، ولا يمكنك أن تمنعهم من المطالبة بهذا الكيان والإعلان عن قيامه ، ولذلك ستجد نفسك في وضع لا تحسد عليه , وستكون في كل مرة مضطرًا إلى الدفاع عما فيه مصلحتهم في أطروحات إن كانت معقولة ، فإنهم سيظلون يعتبرونها غير مرضية . إنك ستجد نفسك في وضع حرج ، لذا يجب عليك أن تتركهم يعبرون عن مواقفهم بأنفسهم ، ومع مرور الوقت فإنهم سيلجأون إليك إن احتاجوك فمن الأفضل أن تبتعد عنهم"[1]. وفي النهاية اقتنع الملك بهذا الموقف.

من خلال هذا الكلام يتبين أن ما ذكره هيكل ليس صحيحًا ، ونستنتج منه أيضًا أن الملك الحسن كان يسعى . من وراء تحقيق التمثيل لمنظمة التحرير . إلى التخلص من أعباء القضية الفلسطينية ، وتحميل مسؤوليتها للفلسطينيين . فعندما يقدمون على عمل ما سواء كان سياسيًّا أو عسكريًّا ، فإنهم سيلومون أنفسهم ، ولا يلومون أحدًا ، كما أنهم لن يقبلوا أي حل لقضيتهم ولو كان لمصلحتهم إذا لم يكن صادرًا عنهم ومنهم.

هناك اتجاه يذهب إلى أن مؤتمر الرباط . عندما أقر مبدأ تولي منظمة التحرير الفلسطينية مسؤولية التفاوض بخصوص القضية الفلسطينية . إنما كان يقصد من ورائه تشجيع التوجهات المعتدلة داخل المنظمة خاصة بعد قبولها في أثناء انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني الثاني عشر في القاهرة

---

[1] الحسن الثاني , **ذاكرة ملك** , 164_165 .

في 1974م بمبدأ الحل المرحلي ، وإقامة السلطة الوطنية الفلسطينية على الأراضي الفلسطينية المحررة[1].

وبالرغم مما حدث في مؤتمر الرباط ، فقد حقق المؤتمر إجماعًا على أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، واستطاع التوفيق بين الحكومة الأردنية ومنظمة التحرير ، فأصبح المؤتمر مؤتمرًا فلسطينيًّا ، وصار اللاجئون الفلسطينيون شعبًا ، وصار لهذا الشعب ممثل عنه.

وكان من أهم نتائجه أيضًا القرارات التي صدرت في البيان الختامي ، وتمثلت في ما يلي : الالتزام بالقرارات الصادرة عن مؤتمر القمة العربي السادس ، والتأكيد على حقوق الشعب الفلسطيني في العودة إلى وطنه وتقرير مصيره , وفي إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية المستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني على أية قطعة محررة من الأراضي الفلسطينية , ومساندة هذه السلطة عند قيامها في جميع المجالات ، وعلى جميع المستويات والتزام الدول العربية بالعمل على تحرير جميع الأراضي العربية المحتلة بما فيها الأراضي الفلسطينية ، ودعم منظمة التحرير في ممارسة مسؤولياتها على الصعيدين القومي والدولي في إطار الالتزام العربي.

وقد حثت هذه القرارات الدول العربية على الالتزام بالحفاظ على الوحدة الوطنية الفلسطينية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للعمل الفلسطيني , ودعوة كل من المملكة الأردنية الهاشمية

---

[1] بركات , نظام محمود , **مؤتمرات القضية الفلسطينية وقضية فلسطين** , مجلة شؤون فلسطينية , ع 48, ديسمبر 1986م , 139.

والجمهورية السورية ، وجمهورية مصر العربية ، ومنظمة التحرير الفلسطينية إلى وضع صيغة تنظّم العلاقات بينها على ضوء هذه القرارات من أجل تنفيذها[1].

أما بخصوص الناحية المالية ، فقد خصص المؤتمر مبلغًا يقدر بحوالي مليارين ونصف مليار دولار كمساعدة لدول المواجهة ، على أن يوزع كالتالي : مليار دولار لسوريا , ومليار دولار لمصر , وربع مليار للأردن , والباقي لمنظمة التحرير. ولعل هذه هي المرة الأولى التي تسلم فيها المنظمة . بصفة رسمية . دعمًا ماليًّا من مؤتمر قمة[2].

وكان لهذا المؤتمر نتائج لمصلحة اللاجئين الفلسطينيين ، فقد كانت قضيتهم لا تتعدى كونها قضية إنسانية ، فتحوّلت إلى قضية سياسية وقومية ، إذ أصبح الفلسطينيون . بعد هذا القرار يفتخرون بمنظمة التحرير ، واعتبروا تمثيلها لهم انتصارًا على إسرائيل[3].

وقد أسقط قرار القمة الحسابات الإسرائيلية ، وقلب استراتيجيتها التفاوضية ، فأصبحت مسألة التفاوض بشأن هذه الأراضي مرتبطة بالفلسطينيين أنفسهم ، وبمنظمة التحرير ، التي تعتبرها إسرائيل

---

[1] الأمانة العامة , جامعة الدول العربية , **تسوية النزاع في الشرق الأوسط** , 32 ؛ خلف , صلاح , **فلسطيني بلا هوية** ,160؛ جريس , صبري , **قمة الرباط واحتمالات الموقف الإسرائيلي** , شؤون فلسطينية , ع 40 , 1974م 32-33 .

[2] النسر , محمود , **جامعة الدول العربية والقضية الفلسطينية من عام 1945م -1974م** , 179. رسالة ماجستير , الجامعة الأردنية , الأردن ,1991م.

[3] بدر , حمدان , **سكان المناطق المحتلة يرحبون بقرارات الرباط وسلطات إسرائيل تشن هجمة مضادة** , شؤون فلسطينية , ع 40 , 1974م , 219-220 .

منظمة إرهابية ، وقد قال رئيس الوزراء الإسرائيلي . كردّة فعل لما حدث في محاضرة ألقاها في أكتوبر 1974م . : إن منظمات الإرهاب لن تكون شريكًا في المفاوضات مع إسرائيل[1].

وفي إثر إعلان قمة الرباط ، قرر مجلس الجامعة العربية إدراج قضية فلسطين كبلد مستقل في الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1974م ، ودُعي ياسر عرفات لإلقاء كلمة فلسطين في الأمم المتحدة خلال مناقشات الدورة الخاصة بالقضية الفلسطينية في 13 نوفمبر 1974م ، وأصدرت منظمة الأمم المتحدة بعدها قرارًا دعت فيه منظمة التحرير . بوصفها ممثلة للشعب الفلسطيني . للمشاركة في بحث القضية الفلسطينية[2].

وقد اعترف ياسر عرفات بجهود الملك الحسن الثاني في تأييد قضيته ، وشكره على موقفه وعرض عليه إرسال قوات فدائية فلسطينية للمساهمة في تحرير الصحراء المغربية من قبضة الإسبان[3].

أحداث لبنان عام 1975م – 1976م

شكل خروج المقاومة الفلسطينية من الأردن إلى لبنان تحديًا صعبًا ونقطة فاصلة في التاريخ الفلسطيني ، فقد خسرت موقعًا استراتيجيًّا في محاربة إسرائيل ، ولكن لبنان شكلت البديل الاستراتيجي للأردن ، ومنذ ذلك الوقت تحولت بوصلة الهجمات الإسرائيلية ، فركزت على جنوب لبنان والمخيمات

---

[1] حمدان يوسف , **قرارات الرباط تربك إسرائيل وتدفعها نحو مزيد من التصلب** , شؤون فلسطينية , ع 40 1974م , 228.

[2] الامانة العامة لجامعة الدول العربية , **تسوية النزاع في الشرق الأوسط** ,32–33.

[3] **صحيفة العلم** , 21 يوليو 1974م , ع 8791 .

الفلسطينية , وزادت وتيرتها في عامي 1974م و 1975م ، وقد تنبه الملك الحسن الثاني مبكرًا إلى خطورة ذلك ، فحذّر من أن هدف هذه الهجمات الإيقاع بين السلطات اللبنانية والثورة الفلسطينية[1].

وقد حققت إسرائيل أهدافها من هذه الغارات ، حيث بدا سخط الحكومة اللبنانية والشعب اللبناني واضحًا تجاه الوجود الفلسطيني في لبنان[2] ، ووقع صدام عسكري بين فصائل المقاومة الفلسطينية والجيش اللبناني في عام 1973م ، وتميز هذا الصدام باستخدام الجيش اللبناني الطيران الحربي أول مرة ضد مواقع فلسطينية في المخيمات ، وكان منزل السفير المغربي ، أحمد بن سودة في مكان الصدام ، فاتصل ليلًا بالملك الحسن الثاني ، ونقل إليه صورة الوضع ، وبعد يومين أرسل الملك الحسن الثاني مدير ديوانه ، الداي ولد سيدي بابا ، للتوسط بين الرئيس اللبناني سليمان فرنجية والقيادة الفلسطينية ، واستمرت هذه المساعي أيامًا عدة حتى أسفرت عن الاتفاق على وقف إطلاق النار[3].

واستمرت جهود ابن سودة كوسيط بين الفرقاء ، وكان أساس مهمته قائمًا على التأكيد على أن العدو الأساسي للبنان هو إسرائيل ، وأن إسرائيل تحاول إحداث فتنة بين القيادة اللبنانية والفلسطينيين ، ولذلك ، فقد كان يؤكد على ضرورة التعاون فيما بينهم ضد العدو الإسرائيلي المشترك ، وكان يحذر دائمًا من مخاطر أية مجابهة جديدة[4].

---

[1] **صحيفة العلم**, 15 يوليو 1974م , ع 8779.

[2] الحوت , شفيق , **عشرون عامًا في منظمة التحرير** , 193.

[3] السماك , محمد , **التحولات المشرقية في السياسة المغربية** , 71–80 .

[4] **نفسه ,80.**

إن الحادث الذي ألهب نار الحرب الطائفية في لبنان هو حادث عين الرمانة ، الذي وقع في 12 أبريل 1975م عند تعرّض سيارة كانت تقل عددًا من الفلسطينيين واللبنانيين وتجتاز الحي متوجهة إلى مخيم تل الزعتر ، لنيران غزيرة راح ضحيتها 30 قتيلًا وكثير من الجرحى[1].

في إثر تلك الأحداث ، اتصلت وزارة الدولة المغربية المكلفة بالشؤون الخارجية بسفير المغرب في بيروت للقيام بمساعٍ بين الحكومة اللبنانية ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية ، وإبلاغهم برغبة الملك الحسن الثاني في أن يعمل كل فريق على الحفاظ على التضامن العربي[2] ، وعدم الوقوع في الفخّ الذي نصبه لهم العدو. وتضمنت رسالته استعداد المغرب لبذل الجهود للحفاظ على هذا التضامن ، واتصل سفير الملك بأبي العزايم ، المسؤول العسكري في منظمة التحرير الفلسطينية الذي ينوب عن ياسر عرفات لإبلاغه رسالة الملك[3].

حاول الملك الحسن الثاني . من خلال الدبلوماسية . التوصل إلى التوفيق بين الفرقاء الفلسطينيين واللبنانيين ، وتقريب وجهات نظرهم من خلال إرسال رسائل إلى الرئيس سليمان فرنجية وياسر عرفات ، ولكن هذه المساعي لم تُأْتِ أُكُلَها ، ففي 17 مايو 1975م ، اجتمع كل من فرنجية وياسر عرفات لوضع حدّ للمعارك العنيفة التي اجتاحت البلاد إثر مذبحة عين الرمانة ، لكن هذه المداولات لم تفض إلى أية نتيجة[4] . وراح الوضع يزداد سوءًا ، ففي شهر يناير 1976م ، نزل شمعون بيرز وزير الحرب الإسرائيلي في لبنان ، لإجراء محادثات مع كميل شمعون وقادة مسيحيين

---

[1] خلف , صلاح , **فلسطيني بلا هوية** ,177.

[2] **الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1975م** , رقم الوثيقة (126) ,140.

[3] **الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1975م** , رقم الوثيقة (126) ,141.

[4] خلف , صلاح , **فلسطيني بلا هوية** , 184.

آخرين وبناء على هذه الزيارة ، تأكد للقيادة الفلسطينية أن كميل شمعون ومعه عدد من القادة المسيحيين على صلة ب إسرائيل والمخابرات الإسرائيلية ، وأن الحرب على المنظمات الفلسطينية كانت تنفيذًا لأجندة تلك المخابرات[1].

واستكمالا للأعمال الوحشية ، فقد عمدت الحكومة اللبنانية إلى محاصرة مخيمي تل الزعتر والضبّة[2] ، وفي 19 يناير 1976م ، مسحت أحياء الكرنتينا بوساطة الجرّارات ، وكان لهذه الهجمة الدموية آثارها على الفدائيين الذين عمدوا إلى احتلال قرية الدامور المسيحية[3].

في هذه الأثناء ، حمل أحمد بن سودة عرضًا من الملك الحسن الثاني إلى الرئيس سليمان فرنجية يقضي بإرسال قوات مغربية محايدة إلى لبنان ، لتحول دون حدوث صدام بين القوات اللبنانية والفلسطينيين ، وتشكل قوات حفظ للسلام ، ولكن الرئيس فرنجية رفض هذا العرض[4].

تدهور الوضع الأمني بعد ذلك ، ما دفع لبنان إلى الاستعانة بالقوات العربية السورية فدخلت القوات السورية لبنان ، واصطدمت بالفدائيين ، وحاصرت المخيمات[5].

ولقد أدى هذا التدخل السوري إلى الدعوة إلى عقد مؤتمر قمة عربي، وكانت الدول العربية حينها منقسمة إلى محورين : محور مصري – فلسطيني ، ومحور سوري – أردني ، وكان من شأن انعقاد المؤتمر في ظل هذه الظروف أن يكرس الانقسام والفتنة ، ولهذا أرسل الملك الحسن الثاني أحمد بن

---

[1] خلف , صلاح , **فلسطيني بلا هوية** , 196.

[2] **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1976م** , 129.

[3] خلف , صلاح , **فلسطيني بلا هوية** , 198.

[4] السماك , محمد , **التحولات المشرقية في السياسة المغربية** ,93–94 .

[5] **نفسه** , 94.

سودة إلى القاهرة ، ليبحث الوضع مع السادات ، واقترح عليه عقد مؤتمر سداسي على مستوى القمة في السعودية يمهد لقمة عربية شاملة تضع الأسس لحل الأزمة اللبنانية ، وأقترح أن تضم القمة مصر ، والسعودية ، والكويت ، وسورية ، ولبنان ، والفلسطينيين[1].

بعد موافقة السادات على هذا الاقتراح ، قام ابن سودة بجولة مكّوكية إلى هذه الدول لإقناعها بالاجتماع من أجل إيجاد حل للأزمة ، فحصل على موافقة الجميع ، إلا أنّ حافظ الأسد اشترط حضور الملك حسين ، الذي لا تربطه علاقة جيدة بالفلسطينيين بعد أحداث أيلول الأسود , ولكنه الحليف السوري .

وفي سبيل إنجاح المؤتمر ، ذهب ابن سودة إلى عمان للقاء الملك حسين ، وأقنعه بعدم الحضور ، فاعتذر الملك لحافظ الأسد ، وشكره على موقفه[2].

عقد الاجتماع في الرياض من 16-18 أكتوبر 1976م ، وأصدر عدة قرارات من بينها إعلان وقف إطلاق النار ابتداء من يوم 21 أكتوبر 1976م ، وإنشاء قوة ردع عربية ، والشروع في إعادة تعمير لبنان.

---

[1] السماك , محمد , **التحولات المشرقية في السياسة المغربية** , 94-95.

[2] نفسه , 95 .

وفي 25-26 أكتوبر 1976م ، عقد مؤتمر قمة عربي في القاهرة أكّد على ما توصل إليه مؤتمر الرياض ، وأدخل قوات الردع العربية إلى لبنان ، [1].

[1] العدوان , عبد الحليم , **القضية الفلسطينية في مؤتمرات القمة العربية 1964م -1990 م** , 102, رسالة ماجستير الجامعة الأردنية , الأردن ,1991م.

الفصل الثالث

موقف المملكة المغربية من الحلول السلمية للقضية الفلسطينية (1977-1979)

3-1 موقف المغرب من المفاوضات المصرية الإسرائيلية

3- 2 الاجتياح الإسرائيلي لجنوب لبنان عام (1978م)

3-4 كامب ديفيد عام (1979م)

3-5 مؤتمر بغداد عام (1978م)

3-6 كامب ديفيد (2) (1979م)

3-7 لجنة القدس

الفصل الثالث

موقف المملكة المغربية من الحلول السلمية للقضية الفلسطينية (1977-1979)

موقف المغرب من المفاوضات المصرية الإسرائيلية

منذ عام 1977م ، طرأت تغيرات على الساحة الدولية وضعت بصمات جديدة على القضية العربية ، فمنذ أن تسلمت إدارة جيمي كارتر السلطة في أمريكا ، آمنت بعدم جدوى المحادثات المكوكية التي انتهجتها السلطات السابقة ، وآمنت بفكرة إقناع العرب والإسرائيليين بفكرة المحادثات الثنائية.[1]

أما التغيير الآخر ، فهو ما طرأ على الساحة الإسرائيلية المتمثلة بفوز حزب الليكود في الانتخابات ، ذلك الحزب الذي يعتبر من الأحزاب (المعتدلة) ، والتي من الممكن أن تنشئ سلامًا مع العرب وبهذا الوضع أعرب الحسن الثاني عن قناعته بأنه من الممكن لهذه الظروف أن تحقق سلامًا ، وقد عبّر عن ذلك بالقول : إن "ديان" يحمل بوادر للسلام ، وهذا ما لم يكن يتوفر عند "شامير" . ولذلك كان الملك الحسن الثاني يرفض طلبات شامير لمقابلته.[2]

إلا أن الناظر إلى أداء الأحزاب الإسرائيلية في الحكومة ، يجدها تسير على نهج واحد ، فالذي يحكم إسرائيل ليس حزب أو رئيس ، فلا يمكن لأي حزب أو رئيس الخطوط والمبادئ المحددة للسياسة الإسرائيلية ، ، وما هذه الإدعاءات السلمية إلا وسيلة لتحقيق سياسة الخطوة خطوة للقضاء على

([1]) كوانت ، وليام ، **عملية السلام** ، 248.

([2]) الدجاني ، أحمد صدقي ، **فكر الحسن الثاني ومكوناته** ، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية ، 2000 103/1.

التعاون العربي ، والانفراد بكل دولة من الدول العربية على حدة ، وتؤكد ذلك المبادئ التي يتبناها دايان[1].

بدأت إسرائيل باستعمال هذه السياسة مع مصر عن طريق سلسلة من المباحثات ابتدأت مع الجانب الأمريكي ، ثم تبعتها سلسلة من اللقاءات السرية التي تمت في الهند وإيران وإنجلترا والمغرب ، وقد أجرى الملك الحسن الثاني أيضًا مباحثات مع الإسرائيليين لمحاولة إيجاد حلول سلمية ، ففي سنة 1976م ، التقى سرًّا رئيس الوزراء الإسرائيلي ، إسحاق رابين ، للتحادث معه في إمكانية فتح قنوات اتصال مباشرة مع مصر وسوريا.[2]

وقد أسفرت هذه الجهود عن عقد لقاء آخر جمع الملك الحسن الثاني بموشي دايان ، وزير الخارجية في حكومة اليمين الإسرائيلي ، التي كان يرأسها مناحيم بيغين ، وقرّبت المسافة بين المصريين والإسرائيليين ، وكان المغرب هو الراعي للقاءات التحضيرية بين موشي ديان وحسن التهامي التي تمت في الرابع من أيلول عام 1977م[3].

وإننا نستطيع التوصل إلى مجريات هذا اللقاء من خلال اللقاء الصحفي الذي تم بين الملك الحسن الثاني والصحفي إيريك لوزان ، حيث عبر فيه الملك عن هذا اللقاء بالقول : إنه كان إيجابيًّا . ففي بدايته حاول الحسن الثاني التعرف على وجهة نظر دايان وعقليته من خلال طرح السؤال التالي

([1]) ذكر دايان مواقف إسرائيل التي لا يمكن تجاوزها في أية حلول سلمية وهي :

1. الاستعداد للمفاوضات من دون شروط مسبقة. 2. المفاوضات مع كل دولة عربية على حدة. 3. الاستعداد لانسحاب كبير من سيناء مقابل سلام شامل. 4. عدم التخلي عن الضفة الغربية. 5. رفض قيام دولة فلسطينية. 6. رفض إشراك منظمة التحرير في أية مفاوضات. 7. استعداد إسرائيل للوقوف وحدها في جنيف إذا تخلت عنها الإدارة الأمريكية. شوفاني ، إلياس ، **طريق بيغن إلى القاهرة** ، 32.

([2]) حاتمي ، محمد ، **دولة القانون واتخاذ القرار في تونس البورقيبية في المغرب العربي (1955-2005)**، 57.

([3]) ديان ، موشيه ، **أنا وكامب ديفيد** ، **49**.

عليه : "ما هو موقفكم من الجولان؟" فأجاب بأن الجولان سورية مع احتفاظ إسرائيل بأراضيها الحيوية بالنسبة لها[1]. وأبدى الملك الحسن الثاني انطباعه الأول عن دايان بأنه رجل عملي وواقعي ويمكن التوصل معه إلى اتفاق.

لقد مثلت هذه المفاوضات البداية الحقيقية لمشروع التفاوض الطويل الذي كان من الصعب في ذلك الوقت الحكم عليه ، ولكن بعد هذه المسيرة الطويلة ، اتضحت سياسة إسرائيل التفاوضية التي أساسها الحفاظ على أهدافها.

وكانت مفاوضاتها خطة إسرائيلية . أمريكية تهدف إلى إيجاد سقف معيّن مع العرب والفلسطينيين ، ثم التقليل من ارتفاع ذلك السقف تدريجيًّا حتى يتلاشى وينتهي. وكان من شروطها عدم إشراك منظمة التحرير فيها.

وقد ذكَر الحسن الثاني بدوره أمثلة من التاريخ رضخت فيها الدول في النهاية للتفاوض مع خصومها كفرنسا وجبهة التحرير الجزائرية ، وإن الزمن كفيل بتغيير رأي إسرائيل في ذلك.[2]

وذكر دايان[3] أن الملك الحسن الثاني طمأنه على الجالية اليهودية الكبيرة في المغرب ، فهي تعامل فيه معاملة المواطنين ، وأكد له أنها تحبه. وعندما سأله عن مشاركته في حرب أكتوبر ، أكد الحسن الثاني أن لواءً مقاتلًا مغربيًّا قاتل جنبًا إلى جنب مع إخوته السوريين ، ووعد بالقيام بما يستطيع بخصوص ترتيب لقاء إسرائيلي مصري.

([1]) الحسن الثاني , **ذاكرة ملك** , 163.

([2]) نفسه ، 164-165.

([3]) **أنا وكامب ديفيد** ، 51-52.

واجتمع موشي دايان مع نائب رئيس الوزراء المصري ، حسن التهامي ، في مدينة الرباط وقد جرى اللقاء بوجود الملك ، الذي اقترح بدوره أن يرفع الفريقان ملحوظاتهما إلى الولايات المتحدة ، وأن تعطي الولايات المتحدة دورًا لعقد معاهدة سلام بين الدول العربية وإسرائيل ، وأنه عندما تحل قضية الانسحاب من المناطق المحتلة ، سيصبح من السهل إيجاد حلول مناسبة لمعظم المشاكل العاجلة ، وأكد على أن المشكلة الملحّة هي إعادة الأراضي المحتلة إلى أصحابها الأصليين وأن هذه الأراضي . بلا شك . هي الضمان لأمن إسرائيل ، ولذلك يتوجب عليها البحث عن ضمانات جديدة عن طريق اتفاقية متبادلة.[1]

وفي نهاية هذه الجهود التي بذلها المغرب للوصول إلى تسوية سلمية ، انتهت الاجتماعات التحضيرية بالتوصل إلى :

- أنّ كلا الفريقين يجب أن يقدم تقريرًا لرئيس حكومته حول ما تم بحثه ، وكذلك الترتيب للقاءات أخرى على مستوى أعلى ، وأنه على دايان إبلاغ حكومته بشروط السادات بالانسحاب من المناطق المتفق عليها.
- أن وثائق مقترحات السلام من كلا الفريقين يجب أن يقدمها كلٌّ للآخر ، ثم تدرس ويتم عرضها على الولايات المتحدة.
- إذا تم الاتفاق على هذه المقترحات ، يتم اللقاء الثاني بعد أسبوعين في المغرب.[2]

([1]) ديان ، موشيه ، **أنا وكامب ديفيد** ، 57.

([2]) نفسه , 63.

من المؤكد أن المغرب لعبت دورًا مهمًّا في التمهيد للقاءات المصرية الإسرائيلية التي تهدف إلى التوصل إلى السلام ، فقد كانت الراعي لهذه المباحثات التي أثمرت في النهاية توقيع اتفاقية سلام. ولكن لماذا كانت المغرب البلد الراعي لهذه المباحثات؟ وهل كان لها هدف من ورائها؟

لعل الناظر إلى التركيبة الاجتماعية للشعب المغربي يجدها تختلف عن باقي الشعوب العربية فالمغرب تحوي عددًا كبيرًا من اليهود الذين يعيشون فيها كباقي الشرائح ، ومثل هذا التعايش أوجد اللغة المشتركة مع اليهود الذين ذهب جزء منهم إلى إسرائيل ، وكان لهم دور في إيجاد وساطات لحدوث مفاوضات. هذا فضلاً عن شخصية الملك الحسن الثاني التي تميل إلى السلام ، والذي يرى أنه لا يمكن حل القضية الفلسطينية إلا عن طريق السلام ، وكان يبذل جهده لفتح جسور الحوار لأنه مدرك لموازين القوى.[1]

أما الأسباب التي جعلت المغرب يسعى إلى سلام مصري إسرائيلي ، فقد اجتهد بعض الكتاب[2] في استنباطها ، وذكروا أنّ الحسن الثاني كان يخضع لمنطق الحسابات الآنية والمستقبلية والتعامل مع المعطيات الداخلية والدولية ، وكان يسعى دومًا إلى إقامة البينة على أنه حليف استراتيجي للغرب ، أضف إلى هذا تفاقم قضية الأقاليم الصحراوية [3]. فمن خلال هذه الخطوات باتجاه إنشاء سلام

([1]) حاتمي ، محمد ، **دولة القانون واتخاذ القرار في تونس البورقيبية وفي المغرب العربي (1955م –2005م)** 58.

([2]) **نفسه** ، 59.

([3]) بعد استقلال المغرب سنة 1956م ، بقيت هناك بعض المناطق في الصحراء لم تستقل عن سيطرة إسبانيا فناشد الملك الحسن الثاني هيئة الأمم المتحدة من أجلها سنة 1977م ، ومع بداية ظهور حل مع إسبانيا ، بدأت الجزائر تثير بريطانيا للتدخل في موضوع الصحراء ، وأجري تصويت لمن الحق في الصحراء ، وبدت نتيجته لمصلحة بريطانيا ، وقد تفاقم الوضع بعد أن نشأ ما يسمى الجمهورية الصحراوية ، وطالبت بالانفصال والانضمام إلى منظمة الوحدة الأفريقية ، فانقسمت الأمم الأفريقية بين مؤيد للانضمام ومعارض ، وبالرغم من أنه كانت هناك معاهدات بين المغرب والجزائر ، إلا أن الأخيرة أخذت تدعو إلى إقامة كيان منفصل والاعتراف بجبهة البوليساريو كحركة تحرير ، وبدت إمكانية حدوث

ستضمن المغرب وقوف الولايات المتحدة في قضيتها أمام الهيئات الدولية ، كما أنها ستكسب مصر من خلال تأييدها للعملية السلمية التي ستتضح فيما بعد بزيارة السادات للقدس ، وستصوت مصر مع المغرب لضم الصحراء إليها في منظمة الوحدة الأفريقية.[1]

ثم إن هناك سببًا آخر يمكن استنتاجه من خلال إجابة الملك الحسن الثاني على سؤال في لقاء مع جريدة الجزيرة السعودية أكد فيه على أنه إذا تخلى اليهود عن عنصريتهم المتمثلة بالصهيونية وكذلك العرب ، فمن الممكن قيام تعاون يهودي إسلامي ينطلق من ضرورة التحام العبقرية اليهودية بالمال والحضارة العربية والإسلامية.[2]

فالملك الحسن الثاني تطلع إلى الاستفادة من الخبرات الإسرائيلية لتطوير بعض المجالات الإنتاجية لدعم الاقتصاد المغربي ، واستثمار رأس المال اليهودي في الاقتصاد الوطني ولا سيما في المجالات التي تحتاج إلى كفاءات ، وفي دعم قطاع السياحة.[3]

وبالرغم من ذلك ، فإن محمد بو ستة ، وزير الدولة المكلف بالشؤون الخارجية ، نفى أن يكون المغرب قد قام بأي اتصال على أي مستوى مع العدو الإسرائيلي[4].

أما بالنسبة لصحة هذه المباحثات والاتصالات السرية ، فهي لا تحتاج إلى كثير من العناء لإثباتها فقد تحدث عنها الملك الحسن الثاني في كتابه (ذاكرة ملك) ، وتحدث عنها موشيه ديان في

ذلك عندما كان هناك دعوة لعقد مؤتمر قمة أفريقي لهذا الغرض ، ولكنه لم يتم عقده ، وانتهى الأمر بدعوة الملك إلى تشكيل مسيرة خضراء تجوب المغرب من شماله إلى جنوبه لتحريره وتهديد من يقف ضده. رابح ، محمد ، **الحسن الثاني وثقافة السلام** ، 53–69.

([1]) حاتمي ، محمد ، **دولة القانون واتخاذ القرار في تونس البورقيبة وفي المغرب العربي** ، ص 59.

([2]) **انبعاث أمة لعام 1979م** ، 181/24.

([3]) حاتمي ، محمد ، **دولة القانون واتخاذ القرار في تونس البورقيبة وفي المغرب العربي** ، ص80.

([4]) **صحيفة العلم** ، 3 نوفمبر 1978م ، ع 10339.

كتابه (أنا وكامب ديفيد) ، وفي خضم هذه المباحثات التمهيدية لاتفاقية السلام ، أعلن السادات . خلال جلسة مجلس الشعب المصري بتاريخ 09 نوفمبر 1977م . عن استعداده للذهاب إلى القدس المحتلة من أجل السلام[1]، وأكد الملك الحسن الثاني أن السادات لم يبلّغ أيّ أحد عن عزمه التوجه إلى القدس وأنه علم بالزيارة عن طريق المذياع ، ولكنه قدّر له شجاعته ، وأنه سيكون رابحًا إذا استطاع أن يقيم حوارًا مع الإسرائيليين. ومع ذلك فقد عبّر الحسن الثاني عن موقفه ، وقال : لو أنه علم بأمر الزيارة من قبل لجعل السادات يرجئ قراره .

أما موقف المغرب من الزيارة ، فقد كان واضحًا منذ البداية ، حيث كان من الدول التي سعت في عقد اللقاءات السرية ، وأكدت هذا الموقف . بشكل رسمي . البرقية التي بعثها الملك الحسن الثاني إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية ، والتي جاءت ردًّا على برقية الأمين العام بخصوص رأب ما حصل في الصف العربي من فُرقة ، وما يهدد الأمة العربية إن لم تتدارك الوضع. وأعرب الملك الحسن عن رغبته في القيام بإيفاد مبعوثين إلى مختلف الأقطار العربية للتوصل إلى اتفاق للخروج من هذا الوضع ، وكان رأيه بأن جميع القادة العرب حددوا شروطًا للتسوية ، وأنهم أجمعوا عليها في مؤتمر الرباط عام 1974م ، وهي تنحصر في إقامة سلام عادل ودائم يتوّج بتحرير جميع الأراضي المحتلة منذ سنة 1967م ، وأن هذا السلام لا يمكن إبرامه بدون مفاوضات تشارك فيها جميع الدول والقوات العربية المعنية.[2]

([1]) اتخذ السادات قرارًا بالذهاب إلى القدس ، ولم يطلع أحدًا عليه ، وللتمويه على ذلك وعلى حصوله على موافقة منظمة التحرير ، أرسل رسالة إلى عرفات يطلب إليه الحضور العاجل إلى القاهرة ، ليشهد الخطاب الذي سيلقيه السادات أمام مجلس الشعب. خلف ، صلاح ، **فلسطيني بلا هوية** ، 230.

([2]) **الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1977م** ، وثيقة رقم (477) ، 592.

وقد أيد الملك الحسن الثاني الرئيس السادات في مبادرته وباركها رغم أنها كانت إجراءً انفراديًّا ، لأنه ظل ملتزمًا بمقررات الرباط ، واعتبر هذه المبادرة فرصة للأمة العربية قد تتوّج الحروب التي خاضتها الأمة من أجل تحرير أرضها ، واعتبر من يقفون ضدها بأنهم "أصحاب المواقف الطائشة".[1]

وبعد تصريح أنور السادات . أمام مجلس الشعب . برغبته في الذهاب إلى إسرائيل ، تسلم دعوة رسميّة من إسرائيل بزيارة القدس عن طريق السفير الأمريكي في القاهرة بتاريخ 15 نوفمبر 1977م[2] ، وسافر إليها بتاريخ 19 نوفمبر 1977م ، وقد تفاجأ العرب بتنفيذه قراره وبخطابه أمام الكنيست الإسرائيلي في 20 نوفمبر 1977م.[3]

وقد حملت الزيارة بحد ذاتها معانيَ خطرة على جوهر الصراع في منطقتنا ، حيث تحوّل من الصراع العسكري إلى السير على طريق المفاوضات المباشرة[4]، وزادت هذه المبادرة في إضعاف روح

([1])الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1977م ، وثيقة رقم (477)، 593.

([2]) بعد إعلان السادات ، وجه مناحم بيغن بتاريخ 11 نوفمبر 1977م دعوة للسلام والصلح إلى الشعب المصري ، وفي 14 نوفمبر 1977م ، صوت الكنيست (الإسرائيلي) بموافقة (88) صوتًا لمصلحة زيارة السادات ، و(3) أصوات ضدها ، وفي 1977/11/15م ، تسلم أنور السادات دعوة رسمية للزيارة. حداد ، تريز **القرارات والمبادرات الخاصة بالقضية الفلسطينية** ، 101.

([3]) مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، **فلسطين ، تاريخها ، وقضيتها** ، 216.

([4]) **مبادرة السلام السياسية الدولية** ، ع 51 ، 1978. مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، **فلسطين ، تاريخها وقضيتها** 216.

التضامن العربي ، واعتُبرت هدمًا لأغلى ما تملك الأمة العربية[1] ، وتنكّرًا للدماء التي أريقت في سبيل قضيتها[2]. ولذلك رفضتها حركة فتح ومنظمة التحرير ، واعتبرتها مكسبًا للصهيونية[3].

أما موقف المغرب ، فقد كان واضحًا من خلال ما سلف ذكره ، حيث كان من البلدان التي ساهمت في التمهيد لها ، وتأييدها. وبعد الزيارة ، استمر دور المغرب في دعم السادات ، ففي تاريخ 02 ديسمبر 1977م ، تم لقاء آخر على أرض المغرب بين التهامي وموشي ديان لاستكمال تقارب وجهات النظر لإعداد وثيقة سلام.[4]

وعلى الصعيد نفسه ، ألقى الملك الحسن الثاني خطابًا في أول مؤتمر لوزراء العدل العرب بتاريخ 14 ديسمبر 1977م[5] بيّن فيه أهمية ما أقدم عليه السادات ، وأنه فاز بالصلاة في المسجد

([1]) سويد ، محمود ، **مبادرة السادات** ، شؤون فلسطينية ، ع 86 ، 1978م ، 7.

([2]) كانت الدول العربية . بعد زيارة السادات للقدس . قد انقسمت إلى ثلاث مجموعات : المجموعة الأولى ، وهي المجموعة الأكثر حزمًا ، وقد اتخذت موقفًا متطرفًا منها ، واعتبرتها خيانة ، وهذه الدول هي : سوريا ، والعراق والجزائر ، وليبيا ، واليمن الجنوبية ، ومنظمة التحرير الفلسطينية. وسميت هذه المجموعة جبهة الصمود والتصدي. أما المجموعة الثانية ، فهي التي أيدت الزيارة ، وتعاطفت معها ، واعتبرتها لا تمثل خروجًا عن قرارات القمم العربية ، وهي : المغرب ، وعُمان ، والسودان ، والصومال. أما المجموعة الثالثة ، فتتكون من : المملكة الأردنية والمملكة العربية السعودية ، وباقي دول الخليج . وهذه المجموعة لم تعارض الزيارة ، ولم تهاجمها وآثرت التريّث إلى حين رؤية ما ستسفر عنه التطورات. كامل ، محمد إبراهيم **السلام الضائع في كامب ديفيد**، 62. جريس صبري ، **من وعد بلفور إلى تقسيم فلسطين إلى زيارة السادات** ، شؤون فلسطينية ، ع. 73 ، 1977م 11-19.

([3]) **صحيفة العلم** ، 19 نوفمبر ، 1977م ، ع. 10002.

([4]) ديان ، موشيه ، **أنا وكامب ديفيد** ، ص 102.

([5]) شارك في مؤتمر وزراء العدل العرب (19) دولة عربية هي : الأردن ، والإمارات العربية المتحدة ، والبحرين وتونس ، وجيبوتي ، والمملكة العربية السعودية ، والسودان ، وسوريا ، والصومال ، والعراق ، وعُمان ، وفلسطين وقطر ، والكويت ، ولبنان ، وليبيا ، ومصر ، والجمهورية العربية اليمنية ، والجمهورية الديمقراطية اليمنية والمغرب. **صحيفة العلم** ، 15 ديسمبر 1977م ، ع. 10028.

الأقصى ، وأنه لم يفرّط في حق الفلسطينيين ، ولم يتنازل عن شبر من الأرض العربية المحتلة وأنه طالب بالقدس ، ولم يدعُ إلى إبرام اتفاقية سلام منفصلة . وبخصوص هذه النقطة فإنه لم يكن قد قرر بعد رسميًّا توقيع اتفاقية سلام منفردة ، ولكن الأحداث كانت توحي بعقدها.

واعتبر الملك الحسن الثاني أن خطاب السادات في الكنيست لم يفرط بشيء ، وأن معارضة العرب له كانت بسبب المكان الذي ألقى فيه خطابه ، فأساس هذا الموقف هو حساسية المكان الجغرافية[1] لا غير ، ولو ألقى خطابه في جنيف أو نيويورك المليئة بالصهيونية لكان الموقف مختلفًا

غير أن هذا الرأي غير مقبول ، لأن حساسية المكان موجودة ومطلوبة في ظل الصراع العربي الإسرائيلي القائم ، وإن ذهاب السادات إلى القدس . في ظل هذه الظروف . واستقبال القادة الصهاينة له اعتراف بوجود إسرائيل ، واعتراف بحقها في تلك المنطقة ، وإنكار للحقوق الفلسطينية.

واعتقد الحسن الثاني أن زيارة السادات أعطت القضية العربية والفلسطينية حجمًا آخر وأدخلتها في منعطف لا رجعة فيه ، وطالب الدول العربية جميعًا بترك الأنانية ، ومساندة السادات حتى تنجح مساعيه ، وأنه "ليس من شيم المغرب أن تقول : اذهب أنت وربك فقاتلا إنا ها هنا قاعدون"[2]. وأكد على أنه خادم للأمة العربية ، وأنه لن يتأخر عن نصرتها إذا اقتضت الظروف أن تسيل الدماء من جديد ، وناشد حكام العرب جميعًا ، وأرسل إليهم الرسائل ، وحضهم فيها على ألا يتركوا الرئيس السادات وحده في ساحة القتال وأن هذا القتال السياسي سيكون أطول وأشقّ من القتال في ساحات النزال.[3]

([1]) **الوثائق الفلسطينية العربي لعام 1977م** ، رقم الوثيقة (480) ، 598.

([2]) **الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1977م** ، وثيقة رقم (480) ، 598.

([3]) **صحيفة المحرر** ، 15 ديسمبر 1977م ، ع. 1120.

وقد أدلى السيد بو ستة بتصريح لجريدة الاتحاد الإماراتية في 21 ديسمبر 1977م بين فيه دوافع المنطلق المغربي إلى تأييد زيارة السادات ، فهذه الزيارة بأخطارها ومحاسنها ، وما نتج عنها من مؤيد ومعارض لا تغير شيئًا حسب التصريح ، فقد أصبحت أمرًا واقعًا يجب التعامل معه ، وأن من واجب الدول العربية أن تعطي السادات الفرصة ومحاولة إصلاح الخطأ خشية التورط ، فالتضامن العربي سلاح فعال يمكن له أن يحوّل الخطأ صوابًا. واقترح أن لا يعطي العربُ إسرائيل فرصة أو ذريعة للتّملص من أي التزام ، وقد رأى الحسن الثاني أن القضية الفلسطينية ستخرج رابحة حتى ولو فشلت المبادرة[1]، وأنه من الممكن استغلال الزيارة ضد إسرائيل. فإذا امتنعت عن تقديم التنازلات للعرب ، فسيظهر وجهها الحقيقي كدولة عنصرية لا تريد سلامًا ، وأن أطماعها استعمارية ، وتسعى إلى السيطرة على الدول العربية ، وبذلك يكون لدى العرب ملفٌّ يحتوي على الدلائل والوثائق التي تدينها أمام الرأي العام الدولي ، ويكون السادات قد خسر ، وربح العرب.[2]

يعتبر هذا التحليل منطقيًّا جدًّا ، فهو يعبر عن قدر كبير من الذكاء الذي تميز به الحسن الثاني ولكنّ الذي يُخرج هذا التحليل عن الواقع هو كون صانع القرار الدولي شريكًا لإسرائيل في تحقيق أهدافها ومؤامراتها ، فحتى لو تقدمت الدول العربية بوثائقها ضد إسرائيل إلى المنظمات الدولية فلن تحصل إلا على قرارات على الورق ، وهذا ما أثبتته الوقائع ، إذ هناك كثير من القرارات التي اتخذتها المنظمات الدولية ولم تطبق قطّ.

توالت تصريحات الملك الحسن الثاني بخصوص زيارة السادات ، فقد أصدر تصريحًا صحفيًّا بتاريخ 24 ديسمبر 1977م ، أكّد فيه على موقفه المؤيد لها ، وتوقع أن الدول ستنقسم بين مؤيد

([1]) **الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1977م** ، وثيقة رقم (500) ، 625.

([2]) **نفسه** ، وثيقة رقم (500) ، 626.

ومعارض ، فإذا احترمت إسرائيل السلام ، فإنّ عدوى السلام ستنتشر شيئًا فشيئًا في دول أخرى وستدخل مع دول المواجهة في مراحل متسلسلة من السلام تهدف إلى التعايش السلمي ، وإذا أعادت إلى كل دولة ما أخذته منها ، فإن تلك الدول ستصالحها[1].

واتبع الحسن الثاني أسلوبًا لطمأنة العرب من هذه الزيارة ، وقال : "إنّ السادات والملك الحسن يستطيعان أن يغيّرا موقفهما الفكري إذا ما شعرا بأنّ إسرائيل تلعب مسرحية بالنسبة للعالم أو بالنسبة للرأي العام الداخلي". وقد أجاب الملك على سؤال صحفي حول طرح حوار فلسطيني إسرائيلي على أرض المغرب بأنه طَرَحَ على الفلسطينيين ترتيب لقاء إسرائيلي فلسطيني ، ولكن هذا الاقتراح قوبل بالرفض ، وعبّر عن ضرورة اللقاء الإسرائيلي الفلسطيني ، وأن على الفلسطينيين أن يكونوا واقعيين ، وأن يلتحقوا بالركب في القاهرة ، ويشاركوا في المباحثات.[2]

الاجتياح الإسرائيلي لجنوب لبنان عام 1978م

نتج عن مبادرة السادات إلى زيارة القدس والسير في الطريق السلمية مع إسرائيل بشكل فردي وبمعزل عن موافقة الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية اضطرار الأخيرة إلى تكثيف عملياتها ضد إسرائيل في جنوب لبنان أملًا منها في إحباط المبادرة الساداتية.[3]

وقد صرّح صلاح خلف[4] ، أبو إياد ، بأنه "لن ندع كارتر وبيغن والسادات يدبرون سلمًا مزعومًا يصادر مستقبل الشعب الفلسطيني" ، وأنه لابد من تلقين الإسرائيليين درسًا بأنه لا طائل من استبعاد

([1])**الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1977م** ، رقم الوثيقة (507) ، 633.

([2])**الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1977م** ، رقم الوثيقة (507) ، 634.

([3])**الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1977م** ، وثيقة رقم (398) ، 417.

([4]) **فلسطيني بلا هوية** ، 239.

الفلسطينيين من التسوية ، واعتبر العرب بأنهم قد ضحَّوْا بالفلسطينيين وقضيتهم من أجل مصالحهم الشخصية ، فقد كان هذا هو السبب الرئيس لإقدام الفدائيين الفلسطينيين على عملية الساحل الفلسطيني.[1] تلك العملية التي اتخذتها إسرائيل ذريعة للقيام بهجوم واسع النطاق على جنوب لبنان في 15 مارس 1978م ، ووصلت قواتها العسكرية إلى عمق أربعين كيلًا [2]، وأشاعت الدمار الواسع في كثير من القرى والمدن كصور ، وصيدا ، والنبطية ، وبيروت.[3]

في إثر ذلك الاعتداء ، أرسلت منظمة التحرير الفلسطينية برقيات إلى زعماء العرب جميعًا وأخبرتهم فيها بحجم المعاناة ، وطلبت إليهم الوقوف إلى جانب الفلسطينيين لمنع العدو من السيطرة على جزء آخر من البلاد العربية.[4]

وجاء رد المغرب سريعًا ، فقد أرسل الملك الحسن الثاني رسالة إلى مناحم بيغن ، رئيس مجلس الوزراء الإسرائيلي ، بتاريخ 16 مارس 1978م بوساطة كورت فالدهايم ، الأمين العام للأمم المتحدة ،

([1]) هي عملية تفجير حافلة على طريق حيفا تل أبيب ، وقعت في الحادي عشر من شهر آذار عام 1978م ، وذهب ضحيتها مدنيون (إسرائيليون) ومنفذو العملية ، وقد كانت الخلية المنفذة لها تتكون من 15 فردًا ، وكان من المقرر أن يذهبوا إلى مخيم تدريب الجيش في الضاحية ، والاستيلاء على جنود الحامية بهدف مبادلتهم ، ولكن هبت عاصفة منعتهم من الوصول إليها ، وجرفت الزورق إلى مكان آخر على شواطئ حيفا ، وكانت قائدة المجموعة شابة في العشرين من عمرها ، وتدعى (دلال المغربي) ، وكان عليها وضع خطة بديلة ، فقامت المجموعة بالاستيلاء على حافلة ركاب بمن فيها لتؤمّن لنفسها جواز مرور إلى تل أبيب ، وقد أقامت القوات (الإسرائيلية) حواجز على طريق حيفا – تل أبيب ، وفتحت النار ببرودة أعصاب تامة على الحافلة ، فقتل كثير من ركابها وعددٌ من المارة ، وسقطت دلال المغربي وثمانية من رفاقها قتلى ، وقد طالت المجزرة ثلاثين من (الإسرائيليين). خلف ، صلاح ، **فلسطيني بلا هوية** 239–240.

([2]) بهلوان ، سمر ، وزميله ، **دراسات في تاريخ القضية الفلسطينية** ، 493.

([3]) مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، **فلسطين ، تاريخها ، وقضيتها** . 215/2. الجامعة العربية ، **جنوب لبنان، مأساة وصمود** ، 37.

([4]) الأحمد ، نجيب ، **فلسطين تاريخًا ونضالًا** ، 754.

وعبّر فيها عن قلقه من الهجوم الذي تشنه القوات الإسرائيلية على جنوب لبنان ، واعتبر أن هذا العمل يزيد من حدة التوتر ، وينسف الجهود المبذولة لإقامة سلام عادل وشامل. واعتبر الحسن الثاني أنه لا مبرر لهذا الهجوم ، وأنه يتخذ صفة عدوان مبيّت سافر على دولة مستقلة عضو في هيئة الأمم المتحدة ليست في حالة حرب مع إسرائيل ، واعتبر أن سلوك المغرب بالقيام بواجبه اتجاه التضامن العربي في الصدام ظل كما كان في حرب أكتوبر 1973م.[1]

فكان في هذه الصيغة والتذكير بحرب 1973م تهديد مبطن بأنه من الممكن أن تقوم المغرب بعمل عسكري آخر ، وكان هذا أشد وضوحًا عندما هدد بالوصول إلى طريق مسدود بخصوص السلام المرتقب ، والابتعاد إلى مسافة أبعد من وقف السلام[2]، وأنه إذا استمرت إسرائيل في إنكارها حقوق العرب التي وقع عليها الاجتماع في مؤتمر الرباط سنة 1974م ، وإذا أصرت على التعنّت وفرض سياسة الأمر الواقع ، فإن المغرب سيكون مرغمًا على اتباع سياسة جديدة ما دامت سياسة الحكمة والاعتدال لا تفضي إلى الغرض المقصود ، ولا تؤدي إلى السلام المنشود ، وطالب بسحب القوات الإسرائيلية من لبنان ، والعودة بها إلى مواقعها.[3]

وقد عُقد لقاء أردني مغربي في المغرب بتاريخ 22 مارس 1978م للتشاور في صيغة للخروج من الأحداث الدامية في جنوب لبنان ، واقترح الجانبان عقد لقاء قمة عربي لوضع خطة شاملة مبنية على التضامن العربي لمواجهة احتمالات المستقبل.[4]

([1]) **الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1978م** ، وثيقة رقم (104) ، 147

([2]) **صحيفة العلم** ، 17 مارس 1978م ، ع. 10120.

([3]) **انبعاث أمة لعام 1978م** ، ج23 , 90.

([4]) **نفسه , ج23**, 92.

وأصدر حزب الاستقلال بيانًا حث فيه القيادات العربية على أن تنبذ الخلافات ، واعتبر العدوان الإسرائيلي مؤامرة مبيتة من الصهيونية على المقاومة الفلسطينية والشعب اللبناني ، وأكد على أن الخلافات العربية والصراعات الجانبية التي تشهدها الساحة العربية تشجع إسرائيل على اقتراف أكبر عدوان على الأمة العربية ، وطالب كلًّا من مصر وسوريا بنبذ كل خلاف بينهما يؤدي إلى تمزيق الصف ، وبأن تكونا معًا في المعركة الجديدة.[1]

وفي 19 مارس ، اتخذ مجلس الأمن القرار رقم (425) ، والقاضي بوقف الأعمال العدوانية ضد لبنان فورًا ، وبالانسحاب منها.[2]

وقد سُئل الملك الحسن الثاني عن الوضع في لبنان بعد انسحاب إسرائيل ، فعبر عن ذلك بأنه كلما انفرجت مصيبة حلت مصيبة أخرى مكانها ، فعندما حُلت الأمور في الجنوب (مصر) بدأت المشاكل في الشمال (لبنان) ، وأرجع السبب في ذلك إلى عنصرين اثنين هما : وجود الفلسطينيين بالكيفية التي هم عليها ، ووجود الجيش السوري في لبنان. "فما دام الجيش السوري لم يخرج من لبنان ، فلا أعتقد أن لبنان سيعرف الراحة".[3]

([1]) **صحيفة العلم 17 مارس 1978م** ، ع. 10120.

([2]) جامعة الدول العربية ، **جنوب لبنان ، مأساة وصمود** ، 76.

([3]) **انبعاث أمة لعام 1978م** ، 190.

كامب ديفيد عام 1979م

نتيجة لموقف إسرائيل المتصلب في التعاطي مع مصر في علمية السلام ، التي لم تلبّ فيها ولو القليل من المطالب العربية ، ولم تضمن إعادة سيناء[1] ، فقد اتخذ السادات قرارًا بوقف مفاوضات السلام بين مصر وإسرائيل.

وفي إثر ذلك ، بعث الملك الحسن رسالة بتاريخ 20 نوفمبر 1978م إلى أنور السادات ، أكد فيها على موقفه السابق ، وعلى أن في هذه الطريقة تأكيد لرفض مصر لكل سلام مغشوش لا ينصف القضية العربية ، واستغل فرصة توقفها ، وطالب العرب بالوقوف إلى جانب مصر وإعطائها الثقة اللازمة في معركتها السياسية.[2]

وفي أثناء محاولات إعادة المحادثات الإسرائيلية المصرية كما كانت ، جاء الاجتياح الإسرائيلي لجنوب لبنان ليفقد السادات جزءًا مهمًّا من التعاطف ، فقد ظن بعض الناس أنه سيضع حدًّا نهائيًّا للنزاع العربي الإسرائيلي عن طريق عملية السلام ، فجاءت هذه الحادثة لتثبت النقيض.[3]

ومع ذلك ، فإن السادات رفض الإقرار بخطئه وإعلان فشل استراتيجيته الدبلوماسية ، واكتفى بتعهده بعدم الموافقة على إجراء لقاءات إسرائيلية في القاهرة أو في القدس ، وبطرد البعثة العسكرية الإسرائيلية التي كانت مقيمة في العاصمة المصرية.[4]

([1]) **صحيفة العلم 24 يناير 1978م** ، ع . 10068.

([2]) **الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1978م** ، وثيقة رقم (30) ، 41

([3]) إن غزو إسرائيل لجنوب لبنان شكل طعنة للسادات ، فقد صرح من قبلُ في الكنيست "أنه لن تكون هناك حرب بعد بين إسرائيل وجيرانها". فلم يفِ بأي وعد من الوعود التي قطعها على نفسه. خلف ، صلاح ، **فلسطيني بلا هوية** ، 242. قهوجي ، حبيب ، **مسيرة السادات الاستسلامية** ، 245.

([4]) خلف ، صلاح ، **فلسطيني بلا هوية** ، 243.

كان واضحًا منذ البداية أن محاولات السادات التصلب في مواقفه مع الإسرائيليين وإيقاف المباحثات المصرية الإسرائيلية ما هي إلا حركات مفتعلة ، وأنها بدون رصيد ، والغرض منها الظهور بأنه يستطيع أن يوقف المفاوضات إذا لم تكن لمصلحة عربية حتى يحظى بالتأييد العربي ففي الوقت الذي أعلن فيه قطع المباحثات ، أعلن أمام مجلس الشعب المصري استمرار مبادرته وإبقاء باب المفاوضات مفتوحًا.[1]

وفي ظل هذه الظروف ، ووقف المباحثات الإسرائيلية المصرية ، اعتقد الملك الحسن أنه يجب استغلال هذه المرحلة لتكون فرصة لجمع شمل الدول العربية ومساندة مصر ، فقد أصبحت الحاجة ملحة لذلك أكثر من أي وقت مضى ، واعتبر الملك أن "الموقف لم يكن أكثر وضوحًا مما هو عليه الآن ، فإما أن تريد إسرائيل السلام ، وتعرب عن إرادته هذه ، وإما أن تختار الحرب".[2]

تقدم الملك الحسن الثاني بمبادرة في تاريخ 26يناير 1978م تقضي بدعوة السادات وعرفات والأسد والحسين للقاء بهدف توحيد الصف العربي للدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني ، على أن يكون الهدف من مفاوضات الشرق الأوسط الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس ، واستعادة حقوق الشعب الفلسطيني . وقد عبّر عن ذلك بقوله : "يجب علينا استعادة حقوقنا حتى ولو استلزم ذلك اللجوء إلى السلاح... إلا أنّ حربًا إسرائيلية خامسة قد تسفر عن وضع مؤسف للمنطقة".[3]

([1]) **صحيفة العلم 23 يناير 1978م** ، ع. 10067. قهوجي ، حبيب ، **مسيرة السادات الاستسلامية من زيارة القدس المحتلة حتى صفقة كامب ديفيد** ، 79.

([2]) **الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1978م** ، رقم الوثيقة (33) ، 45

([3]) **صحيفة العلم 27 يناير 1978م** ، ع. 10071.

وقد رفض السادات كل الاقتراحات التي تثنيه عن استكمال مبادرته. فتجددت المباحثات الإسرائيلية المصرية التي نتج عنها اجتماع السادات ومناحم بيغن وجيمي كارتر في كامب ديفيد من 5-17 سبتمبر 1978م [1]، وتم الاتفاق على وثيقتين ؛ الأولى : إطار عمل السلام في الشرق الأوسط ، والأخرى : إطار عمل لمعاهدة سلام مصرية إسرائيلية.[2]

وبعد الانتهاء من توقيع الاتفاقية ، غادر السادات واشنطن إلى المغرب بتاريخ 22 سبتمبر 1978م ، وعندما وصلها ، اجتمع بالملك الحسن الثاني في اليوم نفسه في القصر الملكي بالخيرات. وقد ذكر عبد الهادي بو طالب[3] ، مستشار الملك الحسن الثاني ، وأحد من حضروا اللقاءات بين السادات والملك الحسن الثاني ، ذكر أن السادات عرض عرضًا مفصلًا لما دار في كامب ديفيد ، وما تم التوصل إليه .

قد يتبادر إلى الذهن السؤال التالي : لماذا اختار السادات المغرب لزيارتها دون الدول العربية الأخرى ، وقبل أن يعود إلى مصر؟ وقد ذكر محمد إبراهيم كامل[4] ، وزير الخارجية المصرية أنه في 05 سبتمبر 1978م أبلغه السادات بأنه سيعرّج على المغرب في أثناء عودته ، واقترح محمد كامل على السادات الذهاب إلى السعودية لإبلاغها بأحداث المؤتمر ، ولكي تدعو السعودية إلى مؤتمر قمة، فما هو سرّ الإصرار على زيارة المغرب؟

([1]) الأمانة العامة للجامعة العربية ، قرارات ومشاريع ومبادرات مختلفة بشأن الصراع العربي (الإسرائيلي) ، 53. حداد ، تريز ، **القرارات والمبادرات الخاصة بالقضية الفلسطينية 1947م – 1988م** ، 103.

([2]) بهلوان سمر ، وزميله ، **دراسات في تاريخ القضية الفلسطينية** ، 482.

([3]) **نظرات في القضية العربية** ، 175.

([4]) كامل ، محمد ، **السلام الضائع في اتفاقية كامب ديفيد** ، 492.

برّر السادات ذلك بأن المغرب كافحت إلى جانب مصر في حرب أكتوبر 1973م ، وأنها البلد الذي تمّت فيه مقررات الرباط سنة 1974م .[1]

ولكنّ هذا لم يكن السبب الرئيس الذي حدا بالسادات إلى زيارة المغرب ، ولكن السبب كان بكون المغرب البلد الوحيد الذي شارك مصر في التمهيد لهذه الاتفاقية ، وهو من أيّد المواقف الساداتية كلها، وطالب العرب بالوقوف إلى جانب السادات. لذا كانت هذه الزيارة تقديرًا لموقفه ، وطلبًا لمساعدة السادات في دعم موقفه مع الدول والشعوب العربية.

لم يقدم الملك الحسن الثاني تأييدًا للسادات على مبادرته في ذلك اللقاء ، وطلب إلى معاونيه التريّث قائلًا : "علينا أن نتريث إلى أن نستوفي جميع التفاصيل ، وحتى تتضح الأمور أكثر".[2]

جاء في تصريح للسيد محمد بو ستة بتاريخ 23 سبتمبر 1978م . حول موقف المغرب من اتفاق كامب ديفيد . بأن موقف المغرب ثابت بالنسبة للقضية العربية والفلسطينية ، ويعتبر المسؤول عن قرارات مؤتمر الرباط ، واستدامة فعاليتها ، وأنه "لا يمكن تصور سلام في منطقة الشرق العربي دون أن تنسحب إسرائيل من كل الأراضي العربية التي احتلت سنة 1967م بما فيها القدس". وأكد على أهمية القضية الفلسطينية وجوهريّتها ، وأنه لا يجب أن يتم حل في المنطقة دون أخذها بعين الاعتبار، وأن من حق الفلسطينيين إقامة دولة لهم على تراب فلسطين ، وأكد على وجوب الحل الجماعي دون الحلول الانفرادية.[3]

([1]) بو طالب ، عبد الهادي ، **نظرات في القضية العربية** ، 176.

([2]) نفسه ، ص 176-177.

([3]) **الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1978م** ، وثيقة رقم (326) ، 451 لجنة الإعلام والعلاقات الخارجية لحزب الاستقلال ، **قضية فلسطين في تصريحات الأستاذ محمد بو ستة** ، 16.

مؤتمر بغداد عام 1978م

بعد توقيع السادات على إطار عمل معاهدة السلام ، أرادت الدول المعارضة لمشروعه عقد مؤتمر قمة عربي من أجل اتخاذ إجراءات تردعه عن قراره ، فأخذت العراق زمام المبادرة ودعت إلى عقد مؤتمر قمة عربي في بغداد لدراسة الأوضاع التي تمر بالساحة العربية ، ومستقبل الصراع العربي الإسرائيلي.[1]

أما موقف المغرب الذي كان واضحًا بخصوص سياسة السادات ، فقد تغير قليلاً قبيل انعقاد مؤتمر بغداد ، وانحاز إلى الدول التي تعارض نهج السادات ، فعندما وقف العرب ضد اتفاقية كامب وكان الاجتماع يتّجه نحو رفضها ، وقف المغرب إلى جانب تلك الدول[2].

أما الأسباب التي حدت به إلى العدول عن سياسته المؤيدة لمصر ، فقد ذكر المؤرخ الإسباني ميغيل[3] أن ذلك يكمن في الرفض العام الذي خلقه توقيع هذه الاتفاقيات سواء بين الدول العربية المعتدلة أو بين المكونة لجبهة الرفض ، فقد أجبرت معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية المغرب الذي كان يواجه صعوبات اقتصادية واجتماعية وعسكرية بسبب النزاع في الصحراء ، على تغيير موقفه حتى لا يبقى معزولًا عن محيطه العربي ، وهذا نفسه السبب الذي جعله يدعم السادات ويمهد للاتصالات المصرية الإسرائيلية.

وقد أجاب الحسن الثاني السؤال الصحفي "هل اتخذ المغرب موقفين متغايرين من المعاهدة؟" وقال : "ليس هناك تناقض بين تأييدنا لمبادرة الرئيس السادات وبين موقفنا في بغداد وما بعد ذلك. إننا

([1]) **صحيفة العلم** ، 8 أكتوبر 1978م ، ع. 1014.

([2]) بو طالب ، عبد الهادي ، **نصف قرن في السياسة** ، 318.

([3]) **السياسة الخارجية للمغرب** ،263.

سنساند مبدئيًّا كل مبادرة للسلام لأننا ننتمي إلى شعب وإلى حضارة لم تبن حياتها وصيتها على السيف، بل على التعبير والنشر. لذلك سيبقى المغرب دائمًا مسانداً لكل مبادرة للسلام ، ومع ذلك فهو يحتفظ لنفسه بالحق في النظر فيما تحتويه تلك المبادرة"[1]. وأكد الملك الحسن أنه سيقف إلى جانب كل من يريد عمل مبادرة ، وأنه عندما تصبح هذه المبادرة على ورق ، يحتفظ المغرب بحقه في الموافقة على تلك الوثائق أو لا ، وهذا ما حصل للمعاهدة المصرية الإسرائيلية فهو . على حدّ قوله . لم يوافق على كل ما جاء فيها.[2]

وبناءً على هذا الموقف الجديد ، فقد أرسل الملك الحسن الثاني عبد الهادي بو طالب قبيل مؤتمر بغداد إلى الرئيس السادات ليخبره بأن الملك الحسن الثاني . بتقديره للأمور . أدرك أنه يجب عليه الانضمام إلى الأغلبية العربية في مؤتمر قمة بغداد خشية زيادة تصدّع الصف العربي فهناك توجه عربي موحّد يتشكل لرفض اتفاقية كامب ديفيد ، وأكد أنّ وقوفه إلى جانب الأغلبية في مؤتمر بغداد لا يغير شيئًا في علاقة الصداقة والمودة بين البلدين ، وأن المغرب سيلعب دورًا في استبعاد مقاطعة مصر التي كان الإعلام العربي يروّج لها ، ولكنه في النهاية سيضطر إلى الالتزام بما يتخذه مؤتمر بغداد من قرارات.[3]

وقد عبّر عبد الهادي بو طالب عن ردة فعل السادات بأنه تفهّم الوضع بالقول : "أنا اتخذت مسؤوليتي ، وأنا قادر على تحملها وحدي مهما كانت التكاليف ، وأعتقد أن هذه هي الطريقة الوحيدة

([1]) **الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1979م** ، وثيقة رقم (196) ، 306.

([2]) **انبعاث أمة لعام 1979م** ، 180.

([3]) بو طالب ، عبد الهادي ، **نصف قرن في السياسة** ، 318.

للعمل ، وسيكون العرب قد ضيعوا الفرصة السانحة لحل مشكلة النزاع العربي الإسرائيلي إذا ما قرروا في مؤتمر بغداد رفض اتفاقية كامب ديفيد ، أو مقاطعة مصر".[1]

وذكر الملك الحسن الثاني في مذكراته أنه طلب إلى السادات أن يذهب إلى المؤتمر ليشرح وجهة نظره ، واقترح عليه أن يبين للمؤتمرين أنه استطاع في كامب ديفيد استعادة جزءٍ كان محتلاً من مصر. ولكنه رفض ذلك الطلب .

وذكر الملك الحسن أيضًا أن المسؤولين في الجامعة العربية لم يكن في نيّتهم اتخاذ قرار سيّء ضد مصر ، وقد تداولوا في طريقة دعوة السادات إلى القمة ، ولكنهم رأوْا عدم الاتصال به لكي لا يعتقد أن ذلك إملاءٌ عليه ، واقترحوا تشكيل بعثة يرأسها رئيس دولة ، لتذهب إليه لدعوته إلى المؤتمر، ولكنّ الخلاف على من يرأس البعثة أخّر إرسالها. وعندما وصلت ، لم يكن السادات قد علم إلا قبل ساعة من وصولها ، وعند ذلك ، كان ردّه "بما أنني وُضعت أمام الأمر الواقع فعليكم أن تعودوا من حيث أتيتم".[2]

أدلى الملك الحسن الثاني بحديث صحفي في أول أيام انعقاد مؤتمر بغداد بتاريخ 02 نوفمبر 1978م ، وجاء فيه أنه لا يمكن التنبّؤ الآن بوجود سلام منفصل بين مصر وإسرائيل لأن السادات لم يوقع معاهدة السلام بعدُ ، وإنما وقّع على إطار عمل المعاهدة ، والذي تطرق فيه إلى جانبين : الأول سيناء ، والآخر الأراضي الفلسطينية المحتلة في غزة والضفة. فإذا عمل على القضية الأولى متناسيًا

([1]) بو طالب ، عبد الهادي ، **نصف قرن في السياسة** ، 318–319.

([2]) الحسن الثاني ، **ذاكرة ملك** ، 168.

الأخرى ، حُكم عليه بأنه يقيم سلامًا منفردًا لا مفاوضات من أجل الوصول إلى تسوية شاملة ، وإذا حدث ذلك ، فسيكون الملك الحسن الثاني أول من يقف ضده.[1]

ونظر الملك الحسن الثاني إلى مؤتمر بغداد على أنه لم يعقد في الوقت المناسب ، لأن العالم العربي لم يكن في وقت من الأوقات ممزقًا كما هو عليه الحال في ذلك الوقت[2]. فإذا تغيب الرئيس السادات عنه ، فإنه لن يكون هناك احترام لقرارات القمة ، ولا التزام بها ، وإذا حضر ، فإن مؤيديه سيطالبونه بشرح وجهة نظره ، وسيطالب معارضوه بمحاسبته. فرأى أنه على المؤتمرين . في ظل هذه الظروف . إما أن يتخذوا قرارًا جماعيًّا بالوقوف مع السادات في المبادرة ومحاولة معالجة الأخطاء ، أو مقاطعته . وفي هذه الحال يجب عليه أن يسير وحده في مبادرته ، ولن يغير ذلك شيئًا.[3]

وسواء كان السادات غائبًا أو حاضرًا ، فإنه لا يغير ما وقع ، ولا يستطيع التراجع عنه ، لأنّ مصر ستدفع ثمنًا غاليًا إذا تراجعت . ولذلك ، فقد رأى الملك الحسن الثاني أن التوقيت الجيد لمثل هذا المؤتمر وجب أن يكون بعد زيارة السادات للقدس مباشرة ، أي قبل توقيع وثيقة إطار عمل السلام ، وكان الملك الحسن في ذلك الوقت قد دعا إلى عقد مؤتمر قمة ، ولكنه لم يجد آذانًا عربية صاغية[4].

أما توقيت انعقاد مؤتمر بغداد ، فقد اعتقد الملك الحسن الثاني أنه كان من الأفضل أن يعقد بعد مرور ثلاثة شهور من توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية ، فحينئذ يمكن الحكم على مخطط السادات بأنه يحقق الشمولية العادلة في القضية العربية ، أو أنه مجرد مشروع فردي استسلامي.[5]

([1]) **انبعاث أمة لعام 1978م ، ج23** , 363.

([2]) **الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1978م** ، وثيقة رقم (429) ، 648

([3]) **انبعاث أمة لعام 1978م** ، ج23 , 364.

([4]) **الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1978م** ، وثيقة رقم (429) ، 648

([5]) **انبعاث أمة لعام 1978م** ، ج23, 364.

وبالرغم من موقف المغرب هذا من ذاك المؤتمر الذي امتدت جلساته من 02- 05 نوفمبر 1978م ، إلا أنه شارك فيه ، فقد حضره محمد بو ستة ، وزير الخارجية ، وجاء في كلمته تذكير بأن المغرب أول من رحب بهذه المبادرة ، وأنه يرى ضرورة الخروج من هذا الاجتماع بنتائج إيجابية لمواجهة التحديات ، ودعم العمل العربي المشترك دون التعرض لأية دولة عربية أو محاولة إدانتها أو عزلها. وناشد المشاركين فيه بالعمل الموضوعي ، والتوصل إلى ما من شأنه رصّ الصف العربي [1].

وقد أسفر مؤتمر بغداد عن إدانة اتفاقية كامب ديفيد ورفضها لما تنطوي عليه من تجاهل لحقوق الشعب الفلسطيني ، وأكد أن استعادة الحقوق العربية في فلسطين مسؤولية قومية تتطلب من كل دولة عربية المشاركة فيها كل منها حسب قدراتها[2]، وقرر نقل مقر الجامعة العربية من القاهرة إلى تونس ، وتعليق عضوية مصر فيها ، وسحب السفراء العرب من مصر ، وقطع العلاقات السياسية والدبلوماسية معها.[3]

من المآخذ على هذه القرارات أنها اكتفت بمعارضة اتفاقية كامب ديفيد ، ولم تضع آلياتٍ وطرقًا لمحاربتها ، ولم تحدد البديل للعملية السلمية الساداتية ، فإذا أخذنا ما حدث فيما بعد ، فإننا سنجد الدول التي كانت تطالب بإيقاع أقصى العقوبات وأقساها على مصر هي أول من فك العزلة عنها كمنظمة التحرير ، والعراق ، والأردن.[4]

([1]) **صحيفة العلم 2 نوفمبر 1978م** ، ع. 30338.

([2]) العدوان ، عبد الحليم ، **القضية الفلسطينية في مؤتمرات القمة العربية 1964م –1990م** ، ص 117 ، رسالة ماجستير ، الجامعة الأردنية ، عمان ، 1991م .

([3]) **نفسه** ، 119.

([4]) بو طالب ، عبد الهادي ، **نظرات في القضية العربية** ، 198.

وقد أكد الأمين العام لحزب الاستقلال أن مبادرة العراق الشقيق إلى تنظيم مؤتمر القمة العربي كانت مساهمة ثمينة في توحيد الصف العربي والحيلولة دون ما يفرق الأمة ، وأكد موقف الحزب القاضي بتمسكه بقرارات الرباط التي تطالب بجلاء إسرائيل عن الأراضي العربية المحتلة كلها في عام 1967م بما فيها القدس ، والاعتراف بمنظمة التحرير ممثلاً شرعيًّا ووحيدًا للشعب الفلسطيني.[1]

وأكدت المغرب . على لسان مسؤوليها . أن جوهر الصراع العربي الإسرائيلي هو حقوق الشعب الفلسطيني ، وأن أي سلام لا يمكن التوصل من خلاله إلى حل شامل وإنصاف لهذا الشعب هو سلام مرفوض[2]. وعلى الرغم من الموقف المغربي المتحفظ على مؤتمر بغداد إلا أن المغرب وافقت على قراراته خشية الخروج عن الإجماع العربي.[3]

قام الملك الحسن الثاني بزيارة للولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ 13 نوفمبر 1978م ، للتباحث في تطورات المفاوضات الجارية في الشرق الأوسط ، وأكد في محادثاته مع الرئيس كارتر أن المشكل الفلسطيني يكوّن العنصر الأساسي للبحث ، وأن موقف المغرب يستند إلى مقررات مؤتمر الرباط[4] ، وأن مؤتمر قمة بغداد هو إرادة للسلام كما هو الحال في مؤتمر الرباط ، فهو لم يدعُ إلى عنف ، بل جاءت قراراته لاستبعاد السلام المنفرد مع إسرائيل ، وللاعتراف بحقوق الفلسطينيين واستعادة الأراضي العربية المحتلة ، وبذلك فلا تناقض بين المؤتمرين.[5]

([1]) المركز الإعلامي لحزب الاستقلال ، **قضية فلسطين في تصريحات الأستاذ بو ستة** ، 19.

([2]) **نفسه** ، 20.

([3]) **صحيفة العلم** ، 9 نوفمبر 1978م ، ع. 10344.

([4]) **الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1978م** ، رقم الوثيقة (453) ، 698

([5]) **انبعاث أمة لعام 1978م** ، 397.

وبحث في ذاك اللقاء أيضًا إمكانية فتح حوار فلسطيني أمريكي ، ولكن أمريكا اشترطت قبول منظمة التحرير الفلسطينية بقرار (242) ، وكانت منظمة التحرير في ذلك الوقت ترفض المصادقة على ذلك القرار.[1]

وما فتئ المغرب يؤكد على مواقفه من مؤتمر بغداد ، ففي تصريح لعبد الهادي بو طالب بتاريخ 14 مارس 1978م . قبيل توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية . ذكر أنه "كما ساندت المغرب مبادرة السادات ، وساندت العرب في مؤتمر بغداد ، فإنها تقف دائمًا إلى جانب الدول العربية ، وأنها . حتى الآن . لا تعرف شيئًا عن النتائج النهائية لمبادرة السادات". وأكد فيه على أنه ليس لديه أية معلومات مسبقة من أية جهة عن حقيقة الأمور ، ولذلك فقد التزم المغرب بقرارات الرباط ، وتمسك بسلوك التعقل والرزانة.[2]

كامب ديفيد (2) 1979م

بتاريخ 26 مارس 1979م ، وُقّعت اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية النهائية في واشنطن[3] وفي إثر ذلك ، عقد وزراء الخارجية العرب اجتماعًا في بغداد في المدة بين 27-31 مارس 1979م واتخذوا قرارات [4]. وقد دعمت المغرب تلك القرارات لأن الاتفاقية كانت انفرادية مع إسرائيل ، فتكون مصر "قد خرجت عن الصف العربي ، وذهبت . بالاتفاق مع الولايات المتحدة . إلى تبنّي مواقف العدو

([1])**انبعاث أمة لعام 1978م** ، 398.

([2]) **الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1979م** ، وثيقة رقم (64)، 93.

([3]) العدوان ، عبد الحليم ، **القضية الفلسطينية في مؤتمرات القمة العربية 1964م – 1990م** ، 119 ، رسالة ماجستير الجامعة الأردنية ، عمان ، 1991م.

([4]) **نفسه** ، 119-120.

الصهيوني" ، واتهمت مصرَ باغتصاب الوطن العربي وبتخلّيها عن دورها في تحرير الأراضي العربية المحتلة.[1]

وفي تصريح لمحمد بو ستة صدر في 26 مارس 1979م ، أكد أنه لا يوجد حل لقضية الشرق الأوسط إلا بالجلاء عن الأراضي العربية المحتلة ، وأن قضية فلسطين هي القضية الأم ، وأن المغرب ملتزم بمقررات مؤتمر بغداد ولا سيما بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد ، وأنه . عندما اتخذ قرارًا بمشاركة الدول العربية في إجماعهم . سَيَفي بذلك القرار.[2]

وقد أسفرت المباحثات بين الملك المغربي والسعودي عن التنسيق بين البلدين من أجل إيجاد آلية لتطبيق قرارات مؤتمر وزراء الخارجية والاقتصاد العرب في بغداد ، والتأكيد على وجوب قيام الجامعة العربية بدورها من أجل تطبيق تلك القرارات . وأعرب عن عزمه على الاستمرار في نصرة الحق العربي، ودعم الشعب الفلسطيني حتى يتحقق انسحاب القوات الإسرائيلية.[3]

بعد مؤتمر بغداد ، عقد مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية في مدينة فاس بتاريخ 09 مايو 1979م في ظل ظروف صعبة ، فقد كانت الجبهة العربية تعاني من التفكك بغياب مصر عنها ، وتوقيع معاهدة السلام المنفردة ، واعتقد الملك الحسن الثاني أن القدس والقضية الفلسطينية هي التي تجمع العرب ، وأنه لم يعلق عضوية مصر في الجامعة العربية إلا لهذا السبب ، وأنه إذا رجعت مصر عن اتفاقية السلام ، فإن ذلك سيكون عاملًا إيجابيًّا.[4]

([1]) لارامندي ، ميغيل ، **السياسة الخارجية للمغرب** ، 264.

([2]) **الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1979م** ، وثيقة رقم (94) ، 137

([3])**الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1979م** ، وثيقة رقم (94) ، 137.

([4]) **انبعاث أمة لعام 1979م** ، ج 24, 158.

وكان أهم قرار صدر عن اجتماع وزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي التي كان يرأسها الملك الحسن الثاني هو تعليق عضوية النظام المصري في تلك المنظمة ، وتجميد نشاطها في سائر المؤسسات والمنظمات واللجان المنبثقة عنها حتى زوال الأسباب التي دعت إلى ذلك مع استمرار التعاون مع شعب مصر الإسلامي باستثناء الذين يتعاونون بصورة مباشرة أو غير مباشرة مع العدو الصهيوني.[1]

هذا هو موقف المغرب الرسمي ، أما الموقف الشعبي ، فقد اعتبرت الجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني أن المعاهدة المصرية الإسرائيلية تندرج في إطار إبرام صلح منفرد وأنها تجاهلت وضع القدس القديم ، ولم تنصّ على الجلاء التام من كل الأراضي المحتلة ، الأمر الذي يتنافى مع مقررات القمم العربية ، ويخدم النظرية الإسرائيلية بشأن الحدود الآمنة.[2]

وكان الموقف الذي اتخذته الجمعية هو نفسه الموقف الذي صدر عن المؤسسات المغربية الأخرى ، فقد أجمعت على إدانتها لهذه الاتفاقية ، ورفضها المطلق لكل ما سيترتب عليها ، فكان حزب الاتحاد الاشتراكي المعارض يرى أنه لا يمكن أن يتم سلام شامل وعادل إلا بمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية جنبًا إلى جنب في كل حل مقترح ، "فالاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية . بوصفه فصيلًا من فصائل القوى العربية . يعلن إدانته الكاملة لهذه الاتفاقية ، ويعبر عن مرارته وألمه ، وعن سخطه وغضبه لإبرامها" .[3]

([1]) **صحيفة المحرر 10 مايو 1979م** ، ع .1553.

([2]) بطبوطي ، عبد الله ، **المغرب والقضية الفلسطينية** ، 101.

([3]) **نفسه** ، 102.

ووصف حزب التقدم والاشتراكية اتفاقية كامب ديفيد بأنها تنكر الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني ، وتخدم المشاريع الصهيونية والإمبريالية في المنطقة ، واعتبرها طعنة موجّهة إلى القضية الفلسطينية ، وتسعى إسرائيل من خلالها إلى توسيع فجوة الخلافات العربية لتمرير ما تريده على مبدأ "فرّق تسد"[1]. ولعل هذا الرأي هو الأرجح ، إذ إن غاية إسرائيل الأساسية ليست المعاهدة بحد ذاتها ، ولكنها بثّ الفرقة بين الصفوف العربية ، والانفراد بكل دولة على حدة. فمن خلال معرفة إسرائيل بالعرب ، أدركت أنه لا يمكن مواجهتهم كقوة واحدة ، وأنهم إذا اجتمعوا سادوا العالم ، لذلك ، ومن خلال فهمها تلك القاعدة ، استطاعت الحصول على كل ما تريد ، وما تزال سياستها هذه قائمة حتى وقتنا الحاضر.

يتبين من المواقف المغربية الرسمية والشعبية ، أنّ هناك إجماعًا مغربيًّا على رفض اتفاقية كامب ديفيد ، إلا أن الموقف الرسمي كان متذبذبًا ، حيث كان في البداية من الداعمين والميسِّرين لها. ولكن السياسة تخضع لحاجات المصالح الآنيّة ، لذا تعامل المغرب مع هذه القضية بذكاء واستطاع أن يحافظ على بقائه في الصف العربي.

لجنة القدس

أُنشئت لجنة القدس في مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي الذي عقد في جدّة بتاريخ 12 يوليو 1975م ، وكان الدافع إلى إنشائها ما آلت إليه الأوضاع في مدينة القدس جرّاء الاحتلال الصهيوني ،

([1]) بطبوطي ، عبد الله ، **المغرب والقضية الفلسطينية** ، **103**.

ومحاولة قواته تهويد الأماكن المقدسة في الأراضي المحتلة ، وكان هدفها التصدي للمخططات الصهيونية ضد المدينة المقدسة.[1]

وفي الدورة العاشرة لوزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي التي عقدت عام 1979م تقرر اجتماع لجنة القدس على مستوى وزراء الخارجية ، وتم إسناد رئاسة اللجنة إلى الملك الحسن الثاني[2]. ولعل السبب في إسناد هذه المهمة إليه مع أخذ بعده الجغرافي بعين الاعتبار ، لعل ذلك يرجع إلى الدور الذي لعبه في إنشاء منظمة المؤتمر الإسلامي ، فقد جمع أكبر عدد من المؤتمرات الدولية والعربية والأفريقية والإسلامية في المغرب.[3]

وقد اعتبر أبو بكر القادري[4] أن القدس من أهم أولويات المغرب ، لذا جعل منظمة المؤتمر الإسلامي الإطار الرسمي لتحركه لمصلحة القضية الفلسطينية والقدس منذ إنشائها.

تتكون لجنة القدس من (14) وزير خارجية[5] يرأسهم الملك الحسن الثاني ، وقد تم تحديد أولويات هذه اللجنة بالعمل على الاتصال بالدول الأعضاء في مجلس الأمن الدولي ، وإطلاعها على وضع القدس الخطر ، وإيفاد شخصيات ووفود على مستوًى عالٍ إلى كل دول العالم ، لشرح الأخطار التي ستترتب على سياسة إسرائيل تجاه القدس ، وتبنّي الدول الإسلامية سياسة مشتركة على أساس موقف هذه الدول من الحق الفلسطيني والعربي والإسلامي في القدس وفلسطين والأراضي العربية

([1]) الأمانة العامة ، **قرار إنشاء لجنة القدس** ، 4.

([2]) **قرار إسناد رئاسة لجنة القدس إلى جلالة الملك الحسن الثاني** ، 6.

([3]) موسى ، محمد ، **الحسن الثاني ، دراسة في العبقرية** ، 142.

([4]) مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية ، **القدس ، أنقطة قطيعة أم مكان التقاء؟** ، نوفمبر 1998م ، 331/1.

([5]) المملكة العربية السعودية ، وجمهورية بنغلاديش ، وكينيا ، وإندونيسيا ، وإيران ، وليبيا ، والأردن ، ولبنان والمملكة المغربية ، وباكستان ، ومنظمة التحرير الفلسطينية ، والسنغال ، والسودان ، وسورية. **لجنة القدس برئاسة الحسن الثاني ، منجزات وآفاق** ، 13.

المحتلة[1] ، وتبني الدول الإسلامية سياسة مشتركة في اتخاذ مواقف حازمة بما فيها قطع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع الدول التي تقرر نقل سفاراتها إلى القدس ، ودعوة الدول الإسلامية لتوفير الدعم والمساندة للشعبين اللبناني والفلسطيني لمواجهة حرب الإبادة التي تشنها إسرائيل عليهم.[2]

وقد اتخذت اللجنة قرارات تتعلق بالجانب الإعلامي مثل : عقد اجتماعات دورية لمجموعة السفراء الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في العواصم العالمية ، وإنشاء مجلس لهم تكون وظيفته التعريف بقضية القدس وفلسطين[3] ، وتنظيم ندوات عالمية بخصوصها.[4]

أما في الجانب المالي ، فقد تقرر إنشاء صندوق القدس الذي ستكون وظيفته دعم مقاومة الشعب الفلسطيني عن طريق إمداده بالوسائل المادية لمقاومة الاحتلال ، ودعم دول المواجهة وحثّ الدول الإسلامية على المساهمة في ذلك الصندوق ، ودعوة البنك الإسلامي للتنمية لمنح التسهيلات والقروض المالية للمؤسسات الفلسطينية.[5]

إنّ جميع هذه القرارات التي اتخذتها لجنة القدس تصبّ في مصلحة قضية القدس بشكل خاصّ والقضية الفلسطينية بشكل عام ، والناظر إليها يجدها تتميز بالشمولية في جميع المجالات .

كانت أولى الخطوات التي اتخذها الملك الحسن الثاني هي إرسال رسالة بتاريخ 20 يونيو 1979م إلى رئيس المجلس الأوروبي فاليري جيسكار ديستان ، وذلك قُبيل اجتماع المجلس الأوروبي ، وبيّن له فيها أهمية القدس في الديانات السماوية الثلاث ، وما يجري بحقها من اعتداءات من قبل

([1]) **قرار الدورة الأولى للجنة القدس** ، 10.

([2]) **لجنة القدس برئاسة الملك الحسن الثاني ، منجزات وآفاق** ، 31-32.

([3]) **قرارات الدورة الأولى للجنة القدس** ، 10.

([4]) **لجنة القدس برئاسة الملك الحسن الثني ، منجزات وآفاق** ، 33.

([5]) **قرارات الدورة الأولى للجنة القدس** ، 10-11.

الإسرائيليين ، وتقدم له بالشكر لموافقته على نقل سفارة بلاده من القدس وطلب إليه أن يعرض قضية القدس في مجلس أوروبا الذي سيجتمع برئاسته ، وأن يحدد سياسة أوروبية بخصوص هذه المشكلة.[1]

ووجه الملك الحسن الثاني رسالة أخرى إلى البابا يوحنّا بولوس الثاني بتاريخ 26 يونيو 1979م بصفته رئيسًا للجنة القدس ، وتضمنت الرسالة شرحًا لوضع القدس ، وأهمية الفاتيكان بالنسبة للعالم المسيحي ، وحثّه على ضرورة التعاون الإسلامي المسيحي لنصرة القدس وعلى لعب دور في المواقع التي يكون فيها اتخاذ قرار لمصلحتها.[2] وقد أثارت جهود الملك الحسن الدبلوماسية هذه انتباه المجلس الأوروبي إلى وضعية القدس[3].

ولم تنحصر جهود الملك في إرسال الرسائل إلى الدول الأوروبية ، ولكنه فتح قنوات أخرى عن طريق عقد الندوات الخاصة بالقدس. فقد شارك محمد بو ستة بإلقاء خطاب باسم الملك الحسن الثاني أمام الندوة العالمية حول القدس ، والتي عقدت في لندن بتاريخ 03 ديسمبر 1979م ، وكان لمشاركة المغرب في ندوة معقودة في دولة أجنبية لقضية القدس رمزية سياسية وقانونية كبيرة عرّفت الرأي العام العالمي بما تقترفه إسرائيل فيها من انتهاكات تتحدى بها الضمير العالمي.

ودعا بو ستة إلى أن يتحمل العالم الإسلامي والمسيحي أمانة الوقوف بحزم في وجه الإجراءات الإسرائيلية ، ونوّه إلى مهمة الندوة التي تهدف إلى تعريف الرأي العام الدولي والرأي العام الأوروبي

([1]) **انبعاث أمة لعام 1979م ، ج24** , 224.

([2])**انبعاث أمة لعام 1979م ، ج24** , 362-363.

([3]) **نفسه ، ج24**, 224.

بارتباط هذه المدينة بالعروبة والإسلام ، وأكد على استحالة قيام أي سلام في منطقة الشرق الأوسط لا يضمن عودتها إلى السيادة العربية والإسلامية.[1]

وأكد الملك الحسن في رسالته تلك إلى ما لحق بالمغاربة في المدينة من ضرر جراء التصرفات الإسرائيلية ، حيث عملت على هدم حيّ المغاربة فيها ، وبين أنه بالرغم من إعلان المجتمع الدولي ممثلًا بالجمعية العامة ، ومجلس الأمن ، ومنظمة اليونسكو استنكاره ورفضه الإجراءات الإسرائيلية ، إلا أن إسرائيل ما زالت تبدي استخفافها بالرأي العام الإسلامي والدولي.[2]

لقد وقفت المغرب في وجه كندا عندما أرادت نقل سفارتها من تل أبيب إلى القدس ، فأرسل وزير الدولة المكلف ، محمد بو ستة ، خطابًا إلى حكومة كندا بهذا الخصوص ، وطلب إلى الأمانة العامة للجنة القدس[3] تعميم هذا الخطاب على الدول الأعضاء ، وأعرب عن قلقه البالغ من خطوة الحكومة الكندية ، وأنه كان من المقرر أن تتخذ لجنة القدس قرارًا جماعيًّا ضدها ، واعتبر قرارها بمثابة تحدٍّ لمشاعر المسلمين ، ومخالفة لقرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن ، وناشد الحسن الثاني الحكومة الكندية قائلًا : "نناشدكم باسم جميع الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي التراجع عن تنفيذ هذا القرار حفاظًا على العلاقات الطيبة التي تربط الدول الإسلامية بدولتكم ، وتضامنًا مع الحق والشرعية الدولية. وأعتقد أنه لا يخفى عليكم ما سيسفر عنه تطبيق قرار نقل سفارتكم إلى القدس الشريف من نتائج على مستقبل العلاقات بين دولتكم ودول المؤتمر الإسلامي.[4]

([1]) **لجنة القدس برئاسة الملك الحسن الثاني ، منجزات وآفاق** ، 54.

([2]) **نفسه** ، 55.

([3]) **صحيفة العلم ، 3 يوليو 1979م** ، ع 10572.

([4]) **لجنة القدس برئاسة الملك الحسن الثاني ، منجزات وآفاق** ، 59.

واعتبر الحسن الثاني نقل كندا سفارتها إلى القدس المحتلة اعترافًا ضمنيًّا بأنها عاصمة إسرائيل، ورضوخًا للضغوط الإسرائيلية التي تهدف إلى تثبيت سياسة الأمر الواقع ، وممارسة سياسة التوسع بوساطة القوة.[1]

وفي مؤتمر لجنة القدس الثاني ، أكد الملك الحسن الثاني على إنجازات اللجنة فيما يخص خطاب البابا الذي ألقاه في الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، والذي جاء ردًّا على رسالة الحسن الثاني ، فقد أكد أمام هيئة الأمم المتحدة على ما تقاسيه مدينة القدس من اضطهاد.[2] وكان لهذا التصريح أمام هيئة الأمم المتحدة مدلولاته ، وإمكانية وصوله إلى دائرة أوسع.

وقد أعرب الحسن الثاني عن تقديره للموقف الفرنسي الذي عبر عنه الرئيس الفرنسي في زيارته لعدد من الأقطار العربية بخصوص حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ، واعتباره قضية فلسطين قضية شعب وليست قضية لاجئين ، ودعا إلى مواصلة الاتصالات على مستوًى وزاري ، وبالطريقة التي يختارها الملك الحسن الثاني للقيام بزيارات لفرنسا والدول الأوروبية من أجل الحصول على تأييدها بالاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني ، والاعتراف بالحقوق الوطنية الثابتة له كما نصت عليها مواثيق هيئة الأمم المتحدة وهي حقه في العودة ، وتقرير المصير، وإقامة دولته المستقلة في فلسطين.[3]

([1]) **صحيفة 3 يوليو 1979م** ، ع 10572.

([2]) **لجنة القدس برئاسة الملك الحسن الثاني ، منجزات وآفاق** ، 64.

([3]) **تقرير عن اجتماعات الدورة الثانية للجنة القدس** ، 16.

واتخذت لجنة القدس توصية مفادها تمسك الدول الإسلامية بقرار مجلس الأمن الدولي بخصوص المستوطنات والقدس الشريف ، واعتباره إرادة شرعية دولية إجماعية يجب العمل على وضعها موضع التنفيذ.[1]

زار الملك الحسن الثاني حاضرة الفاتيكان بتاريخ 02 ابريل 1980م ، واستقبل فيها بحفاوة وعقد اجتماعًا مع البابا عبّر خلاله عن جزيل شكر لجنة القدس له على موقفه العادل من القضية العربية عمومًا ، وقضية القدس خصوصًا ، وتحادثا حول سياسة التهويد التي تنتهجها حكومة إسرائيل ، وتشاورا بشأن مستقبل القدس والمحافظة على ميزتها الدينية وطابعها التاريخي وما ينبغي عمله لإنهاء سياسة الاستفزاز والتحدي التي تنتهجها إسرائيل ضد السكان المسلمين والمسيحيين فيها ، وضد القرارات الدولية التي تدينها[2].

وقد وجد الحسن الثاني لدى البابا تفهّمًا لهذه المشكلة ، حيث رأى "أنه لا يصلح أن تطغى الديانة اليهودية في القدس على الديانتين الإسلامية والمسيحية ، وأن على إسرائيل أن تبرهن على حسن نيّتها بالجلاء عن المدينة المقدسة ، والجلوس للتفاوض على مستقبلها.[3]

([1]) قرر مجلس الأمن في 1 مارس 1980م أن يأخذ علمًا بتقارير لجنة مجلس الأمن المحدثة تطبيقًا للقرار (446) من أجل دراسة الحالة المتعلقة بالمستوطنات داخل الأراضي العربية المحتلة منذ 1967م بما في ذلك القدس ، وأن يأخذ علمًا أيضًا برسالتي الممثل الدائم للأردن والممثل الدائم للمغرب. **رئاسة الملك الحسن الثاني للجنة القدس منجزات وآفاق** ، 153.

([2]) منصور ، عبد الوهاب ، **مع جلالة الملك الحسن الثاني في حاضرة الفاتيكان** ، مجلة دعوة الحق ، ع.5 243-252.

([3]) **رئاسة الملك الحسن الثاني للجنة القدس ، منجزات وآفاق** ، 20.

وأما صدى هذه الزيارة في الخارج ، فقد كان أهمه رأي منظمة التحرير الفلسطينية التي اعتبرتها خطوة كبيرة لتأكيد موقف العالم الإسلامي ومنظمة المؤتمر الإسلامي ولجنة القدس والجامعة العربية من مدينة القدس [1].

إن اللقاءات التي أجراها الملك الحسن الثاني مع عدد من السياسيين والمسؤولين الذين يملكون أصواتًا مسموعة في بلدانهم ، أدت إلى زيادة الأصوات المعتقدة بمظلومية الشعب الفلسطيني وزيادة عدد الذين يطالبون بإنصافه والاعتراف له بحقه في تقرير مصيره.

وقد عقدت ندوة دولية حول القدس في القاعة الكبرى باليونيسكو في باريس ، وافتتح الندوة الوزير الأول نيابة عن الملك الحسن الثاني ، وشارك في الندوة نخبة من العلماء ورجال الفكر وعقدت الندوة أربع جلسات نوقشت خلالها وضعية القدس تاريخيًّا وحاضرًا ومستقبلًا ، ونظرة الأديان إليها[2]. وصدر عن المشاركين في الندوة بيانٌ يسمى (إعلان باريس) ، أكد على نضال الشعب الفلسطيني من أجل استرداد حقوقه الثابتة ، وصدر قرار عن الندوة بتشكيل لجنة سميت (فرنسا . القدس) ، وكانت مهمتها تعريف الرأي العام الفرنسي والأوروبي بقضية القدس ، وقد تم تكليف سفراء المغرب في العواصم العالمية بالعمل على نشر هذا البيان ، والتعريف به ، والحصول على التأييد له ، والعمل على تسهيل نشره في كبرى الصحف الأوروبية.[3]

([1]) منصور ، عبد الهادي ، **مع جلالة الملك الحسن الثاني في حاضرة الفاتيكان** ، مجلة دعوة الحق_، ع.5 ، 251.

([2]) **صحيفة العلم 4 ديسمبر 1980**م ، ع. 11145.

([3]) **رئاسة الحسن الثاني للجنة القدس ، منجزات وآفاق** ، 22.

وقد ساهم الملك الحسن الثاني بشكل شخصي في لجنة القدس ، فقد تبرع من ماله الخاص لفائدة صندوق القدس بشيك قيمته مئتا ألف دولار.[1] ودعمًا للجهود المبذولة في مجال الاتصال بالعالم الخارجي ، قررت لجنة القدس تشكيل لجنة مكونة من الرئيس أحمد سيكوتوري والرئيس ضياء عبد الرحمن للعمل إلى جانب الملك الحسن الثاني في الاتصالات التي تهدف إلى مواجهة التطورات المستجدة[2] على قضية المدينة المقدسة ، وأقرت اللجنة خطة للتحرك من أجل العمل على زيادة تفهم الدول الكبرى لها ، وإقناع الرأي العام الدولي بعدالة المواقف الإسلامية بهدف الوصول إلى حل عادل ودائم وشامل لأزمة الشرق العربي.[3]

من خلال عرض منجزات لجنة القدس يطرح السؤال التالي نفسه : ما هو تأثير هذه القرارات من الناحية الواقعية على القضية الفلسطينية بشكل عام ، وقضية القدس بشكل خاص؟

والجواب هو : بالرغم من أن لجنة القدس لم تأخذ إجراءات عملية عسكرية جريئة ، إلا أنها . من خلال أنشطتها الدبلوماسية التي كان يقوم بها الملك الحسن الثاني . أعطت بعدًا جديدًا للقضية الفلسطينية ، فكانت مكسبًا لها ، حتى إن منظمة التحرير لجأت إليها من أجل رفع صوتها في المنظمات الدولية ومحاولة إلغاء بعض القرارات العنصرية التي اتخذها العدو الصهيوني ، وقد ساهمت في التعريف بالقضية الفلسطينية ، وفي إثبات عدالتها في ظل ضآلة دور الإعلام العربي مقارنة بالإعلام الإسرائيلي.

([1]) **صحيفة العلم 10 مارس 1980م** ، ع. 10822.

([2]) **رئاسة جلالة الملك الحسن الثاني للجنة القدس ، منجزات وآفاق** ، 219.

([3]) **صحيفة العلم** ، 9 نوفمبر 1980م ، ع. 11115.

الفصل الرابع

سياسة المملكة المغربية تجاه القضية الفلسطينية (1980-1982م)

4-1 إعلان مدينة القدس عاصمة ل إسرائيل عام (1980م)

4-2 مبادرة الأمير فهد عام (1981م)

4-3 الاجتياح الإسرائيلي لجنوب لبنان عام (1982م)

4-4 مؤتمر قمة فاس عام (1982م)

الفصل الرابع

سياسة المملكة المغربية تجاه القضية الفلسطينية (1980-1982م)

إعلان مدينة القدس عاصمة لإسرائيل عام 1980م

كانت القدس أولوية من أولويات الملك الحسن الثاني ، التي من أجلها أنشئت لجنة القدس وترأسها بنفسه ، وأصبح المسؤول الرئيس عن القدس. فحينما أعربت إسرائيل عن نيتها إصدار قرار يعتبر القدس عاصمة لها ، أعلنت بعض الدول استعدادها لنقل سفارتها إلى القدس ، فقام الملك الحسن الثاني بإرسال رسائل إلى تلك الدول وإلى الولايات المتحدة يعبر فيها عن خطورة هذا العمل ، وقرر اتخاذ مواقف حازمة تجاهها بما في ذلك قطع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع الدول التي تنقل سفاراتها إليها.[1]

وبسبب تلك النية أيضًا ، أرسل الحسن الثاني رسالة إلى أنور السادات بتاريخ 23يوليو 1980م مفادها أنّ على مصر أن تتخذ ردَّ فعل في مستوى دورها الإسلامي والإنساني[2] وطالبه بإيقاف التحدي الإسرائيلي عند حده ، واتخاذ موقف حازم ، وردة فعل تزيد العرب والمسلمين قوة.[3]

وفي إثر إقدام الكنيست الإسرائيلي على اتخاذ قرار ضم القدس ، واعتبارها عاصمة موحدة وأبدية لإسرائيل بتاريخ 30يوليو 1980م ، أعلن مسؤول بوزارة الخارجية المغربية في 02 أغسطس 1980م أن المغرب يعتبر القرار باطلاً وغير شرعي ، وأنه يدخل في إطار سياسة إسرائيل العدوانية المرتكزة

([1]) **صحيفة العلم** ، 3 يولو 1979م ، ع. **10572**.

([2]) **الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1980م** ، وثيقة رقم (192) ، 265.

([3]) **نفسه** ، رقم الوثيقة (192) ، ص 266. **خطب وندوات صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني** ، م 6، 519.

على سياسة الاستعمار ، وفرض القوة . واعتبره تحديًا لمشاعر المسلمين ، وأبدى تمسكه بحق المغرب الأبدي في المدينة ، وعودة ممارسة السيادة العربية عليها.[1]

وفي 03 أغسطس 1980م ، بعث أبو عمار نداءً إلى الملك الحسن الثاني دعاه فيه إلى عقد مؤتمر قمة عاجل للدول الإسلامية لاتخاذ الإجراءات اللازمة ضد قرار الكنيست الصهيوني ، وأكد على ما يمثله هذا القرار من خطر حقيقي يهدد الإسلام والمسلمين ومقدساتهم.[2]

ولم ينتظر الملك الحسن الثاني طويلًا حتى طلب إلى الأمين العام للمؤتمر الإسلامي عقد اجتماع عاجل للجنة القدس لدراسة قرار إسرائيل بتهويد المدينة المقدسة ، وأكّد على أن المغرب على استعداد دائم لإيواء كل مؤتمر يخدم العرب والمسلمين. وكذلك دعت لجنة إنقاذ القدس الدول العربية والإسلامية إلى ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة لمواجهة قرار الضمّ .[3]

لقد كان قرار ضم القدس سياسة قائمة على أساس إخراج المدينة من إطار المفاوضات ، وإمكانية الانسحاب منها عند اتخاذ أي قرار بالسلم ، وقد جاء لإجهاض كل التحركات السلمية التي تجعل القدس أساسًا لأي حل ، وكان طعنة في قرار مجلس الأمن رقم (476) الذي جعل كل الإجراءات التي تهدف إلى تغيير هوية القدس باطلة.

([1]) **صحيفة العلم** ، 3 غشت 1980، ع. 11017. بنجلون ، محمد ، **الحسن الثاني في سيره وأمجاده** ، منشورات صحيفة الفتح ، 61.

([2]) **صحيفة العلم** ، 5 غشت 1980م ، ع. 11019.

([3]) **نفسه** ، 6 غشت 1980م ، ع. 11020.

ولذلك جاءت قرارات الدول العربية والإسلامية بالتزامها بتحرير القدس ، والتزام الدول الإسلامية باستخدام جميع إمكاناتها لمجابهة القرار الإسرائيلي ، وإقرار تطبيق المقاطعة السياسية والاقتصادية على الدول التي تعترف بذلك القرار.[1]

فقد عملت الدول العربية والإسلامية في داخل الأمم المتحدة على المصادقة على قرار يدين إسرائيل بسبب إعلانها القدس عاصمة أبدية لها ، وسعت إلى الحصول على إدانة لها من المؤسسات الرسمية. ونتيجة لهذه الجهود ، فقد قرر مجلس الأمن الانعقاد من أجل تدارس القضية.[2]

وعقدت لجنة القدس دورة طارئة بمدينة الدار البيضاء في 16 أغسطس 1980م برئاسة الملك الحسن الثاني ومشاركة ياسر عرفات ، وقد توصل الاجتماع إلى قرارات أهمها : دعوة الدول العربية والإسلامية إلى استخدام جميع طاقاتها وإمكاناتها مع جميع الدول التي تتعامل مع القرار واعتبار زيارة أي مسؤول للقدس في هذه الوضعية تجسيدًا ودعمًا لقرار ضم القدس لإسرائيل.[3]

واتخذت اللجنة قرارًا بتكليف الأمين العام بالاتصال بالدول الإسلامية لدعوتها إلى الانضمام إلى نظام المقاطعة العربية ضد إسرائيل ، والطلب إلى دول عدم الانحياز التي لها علاقة بها إلى قطع علاقاتها ، وإجراء اتصالات مع الدول التي لها سفارات في القدس بإرسال وفد إليها مكلف من طرف الملك الحسن[4].

([1]) **قرار 3/2 بشأن قضية فلسطين والشرق الأوسط** ، 27.

([2]) **صحيفة العلم** ، 7 عشت 1980، ع. 11021.

([3]) **رئاسة الملك الحسن الثاني للجنة القدس ، منجزات وآفاق** ، 91.

([4]) **نفسه** ، 92.

وقد تقدمت المغرب بورقة عمل تنص على ما يلي : اتخاذ موقف حازم من الدول التي لها سفارات أو ممثليات في مدينة القدس ، وهي (11) دولة من دول أمريكا اللاتينية ، وهولندا وإخضاعها لمقاطعة دبلوماسية واقتصادية.[1] والعمل على استصدار قرارات دولية في الأمم المتحدة ومؤسساتها ضد القرار الإسرائيلي ، ودعوة جميع الدول إلى تحمل مسؤولياتها في التصدي له واتخاذ إجراءات عملية رادعة لها.

واستجابة للضغوط المغربية على هيئة الأمم المتحدة ، اجتمع مجلس الأمن في جلسة طارئة بتاريخ 20 أغسطس 1980م لدراسة قضية القدس والقرار الإسرائيلي ، وأصدر قرارًا تحت رقم (478)[2] يرفض ذلك القرار ، ويدين إسرائيل لإقدامها على اتخاذه ، ويدين رفضها الانصياع للقرارات الدولية.

([1]) **صحيفة العلم** ، 19 غشت 1980، ع. 11033.

([2]) 1. يشجب بأشد العبارات مصادقة إسرائيل على "القانون الأساسي" حول القدس ، ورفضها الاستجابة للقرارات المناسبة لمجلس الأمن.

2. يؤكد أن مصادقة إسرائيل على القانون الأساسي يشكل خرقًا للقانون الدولي.

3. يعتبر أن كل التدابير والإجراءات التشريعية والإدارية التي اتخذتها إسرائيل للمنطقة المحتلة ، والتي غيرت أو ترمي إلى تغيير مدينة القدس ووضعها القانوني وخاصة القانون الأساسي الجديد حول القدس ، يعتبرها إجراءات لاغية وباطلة ، ويجب إنهاء العمل بها فورًا.

4. يؤكد أيضًا على أن هذا العمل يشكل عرقلة خطرة لجهود إقامة سلم شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط.

5. يقرر عدم الاعتراف بالقانون الأساسي وبالإجراءات الأخرى التي اتخذتها إسرائيل ، والتي ترمي إلى تغيير طابع القدس ووضعها القانوني ، ويطلب إلى جميع أعضاء منظمة الأمم المتحدة أن يوافقوا على قراره هذا وأنّ على الدول التي أقامت بعثات دبلوماسية في القدس أن تسحب تلك البعثات منها.

6. يطلب من الأمين العام أن يقدم تقريرًا إلى مجلس الأمن حول تطبيق هذا القرار ، وذلك قبل تاريخ 16 نوفمبر 1980م .

7. يقرر الاستمرار في بحث هذه الحالة الخطرة. **رئاسة الملك الحسن الثاني للجنة القدس ، منجزات وآفاق** 164-165.

ومما لا شك فيه أنه كان لمثل هذا القرار الصادر عن منظمة دولية صداه ، فقد استجابت له معظم الدول التي نقلت سفاراتها إلى القدس الشريف ، وسحبت سفاراتها وبعثاتها منها ، ورفضت الحكومة السويسرية توقيع اتفاقية مع إسرائيل في القدس[1].

وقد أكد محمد بو ستة أن المملكة المغربية تعتبر قضية فلسطين والقدس قضيتها الأولى ، وتؤكد من جديد التزامها بدعم نضال الشعب الفلسطيني حتى يتمكن من تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على أرضه. وطالبت المغرب الجمعية العامة للأمم المتحدة باتخاذ جميع الإجراءات لوقف اعتداءات إسرائيل المتكررة ، وتطبيق العقوبات المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق ضدها لاستمرارها في احتلال الأراضي الفلسطينية.[2]

وقد صدر عن حزب الاستقلال بيان يثمّن دور الملك الحسن الثاني في إدارته لقضية القدس والنتائج الإيجابية التي صدرت عن مؤتمر لجنة القدس ، وأيد الحزب دعوة السعودية إلى الجهاد من أجل تحرير القدس ، وتبني لجنة القدس ورئيسها الملك الحسن الثاني هذه الدعوة ، ودعا الحزب إلى ضرورة فتح باب التطوع في الدول الإسلامية لتكوين كتائب لتحرير القدس ، وأعرب عن ثقته بلجنة القدس ورئيسيها ، واعتبر أنّ جهوده جاءت على قدر الحدث.[3]

وقد جاء ضمن توصيات المؤتمر الطارئ لوزراء خارجية الدول الإسلامية الالتزام باستخدام جميع إمكانيات الدول الإسلامية السياسية والمالية والعسكرية لمجابهة القرار الإسرائيلي، ولمساندة

([1]) وهذه الدول هي : هولندا ، وبوليفيا ، وتشيلي ، وكولومبيا ، وكوستاريكا ، والدومنيك ، والإكوادور ، والسلفادور وغواتيمالا ، وهايتي ، وبنما ، وأوروغواي ، وفنزويلا. **الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1980م** ، وثيقة رقم (251) ، 344.

([2]) **الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1980م** ، وثيقة رقم (251) ، 344-345.

([3]) **صحيفة العلم ، 24 غشت 1980م ، ع. 11038.**

منظمة التحرير التامة ، ودعمها على كافة الأصعدة لمواجهة الحرب التي تشنّ على الشعب الفلسطيني.[1]

واستمرارًا لجهود المغرب في حشد طاقات العالم الإسلامي والدول الصديقة لتطويق التحدي الجديد الرامي إلى تهويد القدس ، شارك عبد الرحمن بادو ، كاتب الدولة في الشؤون الخارجية ، في المؤتمر السادس للدراسات الدولية في زوميني بإيطاليا ، وألقى عرضًا عن القضية الفلسطينية وعن جهود المغرب الدولية والوطنية في سبيل القدس والقضية العربية[2]. وفي ذلك دليل على أن المغرب . ممثلاً بملكه . لعب دورًا كبيرًا في قضية القدس ، وكان له باعٌ في نشرها في الأوساط الدولية والمنظمات الحقوقية.

ودعا الملك الحسن الثاني إلى عقد الدورة الطارئة لوزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي في المغرب ، فعقدت بتاريخ 18 سبتمبر 1980م ، وكانت تمهيدًا لعقد مؤتمر منظمة المؤتمر الإسلامي في مكة المكرمة ، وقد كُلّف الملك في تلك الدورة بإعداد مخطط شامل يتناول تهيئة كافة إمكانيات الدول الإسلامية لمواجهة العدوان الإسرائيلي ، وتقديم هذا المخطط في مؤتمر قمة منظمة المؤتمر الإسلامي القادم.[3]

وقد أقرت لجنة القدس برنامج عمل إسلامي شامل لمواجهة التحدي الإسرائيلي ، وتحرير القدس واستعادة الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة ، وتحقيق جميع الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني ،

([1]) **صحيفة العلم** ، 21 سبتمبر 1980م ، ع. 11066.

([2]) **نفسه** ، 8 أكتوبر 1980م ، ع. 11083.

([3]) **رئاسة الملك الحسن الثاني للجنة القدس ، منجزات وآفاق** ، 123.

وكانت هناك دعوة إلى إيقاف القروض والمساهمات في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ما لم يوافقا على قبول منظمة التحرير عضوًا فيهما .

وتحدث محمد بو ستة في ندوة صحفية ، وقال : إن العالم الإسلامي اتخذ قراره بمواجهة العدوان والاستفزاز الإسرائيلي ، وأعلن الجهاد المقدس ، ووضح معنى عبارة الجهاد من النواحي السياسية والاقتصادية والعسكرية.[1]

اجتمعت لجنة القدس بتاريخ 22 ديسمبر 1980م ، وأعلن الملك الحسن الثاني في الاجتماع عن وضع خطة شاملة تحقق الأهداف الوطنية من تحرير القدس الشريف ، والأراضي العربية المحتلة وتؤدّي إلى قيام الدولة الفلسطينية ، وأعلن أنه سيتم رفع هذا البرنامج إلى مؤتمر القمة الإسلامي الذي سيعقد في الطائف للمصادقة عليه.[2]

وانعقد مؤتمر قمة منظمة المؤتمر الإسلامي في مكة المكرمة بتاريخ 25 يناير 1981م ورفع الملك الحسن الثاني الخطة التي أعدتها لجنة القدس إليه ، وفي أثناء المؤتمر ، ابتدأ الملك الحسن الثاني الكلام ، وأكد على ضرورة صيانة المقدسات الإسلامية في القدس ، وبعد اختتام كلمته بدأ رؤساء الوفود بحديث استهلّوه بالثناء عليه ، وتقديره ، وتأكيد الثقة به لِما أبداه من جهد في إعداد التقرير الخاص بالقدس.[3]

([1]) **صحيفة العلم** ، 21 سبتمبر 1980م ، ع. 11066.

([2]) **نفسه** ، 16 ديسمبر 1980م ، ع. 11162.

([3]) **انبعاث أمة لعام 1981م** ، 38–39.

وكانت أهم البنود التي اشتمل عليها التقرير ما يلي :

1. "التأكيد على اعتبار القضية الفلسطينية قضية الأمة الإسلامية الأولى ، وأنه لا يجوز لأي طرف التنازل عن هذا الالتزام.

2. التأكيد على الالتزام بتحرير كل الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عدوان 1967م بما في ذلك القدس ، وعدم التنازل عن أي جزء من هذه الأراضي.

3. الالتزام باستعادة الحقوق الوطنية الثابتة للشعب العربي الفلسطيني بما في ذلك حقه في العودة ، وتقرير المصير ، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

4. تأكيد التزام الدول الإسلامية باستخدام جميع إمكاناتها العسكرية والسياسية والاقتصادية ومواردها الطبعية بما فيها النفط لتحقيق ذلك الهدف.

5. مواصلة دول منظمة المؤتمر الإسلامي العمل في نطاق منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة لفضح إسرائيل وعزلها.

6. تأكيد التزام الدول الإسلامية باستخدام جميع إمكاناتها لمجابهة القرار الإسرائيلي بضم القدس ، وإقرار تطبيق المقاطعة السياسية والاقتصادية على الدول المعترفة بالقرار.

7. العمل على تحقيق التوازن العسكري الاستراتيجي مع العدو الصهيوني.

8. قيام التنسيق العسكري بين دول المواجهة ومنظمة التحرير الفلسطينية من جهة والدول الإسلامية من جهة أخرى بما يحقق القدرة على الاستفادة من إمكانيات الدول الإسلامية بشكل يخدم المجهود العسكري".[1]

وتعهدت الدول الإسلامية بتلبية كل احتياجات منظمة التحرير الفلسطينية من الكفاءات والمستلزمات العسكرية كمًّا وكيفًا. وفي النهاية ، جرت اتصالات بين المنظمة وجميع الدول الإسلامية من أجل تطبيق ذلك.[2]

وفي 15 فبراير 1981م ، وجه الملك الحسن الثاني خطابًا إلى أعضاء ندوة روما الخاصة بالقدس الشريف ، ذكّر فيها بأهمية القدس بالنسبة للمغرب ، وبأن القدس مدينة مرتبطة بقلوب المغاربة، وعبّر عن أمله في أن تبقى العلاقة الأخوية قائمة بين المسيحيين والمسلمين.[3]

وقد استغل الملك الحسن الثاني كل المناسبات للحديث عن القضية الفلسطينية عامة وقضية القدس خاصّة ، ومن أمثلة ذلك أنه خلال زيارة المستشار الألماني للمغرب ، عرض عليه الملك قضية القدس ، فأبدى المستشار الألماني تفهمًا تجاه هذه القضية والقضية الفلسطينية بشكل عام.[4]

ولقد كان لرئاسة الملك الحسن الثاني للجنة القدس الدور البارز في تصدر الأحداث التي تخص المدينة ، فقد أصدر . بعد صدور القرار الصهيوني . العديد من القرارات التي ندّد فيها بالاعتداء على مدينة القدس ، وساهم في تفعيل هذه القضية في المجال الدولي. وبالرغم من ذلك فإن هذه القرارات

([1]) قرار 3/1 س (ق.أ) بشأن **برنامج العمل الإسلامي لمواجهة العدو الصهيوني** ، 21.

([2]) **نفسه** ، 25.

([3]) **انبعاث أمة لعام 1981م** ، ص 458.

([4]) **صحيفة العلم** ، 8 يناير 1981م ، ع. 11185،

نادرًا ما كانت تنفّذ مثلها في ذلك مثل توصيات تقرير لجنة القدس التي صادق عليها أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي بخصوص العمل العسكري ، ولم تنفذ ولكن لا يمكن إنكار ما حققه الملك من إنجازات تحولت إلى قرارات صدرت عن المنظمات الدولية بأية حال.

اتبعت إسرائيل أسلوبًا لرفض كل الإجراءات التي قام بها الملك الحسن الثاني ، والتي أسفرت عن نتائج إيجابية على المستوى الدولي ، ومن أجل أن تُجهض هذه التدابير ، افتعلت أحداثًا لرفض القرارات المتخذة ضدها ، وكان من ضمن تلك الأحداث المفتعلة دخول جندي إسرائيلي يرتدي البزّة العسكرية في ساحة المسجد الأقصى ومسجد عمر ، وفتحه نيران رشاشه على المسلمين المتواجدين هناك. وقد ذكرت الصحافة الدولية أن هذا الاعتداء كان مبيّتًا.[1]

ونتيجة لهذه الحادث ، أرسل الملك الحسن الثاني رسالة يدعو فيها مجلس الأمن الدولي للانعقاد، وجاء فيها : "هذا العمل الدموي الذي انتهك المقدسات وداس المحرمات زاد في تصعيد حالة كانت من قبل تهدّد السلام العالمي". وشرح الملك الحسن فيها مجريات الحادث البشعة ، وأثّر في السامعين ، وأكد على مسؤولية إسرائيل عنها ، وعلى وجوب معاقبتها لاقترافها.[2]

ونتيجة لذلك أيضًا ، أقرّت لجنة القدس توصية تحثّ فيها الدول الإسلامية على مؤاخاة العواصم الإسلامية مع مدينة القدس.[3]

([1]) جراري ، عباس ، **القدس الشريف** ، 63.

([2]) **خطب ونداءات صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني** ، 21/7.

([3]) **توصيات لجنة القدس في دورتها السادسة** ، 71.

وكانت المملكة المغربية أسبق الدول الإسلامية إلى تنفيذ هذا القرار ، ففي تاريخ 07 مايو 1982م ، عقد اجتماع بمدينة فاس لوفود المغرب ، وتم فيه تحرير ميثاق توأمة مدينة فاس ومدينة القدس.[1]

وفي إثر هذا الإعلان ، انعقد في 09 مايو 1982م اجتماع بين وفد بلدية القدس برئاسة روحي الخطيب وأعضاء المجلس البلدي لمدينة فاس [2]

([1]) الكتاني ، محمد إبراهيم ، **العلاقات المغربية الفلسطينية في العصر الحديث** ، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، 56-57.

([2]) وبعد المباحثات ، تم الاتفاق على ما يلي :

1. مطالبة جميع بلديات العالم بعدم الاعتراف بضم القدس لإسرائيل وإعلانها عاصمة لها ، واعتبار كل الإجراءات (الإسرائيلية) غير قانونية وغير معترف بها.[2]
2. إدانة كل الإجراءات (الإسرائيلية) ضد المدن الفلسطينية المحتلة ولا سيما القدس وما كان منها ضد الشعب الفلسطيني وبلدياته ، ورؤسائها ، وخصوصًا بلديات القدس ، ونابلس ورام الله ، والبيرة ، والخليل ، وحلحول ، والمطالبة بإلغاء جميع هذه الإجراءات غير الشرعية.
3. إطلاع سكان مدينة فاس على مشاكل القدس بتنظيم يوم القدس ، بحيث يشمل عرض الأفلام ، والمقالات الصحفية ، ومحاضرات حول وضعية القدس.
4. تعاون المدينتين ، فاس والقدس ، على رعاية المؤسسات المغربية والمغاربة في القدس.
5. إشراك المدن المتوأمة مع فاس في جميع التظاهرات المقامة لمصلحة القدس.
6. استدعاء مدينة فاس لكل الهيئات البلدية لمدينة القدس الموجودة حاليًا في المنفى ومساعدة تلك الهيئات بكل ما يتوفر من إمكانيات.
7. افتتاح دار القدس في مدينة فاس.
8. فتح المجال أمام الطلبة الفلسطينيين للدراسة في جامعة فاس مع تحمل نفقات دراستهم بالتنسيق مع وزارة التربية المغربية.
9. استدعاء الهيئات السياسية الفلسطينية من طرف مدينة فاس.
10. إشراك مشروع إنقاذ مدينة القدس مع مشروع إنقاذ فاس.
11. إعلان إطلاق اسم القدس على إحدى ساحات مدينة فاس ، وعلى مسجد ومجمع في المدينة.
12. التبادل الثقافي والرياضي والتربوي بين شباب فاس والقدس وأطفالهما.
13. تخصيص اعتماد سنوي لمساعدة الجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني.

مبادرة الأمير فهد عام 1981م

شهدت القضية الفلسطينية منذ نشأتها كثيرًا من المخططات والمساعي السلمية لحلها ، ولكن هذه المشاريع باءت بالفشل ، ولعل السبب في ذلك هو إقصاء القضية الفلسطينية عن هذه الحلول وعدم مشاركة الفلسطينيين في هذه المشاريع .

وقد أكد الملك الحسن الثاني مرارًا وتكرارًا على أنه لا يمكن التوصل إلى سلام في منطقة الشرق الأوسط بدون وجود حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية ، وقد أطلت سنة 1981م ولم يجرِ أي تطور على قضية الشرق الأوسط من الناحية السلمية ، بل قامت إسرائيل بشنّ هجوم على جنوب لبنان للقضاء على المقاومة ، وانتقلت إلى أزمة الصواريخ السورية في البقاع من أجل إيجاد مبرّر للتدخل في لبنان في الوقت الذي كان فيه وضع العرب جدّ ملغومًا ، حيث كانت الخلافات تنخر الجسم العربي بسبب الأزمة السورية العراقية ، وعزل مصر عن العالم العربي.[1]

وفي ظل هذه الظروف ، أكدت المملكة المغربية على أنه بدون مراعاة حقوق الشعب الفلسطيني، وإنصافه ، والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ، لا يمكن التوصل إلى سلام عادل وشامل.[2]

---

14. مطالبة جميع المنظمات العالمية والعربية والإسلامية . ولا سيما الفدرالية العالمية للمدن المتوأَمة . بإصدار مناشير وأعداد خاصة من مجلاتها للتعريف بحدث توأمة فاس والقدس التاريخي.

وبالرغم من هذه المواقف المغربية الجيدة ، إلا أنها لم ترق إلى مستوى أهمية ذلك الحدث . الكتاني ، محمد إبراهيم ، **العلاقات المغربية الفلسطينية في العصر الحديث** ، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية ، 64-65.

([1]) عدوان ، عبد الحليم ، **القضية الفلسطينية في مؤتمرات القمة العربية 1964-1990م** ، رسالة ماجستير الجامعة الأردنية ، الأردن ، 1991م ، 139.

([2]) **قضية فلسطين في تصريحات الأستاذ محمد بو ستة** ، 19.

وكان الملوك والرؤساء العرب قد اتفقوا في القمة الحادية عشرة على أن يعقدوا القمة الثانية عشرة في مدينة فاس المغربية بتاريخ 25 نوفمبر 1981 للتباحث في الأمور المستجدة على الساحة العربية ، فانعقد قبيل تلك القمة مؤتمر وزراء الخارجية العرب لوضع مشروع جدول أعمالها [1] وكان أهم هذه الأعمال الورقة التي قدمتها المملكة العربية السعودية بتاريخ 21 نوفمبر 1981م للمناقشة ، والتي تضمنت خطة لحل عادل وشامل للقضية الفلسطينية ، وقد أدرجت ضمن مبادرة إعلان المبادئ الثانية، تلك المبادرة التي أطلق عليها اسم "مشروع الأمير فهد بن عبد العزيز" ، أو "مخطط فاس"[2]؟ وكان المغرب . في 07 سبتمبر 1981م . قد أكد أن برنامج السلام الذي اقترحه الأمير فهد بن عبد العزيز لإقرار السلام العادل في منطقة الشرق العربي يتّسم بالعقلانية والفعالية ومناسبته لواقع الأمة العربية ،

([1]) عبد الكريم ، فارس ، **القضية الفلسطينية في مؤتمرات القمة العربية** ، دراسة تحليلية في قرارات القمة العربية 1974م – 1982م ، 69.

([2]) مخطط فاس : هو عبارة عن مشروع سعودي تقدم به الملك فهد وهو وليٌّ للعهد سنة 1981م ، وتنص بنوده على ما يلي :

1. انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلت عام 1967م بما فيها مدينة القدس .
2. إزالة المستعمرات من الأراضي العربية المحتلة عام 1967م.
3. ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان في الأماكن المقدسة.
4. تأكيد حق الشعب الفلسطيني في العودة إلى وطنه وتعويض من لا يرغب في العودة.
5. تخضع الضفة الغربية لفترة انتقالية تحت إشراف الأمم المتحدة ولمدة لا تزيد عن بضعة أشهر.
6. قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.
7. تأكيد حق دول المنطقة في العيش بسلام.
8. تقوم الأمم المتحدة أو بعض الدول الأعضاء فيها بضمان تنفيذ تلك المبادئ. الأمانة العامة للجامعة العربية **ورقة معروضة للإحاطة عن القضية الفلسطينية في ضوء مشروع السلام الذي أقره مؤتمر القمة الثاني عشر** ، ص31.

وأن هذا المشروع جاء بعد دراسة معمّقة للأوضاع العربية والقضية الفلسطينية ، وأنه "لا يرفضه إلا من ليست له رغبة في السلام".[1]

استغلت بعض الدول مشروع الأمير فهد بطلب إعادة مصر إلى الحظيرة العربية ، وأدى هذا المشروع إلى مقاطعة تسعة رؤساء عرب لهذا المؤتمر ، واكتفائهم بإرسال نوّابٍ عنهم إليه ، وكان من بين هؤلاء الرئيس السوري ، حافظ الأسد.[2]

ونتيجة لهذا الوضع ، ولا سيما مقاطعة الرئيس السوري مؤتمر القمة ، ألغى الملك الحسن الثاني المؤتمر ، فقد ذكر في ردّه على الصحفي إيريك لوزان حول هذا السبب : "بأن سوريا هي البلد الوحيد الذي يوجد جزء من أراضيه تحت الاحتلال ، وبالتالي كان حضورها ضروريًّا لمناقشة مخطط تسوية النزاع الإسرائيلي العربي ... ، وكان إلغاؤه لكي لا يرتبط اسم فاس بفشل مؤتمر قمة".[3]

وصرح الملك الحسن في ندوة صحفية بتاريخ 2 نوفمبر 1981م . بُعيد المؤتمر الصحفي . بأن تأجيل مؤتمر القمة لم يكن بسبب اختلاف رؤساء الدول العربية ، وإنما من أجل البحث عن معلومات إضافية. ورأى أن الذين وافقوا على المشروع سيقومون بشرحه للذين لم يوافقوا عليه لإزالة سوء الفهم.[4]

وللحق ، فإن تأجيل مؤتمر القمة كان بسبب الاختلافات الحادة في إدراك مبادرات التسوية من طرف مكونات النظام العربي ، وكذلك بسبب غياب الرئيس السوري ، الذي يعد حضوره ضروريًّا ، فقد أرادت الدبلوماسية المغربية تكثيف الاتصالات للحيلولة دون انهيار المبادرة السعودية لأن انهيارها

([1]) **صحيفة العلم** ، 8 سبتمبر 1981م ، ع. 11383.

([2]) ناصر ، وفيق ، **دور جامعة الدول العربية في أبرز قضايا العرب السياسية** ، رسالة ماجستير ، جامعة دمشق سوريا ، 2006، 83.

([3]) الحسن الثاني ، **ذاكرة ملك** ، 169.

[4] **انبعاث أمة لعام 1981م** ، 432

سيؤدي إلى زيادة التصدع العربي ، وشلل الإرادة العربية في التصدي للاعتداءات الإسرائيلية ، لذا كانت خطوة إلغاء المؤتمر لكي لا يفشل مؤتمر قمة كان الملك الحسن الثاني رئيسًا له.[1]

رفض الملك الحسن الثاني قول من قالوا بأن النقطة السابعة هي التي أنشأت الخلاف ، وأنها أكثر المواد اعتراضًا ، ولكن السبب في ذلك . حسب رأيه . هو أنه لم يعرض المشروع على الدول قبل المؤتمر بفترة تسمح بدراسته والتعرف على نقاط الخلاف فيه ومعالجتها ، وقد رأى أن النقطة السابعة مهمة ، وأن هدف المبادرة هو إحراج إسرائيل ، ومعرفة فيما إذا كانت تريد السلم أو لا ، لذا سيتم من خلالها إزالة القناع عن وجهها.[2]

لقد رفضت كل من سوريا وليبيا والجزائر واليمن الديمقراطي مشروع الملك فهد ، ورفضته كذلك منظمة التحرير التي اعترضت على البند السابع منه على اعتبار أنه يشكل خطرًا كبيرًا على القضية لأنه اعتراف واضح بالكيان الصهيوني ، حيث ينصّ على تأكيد حق دول المنطقة في العيش بسلام.[3] وكان من المستحيل اعتراف الفلسطينيين بإسرائيل ، لذلك رأوا عدم التفريط بحقهم القومي.

وقد أبدى خالد الحسن استغرابًا تجاه الدول التي وافقت على مشروع (برن . جنيف) كسوريا ، ولم توافق على مبادرة الملك فهد مع أنها تعطي العرب أكثر من مشروع برن جنيف !!! فهل كان الاعتراف غير المباشر الوارد في مشروع الأمير فهد غير موجود بشكل مباشر في مشروع برن جنيف؟[4] إن اللفظ المستعمل في النقطة السابعة هو (تأكيد حق دول المنطقة في العيش بسلام) ، بينما كان النص الوارد في مبادرة برن جينيف هو "ولا بد من ضمان سلامة وسيادة دول المنطقة بما فيها إسرائيل". وقد تساءل

---

[1] بو قنطار ، الحسان ، **السياسة العربية للمملكة المغربية** ،85

[2] **انبعاث أمة لعام 1981م** ،433.

[3] الهور ، منير وزميله ، **مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية 1974م – 1982م** ، 219.

[4] الحسن ، خالد , **قراءة نقدية لثلاث مبادرات** ، سلسلة أوراق سياسية 3 ، 35.

خالد الحسن : هل يحق لمن يرحب بمبادرة برن جنيف كأساس صالح للحل العادل أن يرفض مبادرة الأمير فهد؟[1].

وعبر فاروق القدومي عن موقف منظمة التحرير الفلسطينية ، فأعلن رفض المنظمة لأي قرار يعترف بإسرائيل[2].

وقد جاء في مبادرة الملك فهد شروط تحقيق التسوية ، وهي :

1- وقف الدعم الأمريكي اللامحدود لإسرائيل.

2- وضع حد للغطرسة الإسرائيلية.

3- التسليم بأن الرقم الفلسطيني هو الأساسي في المعادلة.

4- إن المسؤولية الأمريكية لا تعفي دول أوروبا من مسؤولياتها[3].

وقد نوقشت في قمة فاس الأولى قبل إلغائها مسألة الوضع في جنوب لبنان ، وأكد الملك الحسن الثاني . في تصريحات له . على التوصيات التي خرجت بها الجلسة الأولى لمؤتمر القمة والتي كان أهمها وضع استراتيجية تهدف إلى منع إسرائيل من العدوان ، والتوصل إلى آلية لمواجهة عدوانها عند وقوعه ، وممارسة الضغط السياسي والدبلوماسي والاقتصادي على جميع الدول التي تساندها ، أو تؤثّر فيها ، ومطالبة مجلس الأمن بتنفيذ قراراته ولا سيما قرار رقم 425 بما في ذلك قرار انسحاب إسرائيل

---

[1] الحسن ، خالد , **قراءة نقدية لثلاث مبادرات** ، سلسلة أوراق سياسية 3 ، 33.

[2] **يوميات ووثائق الوحدة العربية 1981م** ، 378 .

[3] الحسن ، خالد ، **قراءة نقدية لثلاث مبادلات** ، سلسلة أوراق سياسية 3 ,31.

التام حتى الحدود اللبنانية المعترف بها دوليًّا ، وضرورة مشاركة كل الدول في تحمل أعباء القضية الفلسطينية.[1]

وقد لعبت الدبلوماسية المغربية دورًا بارزًا في مجال الحصول على الموافقة على المبادرة السعودية ، وساهم المغرب بدور بارز في إقناع الأطراف العربية بضرورة الاتفاق على سلوك موحّد يتبنّى المبادرة السعودية .

ومن العوامل التي ساعدت الملك الحسن الثاني في مساعيه : الاجتياح الإسرائيلي للبنان وعجز النظام العربي بكل أطيافه ومكوناته عن الرد بشكل عملي وفاعل على ذلك العدوان[2]. فمنذ مبادرة السادات ، اتبعت الدول العربية سياسة الرفض السلبي والرفض لمجرد الرفض ، حيث لم ترفض شيئًا لا يناسب القضايا العربية وتوجد له بديلاً ، ولم توجد حلولاً عملية لوقف الهجوم على جنوب لبنان سوى استجداء الولايات المتحدة الأمريكية ، التي كانت بدورها حليفًا استراتيجيًّا لإسرائيل. ولذلك كانت هناك موافقة عربية غالبة على مبادرة السعودية.

ولقد وُجدتْ هناك آثار سلبية على القضية الفلسطينية ومنظمة التحرير منذ الفشل في عقد مؤتمر فاس ، والفشل في توحيد الموقف العربي ، والمصادقة على المبادرة السعودية ، ما سمح بتنفيذ إسرائيل خطتها لإخراج المقاومة الفلسطينية من لبنان واستئصالها فيما بعد.

---

[1] **يوميات ووثائق الوحدة العربية لعام** 1981م, 950

[2] بو قنطار ، الحسان ، **السياسة العربية للمملكة المغربية** ، 84.

الاجتياح الإسرائيلي لجنوب لبنان عام 1982م

لم تكن إسرائيل ترغب في التوصل إلى سلام مع منظمة التحرير ، بل كانت ترغب في القضاء عليها ، فحاولت استغلال فرصة فشل مؤتمر قمة فاس ، وتذرّعت مرارًا وتكرارًا بأحداث واهية من أجل تحقيق ذلك الهدف.

أما عن حقيقة بداية الإعداد لحرب عام 1982م ، فقد كان فوز حكومة بيغن الثانية في الكنيست في 5 أغسطس 1981م ينبّئ بحرب جديدة على لبنان ، ولكن الإعدادات العسكرية للحرب كانت في 28 يوليو 1981م ، حينما توصلت الأمم المتحدة إلى ترتيب اتفاق لوقف النار بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية . فمنذ ذلك الوقت وإسرائيل تعتقد أن هذه الاتفاقية كانت هزيمة لها.[1]حيث جعلتها تعترف ضمنًا بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعيًّا ووحيدًا للشعب الفلسطيني. ولإنكار ذلك وتفاديه ، بدأ وزير الدفاع الصهيوني ، أرئيل شارون ، بإعداد خطط الحرب ، وانتظار الوقت الملائم لشنّها.

واستكمالاً لتلك الإعدادات ، وقّعت الولايات المتحدة الأمريكية في 30 نوفمبر 1981م مع الكيان الصهيوني [2] على اتفاقية للتعاون المشترك في المجال الاستراتيجي ، وبموجبها قدمت كميات كبيرة من الدبابات المتطورة والمصفحات وكثيرًا من أنواع الأسلحة الأخرى لها ، وبذلك شجعتها على القيام بعدوان واسع النطاق على لبنان[3].

---

[1] جبور ، سمير ، وزملاؤه ، **يوميات الحرب الإسرائيلية في لبنان** ، 4 .

[2] بهلوان ، سمر ، وزميلها ، **دراسات في تاريخ القضية الفلسطينية** ، 495.

[3] جبور ، سمير ، وزملاؤه ، **يوميات الحرب الإسرائيلية في لبنان** ، 4.

ومن أجل استكمال الاستعدادات ، كثفت إسرائيل زياراتها لحزب الكتائب اللبناني ، وكان من بينها زيارة سرية تمت في 12 يناير 1982م لبيروت ومنطقة قصر بعبدا ، وجبل صِنّين ، وتمكن شارون من التخطيط على أرض الواقع ، ورسم الخرائط القتالية اللازمة لعملية الاجتياح ، إلا أن الضوء الأخضر لشنّ الحرب أُخذ في 16 مايو 1982م بعد الزيارة التي قام بها شارون إلى واشنطن والتقى خلالها الإدارة الأمريكية ، وقال له وزير الخارجية الأمريكي ألكسندر هيغ : "نحن نريد ربما أكثر منكم أن نرى السوريين خارج لبنان ، وأن نرى حكومة لبنانية قوية وصديقة لإسرائيل"

وكانت إعدادات الحرب هذه نتاجًا لتفكير الرباعي الحاكم في إسرائيل وهم : رئيس الحكومة مناحم بيغن ، ووزير الخارجية يتسحاك شامير ، ووزير الدفاع أرئيل شارون ، ورئيس الأركان رفائيل إيتان[1].

وجاءت الفرصةُ إسرائيل ، وأعطتها المبرر الشرعي لاجتياح لبنان بتاريخ 3 يونيو 1982م يومَ أطلقت مجموعة منشقة عن منظمة التحرير الفلسطينية النار على سفير إسرائيل في إنجلترا شلومو أرغوف (Shlomo Argov).[2] فاعتبرت هذه الحادثة بمثابة إلغاء لاتفاق وقف إطلاق النار[3].

يمكن التوصل من خلال كل هذه الإعدادات التي قامت بها الحكومة الإسرائيلية إلى أن محاولة اغتيال السفير الإسرائيلي كانت مدبرة أيضًا من قبل الاحتلال نفسه ، فقد ذكر فيصل الحوراني . في

---

[1] بدون مؤلف ، **فلسطين ، تاريخها وقضيتها** ، 220 .

[2] جبور ، سمير ، وآخرون ، **يوميات الحرب الإسرائيلية في لبنان** ، 4.

[3] على الرغم مما أعلنته مصادر الشرطة في لندن عن اعتقالها ثلاثة أشخاص ينتمون إلى جماعة أبي نضال المنشقة عن منظمة التحرير بتهمة محاولة الاغتيال ، على الرغم من ذلك ، فإن نيّة العدوان كانت مبيتة . بدون مؤلف **فلسطين ، تاريخها وقضيتها** ، 221.

برنامج دروب المنفى . أنه ثبت أن أبا نضال كان على علاقة مع CIA ، وتمت معرفة هذا بعد الغزو الأمريكي للعراق ، حيث عُثر على وثائق تثبت ذلك ، وأن أعماله كانت لصالح إسرائيل[1].

وفي تاريخ 6 يونيو 1982م ، بدأت إسرائيل بشنّ غارات جوية على المواقع الفلسطينية في لبنان ، ثم غزت لبنان بقيادة أرئيل شارون[2].

وفي هذه الظروف ، جاء موقف المغرب يطالب بموقف عربي حازم لوقف هذا الاعتداء ، فقد جاء في تصريح لوزير الخارجية المغربي ، محمد بو ستة ، أن المغرب أدان العدوان الإسرائيلي على لبنان ، وأعلن تضامنه الكامل معه ومع المقاومة الفلسطينية ، وقدمت المغرب مساعدات طبية وإنسانية أولية لضحايا العدوان ، وأكد بو ستة استعداد المغرب للمشاركة في أي عمل عربي لدعم صمود المقاومة الفلسطينية والشعب اللبناني في مواجهة الهجمة الإسرائيلية[3] .

وأصدرت المغرب وغينيا بيانًا مشتركًا يدين الاعتداء الصهيوني ، ويذكر أن هدف هذا الاعتداء هو إبادة الشعب الفلسطيني ، وطالب البلدان بالانسحاب الفوري وغير المشروط للقوات الإسرائيلية من لبنان[4].

وفي تاريخ 22 يونيو 1982م ، استقبل وزير الخارجية المغربي ممثلَ منظمة التحرير الفلسطينية في الرباط ، أبا مروان ، وأكد له مساندة المغرب للثورة الفلسطينية في نضالها ضد الغزو الصهيوني ، واستعداده الكامل لتقديم جميع وسائل الدعم لمنظمة التحرير الفلسطينية ، وأن المغرب أجرى اتصالات

---

[1] قناة معا الفضائية ،**برنامج دروب المنفى** ،شوقي العيسة يحاور فيصل الحوراني ح14 ،ت23 ابريل 2014 ، www.Ma'an Network.

[2] بهلوان ، سمر ، **دراسات في تاريخ القضية الفلسطينية** ، 495.

[3] **صحيفة العلم** ، 20 يونيو 1982م ، ع 1165.

[4] **نفسه** ، 21 يونيو 1982م ، ع 11654.

مع سفير الولايات المتحدة الأمريكية من أجل الوضع في لبنان[1]. وكشف محمد بو ستة الستار عن اتصالات كان يقوم بها المغرب مع الإدارة الأمريكية بخصوص الوضع في لبنان ، وتهدف إلى رفع الحصار عن بيروت الغربية ، وبيّن أن مثل هذه الاتصالات جرت مع القادة السوفيت الذين عبّروا عن أسفهم لحال التشرذم التي تسود العرب ، ودعا إلى عقد مؤتمر قمة عربي طارئ ، واستعدّ لاستضافة مؤتمر قمة إسلامي طارئ أيضًا.

وفي جواب محمد بو ستة على سؤال حول موافقة المغرب على المبادرة المصرية الفرنسية لحل القضية الفلسطينية ، أكد على أن المغرب يقف إلى جانب أي حل أو مبادرة تدعم حقوق الشعب الفلسطيني من خلال ممثله الشرعي ، منظمة التحرير الفلسطينية ، وأن لهذه المنظمة حق التفاوض على قدم المساواة مع باقي الفرقاء للدفاع عن حقوق هذا الشعب[2] .

في ظل هذه الأحداث التي ينتظر فيها من الدول العربية توفير الدعم للقضية الفلسطينية ، قدم محمد بو ستة تحليلاً لأوضاع المغرب ، ذكر فيه أنه يخوض حربًا عسكرية ودبلوماسية مع الذين يعتدون عليه ، ورغم ذلك ، فإنه يقوم بواجبه على قدر طاقته فيما يخص القضية الفلسطينية.[3]

وفي سؤال حول توقع الفلسطينيين أن يقدم المغرب لهم الدعم السياسي والمادي والسلاح أجاب : "إن تقديم السلاح لهم متعذّر في هذا الوقت ، ذلك لأنّ المغاربة في حالة مواجهة مع المعتدين عليهم ، والذين يريدون توجيه ضربة لهم". ويفهم من ذلك أن المغرب يسعى لتأمين الدفاع عن أرضه.

---

[1] **صحيفة العلم** ، 23 يونيو 1982م ، ع 11656.

[2] **نفسه** ، 11 يوليو 1982م ، ع 11673.

[3] **نفسه** ، 4 أغسطس 1982م ، ع 11689.

أما على صعيد الدعم المادي والسياسي ، فإن المغرب لم يقصّر ، حيث أكد بو ستة على أنه استنفذ كثيرًا من طاقاته وعلاقاته وإمكاناته في خدمة القضية الفلسطينية ، وقدم للمقاتلين الفلسطينيين ما يحتاجونه عمليًّا لدعم صمودهم مثل الأدوية ، والعتاد ، والدعم المالي.

أما من الناحية الشعبية ، فإن الجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني قامت بحشد الجمهور ليصطف خلف القضية الفلسطينية.

وانتقد المغرب موقف الجزائر ، وزعم أنها تتذرع بانتظار إشارة من حكومة لبنان لإرسال القوات لنجدة الفلسطينيين ، واعتبر بو ستة ذلك مجرد تغطية ، لأنّ جهودها مركزة على الكيد للمغرب.[1]

وأوضح وزير الخارجية المغربي في تصريح له . بعد عودته من زيارة للمملكة العربية السعودية . أن هذه الزيارة جاءت للتشاور حول قضية لبنان ، وجاء في التصريح أن المغرب يعمل على مبادرة لاستئناف مؤتمر القمة العربي بفاس من أجل الاتفاق على عمل عربي مشترك.[2]

وشارك المغرب في الندوة السابقة للأمم المتحدة حول الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني ، وقد استعرض عبد الحق التازي ما يلقاه الفلسطينيون من معاناة على يد إسرائيل ، وأكد على أنها تشن هجومها الهمجي على عضو في منظمة الأمم المتحدة ، وأنها بهذا العمل تكون قد خرقت كل القوانين الدولية ، وأوضح أنّ هذا الهجوم يدل على النزعة الاستعمارية لديها ، وأنها تريد تشريد الفلسطينيين والاستحواذ على أراضيهم وممتلكاتهم ، وطالب منظمة الأمم المتحدة بالتدخل بشأن الاعتداء على عضو في المنظمات الدولية.[3]

---

[1] **صحيفة العلم** ، 4 غشت 1982م ، ع 11689.

[2] **نفسه** ، 5 غشت 1982م ، ع 11690.

[3] **نفسه** ، 13 غشت 1982م ، ع 11698.

وطلبت الحكومة اللبنانية رسميًّا إلى حكومات الولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا وفرنسا المشاركة في القوة متعددة الجنسيات للإشراف على تنفيذ الاتفاق الذي تم التوصل إليه بوساطة المبعوث الأمريكي ، فيليب حبيب ، بخصوص خروج المقاومة الفلسطينية من بيروت ، وتسليم سفراء الدول الثلاث طلبات للمباشرة بهذا الموضوع.[1]

ولكي يتمكن ياسر عرفات من حضور مؤتمر القمة العربية الذي سيعقد في الرباط ، طلب الملك الحسن الثاني إلى الرئيس الأمريكي أن يؤمّن له الانتقال من بيروت ، وجاء في الرسالة تأكيد على ضرورة حضور ياسر عرفات مؤتمر القمة العربي.[2]

بعد كل هذه التحضيرات لانسحاب الفلسطينيين ، لم يبق أمامهم إلا الخروج من لبنان ، لأن العرب تقاعسوا عن نصرتهم ، وتركوهم وحدهم في الساحة ، ولم يكونوا على قدر المعاناة والمسؤولية. وفي ظل هذه الظروف الصعبة تمت إجراءات إخلاء الفلسطينيين.[3]

مؤتمر قمة فاس عام 1982م

بعد النجاح الذي حققته إسرائيل في حربها على لبنان وإخراجها القوات الفلسطينية منه وبعثرتها في عدة دول متباعدة [4]، كانت المغرب تحضّر لعقد مؤتمر القمة العربي الذي كان قد تقرر عقده في العام الماضي ، فانعقد في فاس بتاريخ 6 سبتمبر 1982م ، وتم التوصل فيه إلى مبادرة خاصة للسلام

---

[1] **صحيفة العلم** ، 20غشت 1982م ، ع 11705.

[2] **نفسه** ، 28 غشت 1982م ، ع 11713.

[3] غادرت أول مجموعة من الفدائيين قوامها 400 رجل في نحو الساعة الثانية يوم 21 أغسطس 1982م من ميناء بيروت إلى ميناء لارنكا القبرصي ، ومن هناك نقلوا جوًّا إلى مطار المفرق الأردني ، ونقل بعضهم إلى العراق. جبور سمير ، **يوميات الحرب الإسرائيلية في لبنان** ، 120.

[4] بدون مؤلف ، **فلسطين ، تاريخها وقضيتها** ، 220.

سميت خطة فاس[1] ، والواقع أن خطة فاس كانت مشروع الملك فهد نفسه بعد ترتيب جديد في صياغة بنوده[2].

وألقى فيه الملك الحسن الثاني بيان الختام ، وأكد فيه على أن الاعتداء على لبنان آثم ، وأن ما أسفر عنه من خروج المقاومة من لبنان هو حدث جلل ، ولذلك التزم بالوقوف إلى جانب القيادة الفلسطينية في أماكن تواجدها ، وتقديم الغالي والنفيس لها[3].

لعب المغرب دورًا بارزًا في إيجاد أرضية خصبة لنمو خطة الملك فهد ، فمن خلال تحركاته الدبلوماسية وموافقته العملية ، أسهم في توحيد مواقف الدول العربية ، واستطاع تحقيق إجماع القادة العرب على مخطط فاس بعد أن كانت بعض الدول ترفضه (سوريا ، وليبيا ، والجزائر ، واليمن الديمقراطي).

وعمل الملك الحسن على تصفية النفوس لضمان نجاح المؤتمر ، فأرسل رسالة إلى العراق بصفة شخصية منه يقول فيها : "كفى من الحديث باستعمال الاستعارة والمجاز ، فليس بإخفاء الغبار

---

[1] **صحيفة العلم** ، 9 سبتمبر 1982م ، ع11710.

[2] 1. انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلتها عام 1967م بما فيها القدس العربية.

2. إزالة المستعمرات التي أقامتها إسرائيل في الأراضي العربية بعد عام 1967م .

3. ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان في الأماكن المقدسة .

4. تأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وممارسة حقوقه الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف بقيادة منظمة التحرير.

5. إخضاع الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية تحت إشراف الأمم المتحدة ولمدة لا تزيد عن بضعة أشهر .

6. قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

7. يضع مجلس الأمن الدولي ضمانات سلام بين جميع دول المنطقة بما فيها الدولة الفلسطينية المستقلة.

8. يقوم مجلس الأمن الدولي بضمان تلك المبادئ . الجامعة العربية ، الأمانة العامة ، **ورقة معروضة للإحاطة عن القضية الفلسطينية في ضوء مشروع السلام الذي أقره مؤتمر القمة الثاني عشر** ، 31.

[3] **صحيفة العلم** ، 11ستمبر 1982م ، ع 11718.

تحت البساط يمكننا الاعتقاد بأن القاعدة نظيفة ، أفرِغا ما في قلبيكما وقولا كل شيء أمامنا". وقد تحدث بذلك الكلام لكي يضمن مشاركة سوريا والعراق ، وتحمّل عناء كلمة صدام حسين التي طالت لمدة أربع ساعات ، وكذلك الأمر بالنسبة لكلمة حافظ الأسد. [1]

ومع حضور حافظ الأسد المؤتمر ، قال : "أنا مرتاب ، ولكن لا أريد أن أخرج عن الإجماع فأنا معكم". واعتقد الحسن الثاني أن الأسد لم يكن راضيًا ، فبذل الجهود لضمان نجاح مؤتمر فاس وفي النهاية ضمان مرور خطة الملك فهد.[2]

ومن أجل شرح خطة فاس ، وجمع التأييد لها ، شكلت القمة "لجنة سباعية" ، وأسندت رئاستها إلى الملك الحسن الثاني ، وكان أعضاؤها ممثلين عن منظمة التحرير الفلسطينية والسعودية ، والأردن ، والجزائر ، وسورية ، وتونس ، وكانت مهمتهم الاتصال بالدول ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن[3] .

وقد اجتمعت تلك اللجنة في شهر أكتوبر /1982م بيفرن من أجل تعيين المواعيد للزيارات التي سيقوم بها أعضاؤها إلى الدول الأعضاء في مجلس الأمن الدولي ، وابتدأت زياراتها بلقاء المسئولين الأمريكيين ، حيث ترأس الملك الحسن الثاني وفد الجامعة العربية في زياراته لأمريكا من أجل تسوية أزمة الشرق الأوسط ، وأكد أن الأمريكيين لا يزالون يرفضون . على ما يبدو له . فكرة إجراء أي اتصال مع منظمة التحرير ، لأنها لم تعترف صراحة بحق إسرائيل في البقاء ، وأنها لم تبد موافقتها على قراري 242 و338 [4].

---

[1] الحسن الثاني ، **ذاكرة الملك** ، 169.

[2] نفسه ،170.

[3] بو طالب ، عبد الهادي ، **نظرات في القضية العربية** ،203.

[4] **صحيفة العلم** ، 7 أكتوبر 1982م ، ع 11741.

واجتمعت اللجة السباعية برئاسة الملك الحسن الثاني بالرئيس الأمريكي رونالد ريغان ، وكان قد ذكّره المسؤولون الأمريكيون قبل لقائه ريغان بموقفه من الاعتراف بإسرائيل ، وكان هدف هذا اللقاء معرفة وجهة نظر الرئيس الأمريكي لإعطاء المشرق العربي دفعة جديدة من مسلسل السلم وقد أعرب ريغان للملك الحسن عن رغبته في مشاركة واسعة للدول العربية في المفاوضات ، وأكد التزام الولايات المتحدة بالحفاظ على أمن إسرائيل والحقوق المشروعة للفلسطينيين ، ولكنه أكد على لزوم اعترافهم بالقرارات الدولية وإسرائيل[1].

وقابل وزيرُ الخارجية الأمريكي ، جورج شولز ، وزيرَ الخارجية المغربي محمد بو ستة وتباحثا في طريقة التوصل إلى اتفاقٍ تمهيدًا للوصول إلى سلام في منطقة الشرق الأوسط. وأكد الملك الحسن الثاني . بعد عودته من الولايات المتحدة . على تحصيل اعتراف ضمني بوجود إسرائيل ، وحقها في العيش بسلام وأمان داخل حدودها[2] من خلال الموافقة على خطة فاس ، وقد أجاب سؤالاً صحفيًّا بخصوص أحد بنود ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية الذي ينص على تدمير إسرائيل بالقول : إنه يتوجب على عرفات إلغاء هذا البند ، ف(الإسرائيليون) يعتبرون حديث ياسر عرفات عن هذا البند متجاوز ، فأبلغه الملك الحسن بذلك ، وأكد على أنه سلم وزير الخارجية الأمريكي وثيقة مكونة من أربع إلى خمس صفحات من طرف منظمة التحرير ، وقد اشتملت تلك الوثيقة على استعداد المنظمة لمباشرة المفاوضات من أجل إقامة كونفدرالية إسرائيلية فلسطينية أردنية.[3]

---

[1] صحيفة العلم ، 23 أكتوبر 1982م ، ع 11757.

[2] الحسن الثاني ، **ذاكرة ملك** ، 170.

[3] الحسن الثاني ، **ذاكرة ملك** ، 171.

وألقى الملك الحسن الثاني خطابًا أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة استعرض فيه موقف العالم العربي من النزاع العربي الإسرائيلي ، وأهمية مخطط فاس لحل النزاع في الشرق العربي.

وكان من المقرر ـ بعد زيارة الولايات المتحدة ـ أن يتوجه إلى دول مجلس الأمن الأخرى فزار فرنسا والاتحاد السوفيتي والصين ، وتأجلت زيارته إلى بريطانيا عدة مرات نظرًا لرفضها استقبال أعضاء من منظمة التحرير الفلسطينية ضمن اللجنة السباعية ، وقد أجرت المغرب سلسلة اتصالات مع بريطانيا لتجاوز هذه المشكلة ، وفي النهاية تم التوصل إلى حل وسط يقضي بتمثيل فلسطين في اللجنة السباعية بعضو من المجلس الوطني الفلسطيني شريطة ألا يشغل أي منصب في منظمة التحرير الفلسطينية ، وتمت بعد ذلك الزيارة[1].

لم تستطع اللجنة السباعية القيام بواجباتها ، ولم تنجز كل ما وكل إليها من مهمات ، فقد سقطت على عتبات بعض الدول التي رفضت التعامل معها ، لأنها لا تريد الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني .

[1] بناصيري ، مارية ، مساهمة في دراسة العلاقات المغربية البريطانية منذ الاستقلال وحتى عام 1991م ، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا في الحقوق ، المغرب ، 114-116.

الخاتمة

خلصت الرسالة إلى النتائج التالية :

* شكلت هزيمة عام 1967م منعطفًا مهمًّا في رسم السياسة المغربية تجاه القضية الفلسطينية فقبل ذلك التاريخ لم يكن للمغرب سياسة واضحة في هذا الاتجاه ، إذ منذ استقلاله وإلى عام 1967م ، كان المغرب يتبنّى النهج القائم على عدم التدخل في الصراعات والخلافات الدائرة في المنطقة العربية ، والاكتفاء بالبناء المؤسّساتي المغربي. ولعل الذي غير هذه السياسة بعد حرب 1967م هو الضغط الشعبي المغربي على السلطة ، الشيء الذي فرض عليها التحرك لإرضاء توجهاته .

* إن سياسة المغرب التي انتهجها في دعمه للقضية الفلسطينية ، والتي اعتمدت على مبادئ الاعتدال والحياد والواقعية مكّنته من أن يظهر بمظهر الوسيط الدولي ، ويشارك في معظم محاولات الوصول إلى تسوية سياسية بين الفلسطينيين والإسرائيليين مثل لقاء أغادير عام 1967م.

* وإن سياسة الاعتدال هذه هيّأت المغرب ليكون في مكان مناسب لاجتماع القادة العرب للتباحث في مشاكل المنطقة وعلى رأسها القضية الفلسطينية ، وهذا يفسر احتضان المغرب لمعظم القمم العربية مثل : قمة الرباط 1974م ، ومؤتمر فاس 1982م.

* شهد عام 1969م تطورًا كبيرًا في الموقف المغربي على إثر إحراق المسجد الأقصى ، حيث قام الحسن الثاني بزيارات مكّوكية أفضت إلى إنشاء مؤتمر القمة الإسلامي الذي انبثقت عنه عام

1979م لجنة القدس للدفاع عنها ضد الاعتداءات الإسرائيلية على المدينة. وقد أسندت رئاسة اللجنة للمغرب لاعتباره من مؤسسي منظمة المؤتمر الإسلامي.

* شكلت أحداث الأردن 1970م–1971م تأكيدًا على سياسة الحياد المغربية ، فقد اتخذ المغرب من هذه الأحداث موقع الوسط ، واقتصر على ضرورة إيقاف إراقة الدماء دون تحميل المسؤولية لطرف ، وهو الموقف ذاته الذي اتبعه في أحداث لبنان 1975م–1976م ، فقد أرسل وسطاء لإنهاء الصراع ، والتأكيد على أهمية التركيز على العدو الأساسي ، وتدخل في منع تطبيق حكم الإعدام بحق مجموعة من الفلسطينيين.

* أما اتفاقية كامب ديفد ، فقد شهد الموقف المغربي منها تناقضاً واضحًا ، فبالرغم من أنه كان الراعي للقاءات المصرية الإسرائيلية ، والبلد العربي الوحيد الذي أيد الموقف المصري منذ البداية ، إلا أنه بدل موقفه عندما وقف كل العرب ضد هذا النهج خوفًا من أن يصبح في عزلة سياسية .

* شارك المغرب عسكريًّا في محيطه العربي في حرب 1973م ، حيث أرسل كتيبة عسكرية إلى سوريا قبل وقوع الحرب بستة أشهر ، وشارك فعليًّا في ذاك القتال ، وأبدى جنوده في حرب عام 1967م جهوزية للذهاب إلى المعركة ، ولكن لم تتح لهم فرصة المشاركة .

* على صعيد الدعم المادي ، قدم المغرب مساعدات للشعب الفلسطيني بعد حرب 1967م وافتتح مكاتب لجمع التبرعات والمساعدات العينية له ، ولكنّ هذه المساعدات كانت تتخذ صفة مؤقتة ، ولذلك أنشأ صندوق مساندة الشعب الفلسطيني في عام 1970م لتقديم مساعدات منتظمة

للفلسطينيين. وكانت مداخيل هذا الصندوق تعتمد على اقتطاع جزء من ضريبة بعض السلع وقد قدرت المساعدات المغربية السنوية للشعب الفلسطيني بحوالي مليون ونصف دولار أمريكي.

* أما على الصعيد الشعبي ، فقد أكدت معظم برامج الأحزاب المغربية على ضرورة دعم القضية الفلسطينية ، واعتبارها قضية وطنية. فقد قام حزب الاستقلال بإنشاء جمعية أطلق عليها الجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني ، وكانت تهدف إلى تقديم الدعم بكافة أشكاله للقضية الفلسطينية.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً : الوثائق

* الأمانة العامة للجامعة العربية : **تسوية النزاع في الشرق الأوسط ، مشاريع ومبادرات**،{د.ن}،{د.م}،{د.ت} .

: **قرارات ومشاريع ومبادرات مختلفة بشأن الصراع العربي الإسرائيلي** ، {د.ن} تونس 1984م.

: **ورقة معروضة للإحاطة عن القضية الفلسطينية في ضوء مشروع السلام الذي أقرّه مؤتمر القمة الثاني عشر** {د.ن} {د.م} {د.ت}.

* **انبعاث أمة لعام 1960-1961م** ج6 ، مطبوعات القصر الملكي ، المغرب.

* **انبعاث أمة لعام 1963م** ج8 ، مطبوعات القصر الملكي. المغرب.

* **انبعاث أمة لعام 1965م** ج 10 ، مطبوعات القصر الملكي، المغرب.

* **انبعاث أمة لعام 1967م** ج 12 مطبوعات القصر الملكي ، المغرب.

* **انبعاث أمة لعام 1970م** ج 15 ، القصر الملكي ، المغرب.

* **انبعاث أمة لعام 1973م** ج18 ، مطبوعات القصر الملكي ، المغرب.

* **انبعاث أمة لعام 1974م** ج19 ، مطبوعات القصر الملكي ، المغرب.

* **انبعاث أمة لعام 1978م** ج32 مطبوعات القصر الملكي ، المغرب.

* **انبعاث أمة لعام 1979م** ج24 ، مطبوعات القصر الملكي ، المغرب.

* **انبعاث أمة لعام 1981م** ج26 مطبوعات القصر الملكي ، المغرب.

* الجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني : **القانون الأساسي للجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني** {د.ن} {د.م} {د.ت}.

: **تعريف بالجمعية المغربية لمساندة كفاح الشعب الفلسطيني** {د.ن} {د.م} {د.ت}

* حداد ، تريز ، **القرارات والمبادرات الخاصة بالقضية الفلسطينية 1947-1988** {د.ن} ، عمان 1988م.

* **خطب وندوات صاحب الجلالة الملك الحسن** ، الثاني المجلد 2 ، نشر وزارة الاعلام 1993م ط2.

* **خطب وندوات صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني** ، المجلد 3 ، نشر وزارة الاعلام ، 1993م ط2.

* **خطب وندوات صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني** ، المجلد 4 ، نشر وزارة الاعلام ، 1993م ط2.

* **خطب وندوات صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني** ، المجلد 7 ، نشر وزارة الاعلام ، 1993م ط2.

* العلمي ، سعد الدين ، **وثائق الهيئة الإسلامية العليا** ، دار الطباعة العربية ، القدس ، (د ، ت).

* **الكتاب السنوي لعام 1964م** ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، 1966م.

* **الكتاب السنوي لعام 1967م** ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، 1967م.

* **الكتاب السنوي لعام 1968م** ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، 1971م.

* **الكتاب السنوي لعام 1970م** ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، 1974م.

* **الكتاب السنوي لعام 1973م** ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ،1977م.

* **الكتاب السنوي لعام 1974م** ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، 1977م.

* **الكتاب السنوي لعام 1976م** ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، 1979م.

* لجنة الإعلام والعلاقات الخارجية لحزب الاستقلال ، **قضية فلسطين في تصريحات الأستاذ محمد بوستة الأمين العام لحزب الاستقلال** ، وزير الدولة للخارجية والتعاون .

* المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين ، **حملة أيلول وما بعدها 1970-1971م في المراجعات النقدية للبدايات** ، شركة التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر ، بيروت 2007م.

* منظمة التحرير الفلسطينية ، **قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الأفريقية بشان الشرق الأوسط وفلسطين {1964-1987}** ، مركز أبحاث منظمة التحرير {د.م} 1988م.

* منظمة مؤتمر القمة الإسلامي ، **القرارات الخاصة بالقدس الصادرة عن مؤتمر القمة الإسلامي** {د.ن} {د.م} 1997م.

: **قرار 3/1 س بشان برنامج العمل الإسلامي لمواجهة العدد الصهيوني** {د.ن} ، السعودية 1981م.

: **قرار 3/2 س بشان قضية فلسطين والشرق الأوسط** {د.ن} ، السعودية ، 1981م.

: **قرار إنشاء لجنة القدس** {د.ن} ، السعودية ، 1975م.

: **قرار إسناد رئاسة لجنة القدس إلى جلالة الملك الحسن الثاني** {د.ن} ، فاس م 1979م.

: **قرارات الدورة الأولى للجنة القدس .**

: **تقرير عن اجتماعات الدورة الثانية للجنة القدس** {د.ن} ، مراكش ، 1980م.

: **توصيات لجنة القدس في دورتها السادسة** {د.ن} ، إفران ، 1982م.

* **الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1965م** ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ،(د ، ت).

* **الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1967م** ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، 1969م.

* **الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1969م** ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، 1971م.

* **الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970م** ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، 1972م.

* **الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1971م** ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، 1974م.

* **الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1973م** ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، 1976م.

* **الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1977م** ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، 1978م.

* **الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1978م** ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، 1980م.

* **الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1979م** ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، (د.ت).

* **الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1980م** ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، 1981م.

***يوميات ووثائق الوحدة العربية 1981م** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1982م.

ثانياً : المذكرات الشخصية

* بو رقيبة ، الحبيب ، **موقف تونس من القضية الفلسطينية** ، شركة فنون الرسم والنشر والصحافة دار الحزب ، تونس ،(د.ت) .

* بو طالب ، عبد الهادي ، **نصف قرن في السياسة** ، مطبعة النجاح ، الدار البيضاء ، 2001م.

* نظرات في القضية العربية ، دار الكتاب ، الدار البيضاء ،1987م.

* الحوت ، شفيق ، **عشرون عامًا في منظمة التحرير الفلسطينية ، أحاديث وذكريات 1964 – 1984م** ، دار الاستقلال للدراسة والنشر ، 1986م.

* خلف ، صلاح ، **فلسطين بلا هوية** ، ط3 دار الجليل للطباعة والنشر ، عمان ، 1996م.

* ديان ، موشي ، **أنا وكامب ديفد**، دار الجيل للنشر،عمان، 1987 .

* رياض ، محمود ، **البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط ، 1948–1978م** ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، 1981م.

* الشاذلي ، سعد الدين ، **مذكرات حرب أكتوبر** ، ط4 ، دار بحوث الشرق الأوسط الأمريكية سان فرانسيسكو ،2003م.

* كامل ، محمد ، **السلام الضائع في اتفاقية كامب ديفد** ، كتاب الأهالي ، القاهرة ، 1987م.

* لوزان ، ارك . **ذاكرة ملك** {حوار مع الحسن الثاني } الشرق الأوسط ، {د.م} ،{د.ت} .

* مئير ، جولدا ، **اعترافات جولدا مائير** ، ترجمة عزيز عزمي مؤسسة ، دار التعاون للطبع والنشر ، (د.م) ،(د.ت).

* هيكل ، محمد حسنين ، **سلام الأوهام ، أوسلو ، ما قبلها وما بعدها** ، دار الشرق ، (ط7) القاهرة 2001م.

ثالثاً : المراجع العربية :

* الأحمد ، نجيب ، **فلسطين تاريخًا ونضالاً** ، دار الجيل ، عمان ، 1985م.

* بدون مؤلف ، **جنوب لبنان ، مأساة وصمود** ، (د ، ن) بيروت ، 1981م.

* البطبوطي ، عبدا لله ، **المغرب والقضية الفلسطينية ، بعض مظاهر الدعم الشعبي** ، المطبعة السريعة ، المغرب ، 2009م.

* بهلوان ، سمر ، **دراسات في تاريخ القضية الفلسطينية** ، مطبعة الداوي ، دمشق ، 1997م.

* بو قنطار , الحسان , **السياسة العربية للمملكة المغربية** , مركز الدراسات العربي الأوروبي(د.م) المملكة المغربية , 1997م.

* **السياسة الخارجية المغربية ، الفاعلون والتفاعلات** , (د.ن) , المملكة المغربية , 2002م.

* جبور ، سمير ، وزملائه ، **يوميات الحرب الإسرائيلية في لبنان** ، حزيران 1982م ، وقائع ووثائق ومقالات مختارة من مصادر عربية ، شركة الخدمات النشرية المستقلة ، لبنان ، 1985م.

* الجراري ، عباس ، **القدس الشريف** ، مطبعة الأمية ، الرباط ، 1998م.

* حكيم ، سامي ، **القدس والتسوية** ، دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، 1983م.

* حوراني ، فيصل ، **الفكر السياسي الفلسطيني 1964 – 1974م** ، مركز الأبحاث ، بيروت 1980م.

* رابح ، محمد ، **الحسن الثاني وثقافة السلام** ، نادر أكرم للطباعة والنشر ، المملكة المغربية 2009م.

* الزعنون ، سليم ، **قراءة سياسية وقانونية حول القرار 242** ، حركة التحير الوطني الفلسطيني، فتح (د.م)، (د.ت).

* السماك ، محمد ، **التحولات المشرقية ، في السياسة المغربية** ، دار النفائس ، بيروت ،1996م.

* سيديا ، محمد ، **الحسن الثاني ملك التحدي** ، دار نشر المعرفة ، الرباط ، 2000م.

* شحشحي ، عبد الرحمن ، **قراءة في الخطاب السياسي عند الحسن الثاني** ، المطبعة الملكية الرباط 2007م.

* شراب ، محمد ، **بيت المقدس والمسجد الأقصى** ، دار القلم ، دمشق ، 1994م.

* شوفاني ، إلياس ، **طريق بيغن إلى القاهرة** ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، 1979م.

* صايغ ، يزيد ، **الحركة الوطنية الفلسطينية 1949- 1993م** ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية بيروت ، 2003م.

* عبد الرحمن ، أسعد ، **منظمة التحرير الفلسطينية ، جذورها ، تأسيسها ، مساراتها** ، مركز الأبحاث بيروت ، 1978م.

* عرامين ، محمد ، وزميلة ، **المغاربة وحائط البراق الشريف ، حقائق وأباطيل** ، مطبعة حلحول 2008م.

* القادري ، أبو بكر ، **المغرب والقضية الفلسطينية منذ عهد صلاح الدين إلى إعلان الدولة الفلسطينية** ، (د،ن) ، المغرب 1989م.

* قهوجي ، حبيب ، **مسيرة السادات الاستسلامية من زيارة القدس المحتلة حتى صفقة كاب ديفد** مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية ، دمشق ، (د ، ن).

* الكبيسي , باسل , **حركة القوميين العرب** , مطبعة ، مطبعة الناصر ، القدس ، (د،ت).

* الكدهي ، مقبل ، **قراءة في تاريخ ومشاريع الاستيطان** ، (د.ن) ، (د.م)، (د.ت).

* كوانت ، وليام ، **عملية السلام الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي الإسرائيلي منذ 1967م** مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، 1994م.

* لارامندي ، ميغيل ، **السياسة الخارجية المغربية** ، ترجمة عبد العالي بروكي ، النجاح الجديدة الدار البيضاء ، 2005م.

* موسى ، محمد ، **الحسن الثاني دراسة في العبقرية** ، (د،ن) ، المغرب ، 1999م.

* مسلم ، طلعت ، **التعاون العسكري العربي** ، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ، (د ، ن).

* مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، **فلسطين ، تاريخها وقضيتها** ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية قبرص ، 1982م.

* **فلسطين تاريخًا و نضالاً** ، شركة الخدمات النثرية المستقلة ، قبرص ، 1983م.

* الهور ، منير ، وزميلة ، **مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية 1947-1982م** ، دار الجيل للنشر عمان ، 1983م.

* الهويدي ، أمين ، **أضواء على أسباب نكسة 1967م وعلى حرب الاستنزاف** ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ، 1975م.

رابعاً : الرسائل الجامعية :

* بناصري ، ماريه ، **مساهمة في دراسة العلاقات المغربية البريطانية منذ الاستقلال وحتى سنة 1991م** ، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا في الحقوق ، المغرب.

* الحموي ، خديجة ، **تطور الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية** ، بحث لنيل الإجازة في القانون العام ، جامعة محمد الخامس ، الرباط ، 1982م.

* عبد الكريم ، فارس ، **القضية الفلسطينية ومؤتمرات القمة العربية** ، دراسة تحليلية في قراءات القمة العربية 1974 – 1982م ، سنة 1986م ، المملكة المغربية ، المدرسة الوطنية.

* العدوان ، عبد الحليم ، **القضية الفلسطينية في مؤتمرات القمة العربية 1964 – 1990م،** الجامعة الأردنية ، الأردن ، 1991م.

* عنبس ، عبد الرحيم ، **السياسة المغربية الشرق أوسطية 1956 – 1990م** ، رسالة لنيل درجة دبلوم الدراسات العليا ، جامعة سيدي محمد بن عبد الله ، فاس ، 1991م.

* ناصر، وفيق ، **دور جامعة الدول العربية في أبرز قضايا العرب السياسية** ، رسالة ماجستير جامعة دمشق ، سوريا ، 2006م.

* النسر ، محمود ، **جامعة الدول العربية والقضية الفلسطينية من عام 1945 – 1974م** ، الجامعة الأردنية ، الأردن ، 1991م.

خامساً : الدوريات

* بدر ، حمدان ، **سكان المناطق المحتلة يرحبون بقرارات الرباط وسلطات إسرائيل تشن هجمة مضادة** ، شؤون فلسطينية ، ع40 1974م.

* بركات ، نظام ، **مؤتمرات القضية الفلسطينية وقضية فلسطين** ، مجلة شؤون عربية ع 48.

* بمنصور ، عبد الوهاب ، **مع جلالة الملك الحسن الثاني في حاضرة الفاتيكان** ، دعوة الحق ، ع5 1981م.

: **مكونات الفكر الحسني** ، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية ، 2000م.

* بنجلون ، محمد ، **الدور الرائد للمغفور له الحسن الثاني طيب الله ثراه في ملحمة الاستقلال والوحدة** ، ندوة دولية ، الرباط ،2000م.

* بو قنطار ، الحسان ، **الأحزاب المغربية والصراع العربي الإسرائيلي منذ الغزو الإسرائيلي للبنان** المستقبل العربي ، ع37 ،1985م.

* التازي ، عبد الهادي ، **المغاربة والقدس** ، دعوة الحق ، ع5 ، 1981م.

* جريس ، صبري ، **قمة الرباط واحتمالات الموقف الإسرائيلي** ، شؤون فلسطينية ع40، 1974م.

* جريس ، صبري ، **من وعد بلفور إلى تقسيم فلسطين إلى زيارة السادات** ، ع73 ، 1977م.

* حاتمي , محمد , **الملك الحسن الثاني** ، أعمال الندوة المنظمة بجامعة سيدي محمد بن عبد الله مكناس ، 2009م.

* الحسن ، بلال ، **المقاومة الفلسطينية** ، شؤون فلسطينية ، ع6،1972م.

* الحسن , خالد , **قراءة نقدية لثلاث مبادرات (مبادرة بريجنيف ، مبادرة الأمير فهد ، مبادرة ريغان)** سلسلة أوراق سياسية 3.

* الخطيب ، روحي ، **الاعتداءات الإسرائيلية على المقدسات الإسلامية المسيحية في القدس الشريف** مجلة القدس ، ع39 ، 1988م.

* الخمايشي ، أحمد ، **البعد الإسلامي في العلاقات الدولية** ، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية 2000م.

* الدجاني ، أحمد ، **فكر الحسن الثاني ومكوناته** ، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية ،2000م.

* السمار , عبد الكريم , **العلاقات المغربية السعودية في نصرة القضية الفلسطينية ووحدة الصف العربي** , أعمال الندوة المنظمة بجامعة الأخوين بافران 24-26 إبريل 2002م.

* سويد محمود ، **مبادرة السادات** ، شؤون فلسطينية ، ع86 ، 1978م.

* العبد الله ، هاني ، **قمة إفران ، خاتمة علنية لمسار طويل** ، شؤون فلسطينية ، ع162 ،1986م.

* الكتاني ، زين العابدين ، **اللقاء الإسلامي الأول من أجل القدس** ،دعوة الحق ، ع5 1981م.

* الكتاني ، محمد ، **العلاقات المغربية الفلسطينية في العصر الحديث** ، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية ،2000م.

* **مبادرة السلام** ، السياسة الدولية ، ع51 ، 1978م.

* نجم ، رائف ، وقائع فلسطينية ،2000 ،ع1.

سادساً : المقابلات الشخصية

* المساري، العربي، **وزير مغربي سابقا**، 18 أكتوبر 2012، المغرب

* بنجلون، عمر، **رئيس الجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني**، 16 أكتوبر 2012 ،المغرب

سابعاً : الصحف:

صحيفة العلم,المغرب ، 31 مايو 1967 , ع 6217

صحيفة العلم, المغرب ،15 يونيو 1967, ع 6227

صحيفة العلم, المغرب ،11 يونيو 1967, ع 6228

صحيفة العلم, المغرب ،28 يونيو 1967 , ع 6245

صحيفة العلم, المغرب ، 30 يونيو 1967 , ع 6247

صحيفة العلم, المغرب ، 20 ديسمبر 1967,ع 6421

صحيفة العلم, المغرب ، 13 أكتوبر 1968 , ع 6718

صحيفة العلم, المغرب ، 30 يونيو1969, ع 6977

صحيفة العلم, المغرب ، 22 ديسمبر1969, ع7061

صحيفة العلم, المغرب ، 30 أغسطس 1969, ع 7038

صحيفة العلم, المغرب ، 28 سبتمبر 1969, ع 7067

صحيفة العلم, المغرب ، 27 سبتمبر 1970, ع 7430

صحيفة العلم, المغرب ، 2 يوليو 1974, ع 7871

صحيفة العلم, المغرب ، 15 أكتوبر 1973, ع 8506

صحيفة العلم, المغرب ، 28 نوفمبر 1973, ع 8555

صحيفة العلم, المغرب ، 22 فبراير 1974, ع 8641

صحيفة العلم, المغرب ،21 يوليو 1974, ع 8791

صحيفة العلم, المغرب ، 10 يوليو 1974, ع 8779

صحيفة العلم, المغرب ، 16 أكتوبر 1974, ع 8880

صحيفة العلم, المغرب ، 19 نوفمبر 1977, ع 10002

صحيفة العلم, المغرب ، 15 ديسمبر 1977, ع 10028

صحيفة العلم, المغرب ، 23 يناير 1978, ع 10067

صحيفة العلم, المغرب ، 24 يناير 1978, ع 10068

صحيفة العلم, المغرب ، 27 يناير 1978, ع 10071

صحيفة العلم, المغرب ، 17 مارس 1978, ع 10120

صحيفة العلم, المغرب ، 8 أكتوبر 1978, ع 10314

صحيفة العلم, المغرب ، 2 نوفمبر 1978, ع 10338

صحيفة العلم, المغرب ، 3 نوفمبر 1978, ع 10339

صحيفة العلم, المغرب ، 9 نوفمبر 1978, ع 10344

صحيفة العلم, المغرب ، 3 يوليو 1979, ع 10572

صحيفة العلم, المغرب ، 10 مارس 1980, ع 10822

صحيفة العلم, المغرب ، 3 أغسطس 1980, ع 11017

صحيفة العلم, المغرب ، 5 أغسطس 1980, ع 11019

صحيفة العلم, المغرب ، 6 أغسطس 1980, ع 11020

صحيفة العلم, المغرب ، 7 أغسطس 1980, ع 11021

صحيفة العلم, المغرب ، 19 أغسطس 1980, ع 11033

صحيفة العلم, المغرب ، 29 أغسطس 1980, ع 11038

صحيفة العلم, المغرب ، 21 سبتمبر 1980, ع 11066

صحيفة العلم, المغرب ، 8 أكتوبر 1980, ع 11083

صحيفة العلم, المغرب ، 9 نوفمبر 1980, ع11115

صحيفة العلم, المغرب ، 4 ديسمبر 1980, ع 11145

صحيفة العلم, المغرب ، 16 ديسمبر 1980, ع 11162

صحيفة العلم, المغرب ، 8 يناير 1981, ع 11185

صحيفة العلم, المغرب ، 8 سبتمبر 1981, ع 11383

صحيفة العلم, المغرب ، 17نوفمبر 1981, ع 11452

صحيفة العلم ، المغرب ، 20 يونيو ،1982 ،11653

صحيفة العلم, المغرب ، 21 يونيو 1982 , ع 11654

صحيفة العلم, المغرب ، 23 يونيو 1982 , ع 11656

صحيفة العلم, المغرب ، 11 يوليو 1982 , ع 11673

صحيفة العلم, المغرب ، 19 يوليو 1982, ع 11681

صحيفة العلم, المغرب ، 4 أغسطس 1982, ع 11689

صحيفة العلم, المغرب ، 5 أغسطس 1982, ع 11690

صحيفة العلم, المغرب ، 13 أغسطس 1982, ع 11698

صحيفة العلم, المغرب ، 20 أغسطس 1982, ع 11705

صحيفة العلم, المغرب ، 3 سبتمبر 1982, ع 11710

صحيفة العلم, المغرب ، 28 أغسطس 1982, ع 11713

صحيفة العلم, المغرب ، 11 سبتمبر 1982, ع 11718

صحيفة العلم, المغرب ، 7 أكتوبر 1982, ع 11741

صحيفة العلم, المغرب ، 23 أكتوبر 1982, ع 11757

صحيفة المحرر, المغرب ، 15 ديسمبر 1977, ع 1120

صحيفة المحرر, المغرب ، 10 مايو 1979, ع 1553

صحيفة فلسطين, المغرب ،21 نوفمبر 1969, ع 59

صحيفة فلسطين, المغرب ، 12 ديسمبر 1969, ع 61

صحيفة فلسطين, المغرب ، 27فبراير 1970, ع 72

صحيفة فلسطين, المغرب ، 2 اكتوبر 1970, ع 103

صحيفة فلسطين, المغرب ،16 اكتوبر 1970, ع 105

صحيفة الاتحاد الاشتراكي , المغرب ، 2 يوليو, ع 2000

ثامناً : المراجع الأجنبية:

JEAN PAUL, CHANGNALLAUD, **MAGHREB ET PALISTINE**, ETIONS SINDIBAD, PARIS, 1977

تاسعاً: المواقع الالكترونية:

قناة معاً ،**حوار مع فيصل الحوراني** ،.www. Ma'an Network

Abstract

This study is concerned in dealing with the political Moroccan development towards the Palestinian issue from 1967 , the year by which Israel had occupied the whole Palestinian land , until 1982 which formed a land mark in the history of the Palestinian Issue , i.e., the driving out of the Palestinian Resistance from Beirut . This period has included important events in the course of the Palestinian Issue through which the attitudes of several countries, the most important of which are the Arab countries, had been clarified. Although the kingdom of Morocco is one of these countries , yet it didn't get the sufficient historical investigation the thing which inspired the researcher to deal with this subject to give the kingdom its due in full .

This study aims at the introduction of the Moroccan attitudes towards the Palestinian Issue through the study of the Moroccan official policy in addition to the public attitudes, and the subjection of these attitudes to the analysis and investigation about the contrastive in it. The study also analyzed the reasons for the change in these attitudes.

The study has dealt with the Moroccan attitudes within the range of the official Arab policy through the Arab Summit Conferences , and the role of Morocco in establishing the Organization of the Islamic Conference after the Fire of Al-Aqsa Mosque .

Moreover, the study has talked about the period from the war of 1973 to the events of Lebanon in 1976, and what these events brought

about of Morocco's military intervention together with the other Arab countries, and the embracement of the Arab summit conferences by Morocco, and Morocco's attitude towards the civil war in Lebanon.

The study has dealt with the role of Morocco in the Egyptian-Israeli negotiations (1977-1979) and the approximation of attitudes the thing which resulted in signing Camp David Treaty. The study has also tried to analyze the Moroccan contradictory attitude towards it. It has also introduced the Jerusalem Committee and the reasons for King Hassan the Second's taking on its leadership, and the role which it is entrusted to .

Moreover , The study has dealt with the events of the early 1980s which included some serious events such as the announcement of Jerusalem as the capital of Israel, the Prince Fahd`s initiative and the Israeli invasion to the South of Lebanon, which led to the withdrawal of the Palestinian fighters from Lebanon in 1982.

Finally, it has dealt with the "Fez Summit Conference" which was held in 1982 and the Peace initiative that resulted in , and which was called "The Fez Initiative".